

## السودان

### مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء - تقرير الخبراء، والبيانات الصحفية، وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان

ديسمبر 2014

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع السودان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- **تقرير الخبراء** الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في 3 ديسمبر 2014، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في السودان في 16 سبتمبر 2014 حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 21 نوفمبر 2014، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- **مرفق المعلومات** من إعداد صندوق النقد الدولي.
- **تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين** من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- **بيانان صحفيان** يتضمنان ملخصاً لأراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 3 ديسمبر 2014 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع السودان.
- **بيان المدير التنفيذي الممثل للسودان**

وقد صدرت الوثائق التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقاً.

خطاب النوايا الموجه من سلطات السودان إلى صندوق النقد الدولي\*  
مذكرة تفاهم فنية\*

\*واردة كذلك في تقرير الخبراء

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: [publications@imf.org](http://www.imf.org/publications@imf.org) انترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة

## السودان

### تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء

٢١ نوفمبر ٢٠١٤

#### أهم القضايا

**السياق:** لم يتحقق لاقتصاد السودان التعافي بعد من صدمة انفصال جنوب السودان منذ ثلاث سنوات، والذي أفقده ثلاثة أرباع إنتاج النفط، ونصف إيرادات المالية العامة، وثُلثي قدرته على سداد المدفوعات الدولية. وبرغم التقدم في تنفيذ سياسات لمعالجة الاختلالات الناتجة عن ذلك، لا يزال التضخم مرتفعا والنمو بطيئا. وقد تعقد التصحيح الاقتصادي الكلي بسبب أوجه الضعف الهيكلي، وأعباء الدين الثقيلة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، والعوامل السياسية المحلية والإقليمية المتقلبة. وقد شرعت السلطات في وقت سابق من هذا العام في وضع برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يدعمه برنامج يتابعه الخبراء. ويستمر تنفيذ البرنامج حتى نهاية عام ٢٠١٤، ولم تقرر السلطات بعد ما إذا كانت تريد تنفيذ برنامج جديد يتابعه الخبراء؛ وستناقش بعثة المراجعة الثالثة للبرنامج الذي يتابعه الخبراء في ديسمبر هذه المسألة مع السلطات.

**التطورات والآفاق والمخاطر:** كان الأداء الاقتصادي هذا العام متفاوتا حيث ظل النمو ضعيفا والتضخم مرتفعا عند ما يقرب من ٤٠%. ومن المتوقع أن ينتعش النمو في عام ٢٠١٥، ولكن الآفاق لا تزال مُحاطة بعدم اليقين. وتميل المخاطر إلى حد كبير إلى الجانب السلبي، برغم النجاح المحتمل للحوار الوطني يمكن أن يؤدي إلى تسوية الصراعات المحلية وتحسين العلاقات الدولية.

**مشاورات المادة الرابعة:** ركزت المناقشات على السياسات الرامية إلى ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والانتقال إلى نمو قابل للاستمرار وشامل للجميع. وينبغي الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة (من خلال تعبئة الإيرادات وترشيد النفقات، بما في ذلك إلغاء دعم الوقود بالتدريج)، وأن يكون ذلك مصحوبا بزيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي. ومن شأن تشديد السياسة النقدية وانخفاض تمويل البنك المركزي للحكومة أن يساعد على خفض التضخم. وهناك كذلك حاجة إلى اتخاذ خطوات لتخفيض العلاوة على السعر الكبيرة في سوق النقد الأجنبي. ويتعين تقوية الرقابة لتعزيز صلاية البنوك في مواجهة الصدمات. وينبغي بذل مزيد من الجهد لتحسين مناخ الأعمال من أجل إعطاء دفعة للنمو.

**أداء البرنامج:** يمضي البرنامج في مساره الصحيح. وتواصل السلطات تقليص الاقتراض بشروط غير مُيسرة إلى أدنى حد ممكن والحفاظ على أدائها المرضي في سداد المدفوعات للصندوق. وقامت السلطات مؤخرا بتخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة ٣% للمساعدة في معالجة الاختلالات الخارجية مما أدى، إلى جانب الارتفاع الكبير في سعر السوق الموازية، إلى انخفاض العلاوة على السعر. وفي الفترة القادمة، ينبغي إعطاء

الأولوية لمواصلة تخفيض التضخم عن طريق الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة، وتشديد السياسة النقدية، وسد الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية بشكل تدريجي.

**تخفيف أعباء الديون:** يقتضي تخفيف أعباء الدين التواصل مع الدائنين، وتطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، والمحافظة على الأداء المرضي من التعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال السياسات والمدفوعات. والاتفاق الذي عقده السلطات مع جنوب السودان بشأن تمديد "الخيار الصفري" لمدة عامين يمثل خطوة إيجابية.

عُقدت المناقشات في مدينة الخرطوم من ٣ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠١٤. وتألف فريق الخبراء من إدوار الجميل (رئيساً)، وإيريك موتو، وهايان شي (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ويون كيم (إدارة شؤون المالية العامة)، وماريوش سوملينسكي (إدارة المالية)، وبي شيونغ (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)، وقدم لهم المساعدة لودويك إيراسموس (الممثل المقيم) وأمين ياسين. وشاركت السيدة ماتلودي سيريرو (مكتب المدير التنفيذي) في المناقشات. وقد اجتمعت البعثة بالسيد بدر الدين محمود عباس وزير المالية والاقتصاد الوطني، والسيد عبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم محافظ بنك السودان المركزي، وغيرهم من كبار المسؤولين، وأعضاء المجلس الوطني، ومجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية والجهات المانحة. وقامت السيدة بينسو والسيدة إبراهيم (وكلاهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) بتحرير هذا التقرير وقدمتا المساعدة في إعداده.

اعتمد التقرير

عدنان مزارعي (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) ورائيل سالغادو (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)

## المحتويات

٥	مقدمة
٨	التطورات والآفاق والمخاطر الاقتصادية
١٢	مناقشات السياسات
١٢	ألف- نظرة عامة
١٢	باء- استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي
١٩	جيم- سياسات دعم النمو الشامل والحد من البطالة
٢٠	دال- الدين الخارجي
٢٢	هاء- القضايا الإحصائية
٢٢	المراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق
٢٣	قضايا المادة الثامنة
٢٤	تقييم الخبراء

## الأطر

٦	١- انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك مؤخراً
١٤	٢- إصلاح دعم الوقود
٢١	٣- المسار نحو تطبيع العلاقات وتخفيف أعباء الدين
٢٤	٤- نظام سعر الصرف

## الأشكال البيانية

٢٧	١ - مؤشرات اقتصادية مختارة
٢٨	٢ - مؤشرات سياسية واجتماعية مختارة
٢٩	٣ - مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة

## الجدول

٣٠	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٩-٢٠١١
٣٢	٢- ميزان المدفوعات، ٢٠١٩-٢٠١١
٣٤	٣ألف- عمليات الحكومة، ٢٠١٩-٢٠١٣
٣٦	٣باء- عمليات الحكومة، ٢٠١٩-٢٠١٣
٣٧	٤- المسح النقدي، ٢٠١٤-٢٠١٠
٣٩	٥- موجز حسابات السلطات النقدية، ٢٠١٤-٢٠١٠
٤٠	٦- موجز حسابات البنوك التجارية، ٢٠١٤-٢٠١٠
٤٢	٧- الآفاق الاقتصادية الكلية في الأجل المتوسط، ٢٠١٩-٢٠١١
٤٤	٨- مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٤-٢٠١٠

## الملاحق

٤٥	الملحق الأول- تقييم القطاع الخارجي
٤٩	الملحق الثاني- مصادر النمو في السودان

## المرفقات

٥٢	أولاً- خطاب النوايا
٥٨	المرفق الأول- مذكرة تفاهم فنية

١- السودان من البلدان التي تتسم بالهشاشة والتي تنوء بأعباء الدين الثقيلة والبيئة السياسية المحلية والإقليمية غير المستقرة. فقد أدت هذه المشكلات، إلى جانب محدودية تعبئة الإيرادات، إلى تقييد آفاق النمو وجهود الحد من الفقر في السودان. وتدهور الوضع الاقتصادي والمالي في أعقاب انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١. ويواجه الاستقرار المحلي والإقليمي تهديدا بسبب الصراعات المحلية في ولايات جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور والصراع الذي اندلع مؤخرا في جنوب السودان. كذلك تؤدي العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، والتي تم تمديدها مؤخرا لمدة عام إضافي، إلى إيجاد حالات من عدم اليقين.

٢- ووصل دين السودان الخارجي الذي يرجع معظمه إلى السبعينات إلى مستوى يتعذر الاستمرار في تحمله. فتشير التقديرات إلى وصول الدين الخارجي في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٤٥ مليار دولار أمريكي (٧٨% من إجمالي الناتج المحلي)، ومعظمه متأخر السداد، بما في ذلك الدين المستحق لصندوق النقد الدولي.<sup>١</sup> وتحول هذه المتأخرات التي لم تتم تسويتها بعد، إضافة إلى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٧، دون إمكانية الوصول إلى معظم مصادر التمويل الخارجي، بما في ذلك الاقتراض بشروط ميسرة.

٣- وقد نفذ السودان ١٤ برنامجا من البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق منذ عام ١٩٩٧. ووفرت هذه البرامج للسلطات أطرا شاملة لتصميم وتنفيذ سياسات وإصلاحات للتصدي للتحديات الاقتصادية التي تواجهها. وساعدت السلطات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية ودعمت تحديث الأدوات المستخدمة في إدارة الاقتصاد، بما في ذلك من خلال إصلاحات عمليات السياسة النقدية، والسياسة الضريبية، والإدارة المالية العامة. ويسرت هذه البرامج أيضا توفير وتسلسل المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي وجهات أخرى.

٤- ولم يتحقق لاقتصاد السودان التعافي بعد من صدمة انفصال جنوب السودان منذ ثلاث سنوات. فقد كان السودان شديد الاعتماد على النفط منذ أواخر التسعينات حيث كان قطاع النفط يوفر جزءا كبيرا من إيرادات الموازنة ويشكل حصة رئيسية من متحصلات النقد الأجنبي في البلاد. وأدى انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ إلى فقدان السودان لثلاثة أرباع إنتاج النفط، ونصف إيرادات المالية العامة، وثلثي قدرته على سداد المدفوعات الدولية. ونتيجة لذلك، تدهور الوضع الاقتصادي تدهورا كبيرا، مما أدى إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة.

٥- وأجريت أول محاولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في يونيو ٢٠١٢ من خلال مجموعة من التدابير التصحيحية.<sup>٢</sup> وبرغم ذلك، كانت النتائج متفاوتة في عام ٢٠١٢، وتعطلت عملية الإصلاح في عام ٢٠١٣ باعتماد موازنة خالية من أي تدابير تصحيحية تُذكر لدعم الضبط اللازم لأوضاع المالية العامة.

٦- وفي سبتمبر ٢٠١٣، شرعت السلطات في وضع برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتمد نجاحه بشكل كبير على أوجه التحسن في البيئة السياسية المحلية والإقليمية. ويتمثل الهدف من البرنامج في استعادة الاستقرار الاقتصادي

<sup>١</sup> تراكمت على السودان متأخرات مستحقة للصندوق منذ يوليو ١٩٨٤.

<sup>٢</sup> للاطلاع على مناقشة مستفيضة، راجع مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٢ (التقرير الفُطري رقم 12/299 الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ ٧ سبتمبر ٢٠١٢).

الكلية، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي، ووضع أسس للنمو القابل للاستمرار. وبالتوازي، تتوقع السلطات أن يؤدي الحوار الوطني في السودان، والذي بدأ في وقت مبكر من هذا العام، وعودة السلام في جنوب السودان إلى ضمان استمرار التدفقات النفطية. وترى السلطات أن برنامجها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يدعمه البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق يمثل أساساً لاستمرار الأداء المرضي من أجل تخفيف أعباء الديون من جانب الدائنين الدوليين، الأمر الذي يكتسب أهمية بالغة في الحفاظ على النمو وتنفيذ عملية ضبط الأوضاع.

٧- وقد أدى انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك مؤخراً إلى تعقيد المعاملات المالية والتجارية الدولية (الإطار ١). فخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٤، أوقفت معظم البنوك الأجنبية التعامل مع البنوك السودانية بعد العقوبة البالغة ٨,٩ مليارات دولار أمريكي التي فرضتها سلطات الولايات المتحدة في يونيو ٢٠١٤ على بنك بي إن بي - باريبا (BNP-Paribas) لخرقه العقوبات الأمريكية المفروضة على إقامة علاقات تجارية مع السودان وبلدان أخرى. ونتيجة لذلك، تشددت الأوضاع في سوق النقد الأجنبي وانخفض سعر الصرف في السوق الموازية بشكل كبير.

### الإطار ١ - انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك مؤخراً

شهدت البنوك السودانية في الأشهر الأخيرة انقطاعاً في علاقات المراسلة مع البنوك الأجنبية. ويأتي ذلك نتيجة مقاضاة الولايات المتحدة لبنك بي إن بي - باريبا (BNP-Paribas) في أوائل عام ٢٠١٤ لخرقه العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان وبلدان أخرى. وأفادت الكيانات الأجنبية والمحلية التي يقع مقرها في السودان بوجود صعوبات وبالتأخر في إنهاء معاملات التحويلات بالنقد الأجنبي من السودان وإليه.

ونتيجة لذلك، تأثرت التجارة بصورة سلبية وتفاقم نقص النقد الأجنبي في السودان. فقد تأخرت متحصلات الصادرات. ولا يستطيع المستوردون الحصول على تمويل للتجارة (مثل خطابات الاعتماد) أو مدفوعات التحويلات. كذلك تتأثر السفارات والمنظمات الدولية والكيانات الأخرى التي يوجد مقرها في السودان والمستنتاة من العقوبات برفض البنوك المراسلة الأجنبية تنفيذ معاملات يدخل فيها نقد أجنبي. ونتيجة لهذا الوضع، سدد السودان مدفوعات يونيو وسبتمبر المستحقة للصندوق بفترات تأخر طويلة.

وإذا استمر انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك، من المرجح أن يكون لذلك انعكاس سلبي كبير على الاقتصاد: (١) سيتأثر النمو بسبب انخفاض الصادرات والواردات. فانخفاض الواردات من المواد الغذائية، والسلع الوسيطة، والمواد الخام سيؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والإنتاج على المستوى المحلي، و(٢) سيرتفع التضخم نتيجة انكماش الإمدادات وارتفاع تكاليف الواردات، و(٣) سيؤدي نقص النقد الأجنبي إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية، وبالتالي إذكاء التضخم وتقويض الاستقرار الاقتصادي الكلي. وستؤثر هذه التطورات السلبية على الفقراء والشرائح الأضعف من السكان، ومن المرجح أن تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في السودان.

<sup>١</sup> في يونيو ٢٠١٤، اعترف بنك بي إن بي - باريبا (BNP-Paribas) بالذنب في خرق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ممارسة أعمال مع السودان وبلدان أخرى وفرضت عليه سلطات الولايات المتحدة غرامة قدرها ٨,٩ مليار دولار أمريكي.

٨- وقد تحسنت البيئة السياسية إلى حد ما مع تقدم الحوار الوطني. ففي أغسطس ٢٠١٤، وقّع زعيما حزب الأمة وقوات الجبهة الثورية السودانية (وكلاهما من المعارضة) على إعلان في باريس يدعو إلى جملة أمور منها وقف القتال في الولايتين الحدوديتين واعتماد مبادئ الديمقراطية والمبادئ السلمية لدعم التغيير السياسي. وأعقب ذلك اتفاق في أوائل سبتمبر ٢٠١٤ بشأن مبادئ الحوار الوطني عُقد في أديس أبابا بين مجموعة إعلان باريس، وممثلين عن لجنة ٧ + ٧ للحوار الوطني التي تتألف من سبعة ممثلين عن كل من المعارضة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وفريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي. وأعقب هذا الاتفاق الإفراج عن بعض السجناء السياسيين.

٩- ولا يزال الصراع المسلح في جنوب السودان الذي اندلع في سبتمبر ٢٠١٣ دائرا. فقد أثر الصراع على إنتاج النفط في جنوب السودان ودفع عددا كبيرا من مواطني جنوب السودان إلى اللجوء إلى خارج البلاد. وقد أتاح السودان إمكانية دخول اللاجئين من جنوب السودان إلى أراضيه دون قيود واستقبل أكثر من ١٠٠ ألف شخص منهم حتى الآن. وتُقدّم وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة مساعدة إلى اللاجئين.

١٠- وقد بدأت السلطات تنفيذ استراتيجية تواصل مع جنوب السودان تحت رعاية فريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي لحشد الدعم اللازم لتخفيف أعباء الديون. فقد أعد السودان وجنوب السودان والاتحاد الإفريقي (اللجنة الثلاثية) استراتيجية تواصل وخطة عمل للمساعدة في حشد الدعم اللازم لتخفيف أعباء الدين، وأيدتهما قمة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في يونيو. وعقد أعضاء اللجنة الثلاثية في شهر سبتمبر جلسة إحاطة مع الدائنين الخارجيين الرئيسيين في مدينة الخرطوم لمناقشة الحاجة إلى تخفيف أعباء الدين، وتلتها إحاطة من وزير المالية لأعضاء السلك الدبلوماسي بشأن تنفيذ السياسة الاقتصادية في السودان والحاجة إلى تخفيف أعباء الدين لدعم تنفيذ سياسات الحد من الفقر. وتلت جلسات الإحاطة المذكورة اجتماعات مع ممثلي الجهات المانحة في واشنطن خلال الاجتماعات السنوية. وإضافة إلى ذلك، فقد اتفق البلدان مؤخرا على تمديد "الخيار الصفري" حتى أكتوبر ٢٠١٦.<sup>٣</sup>

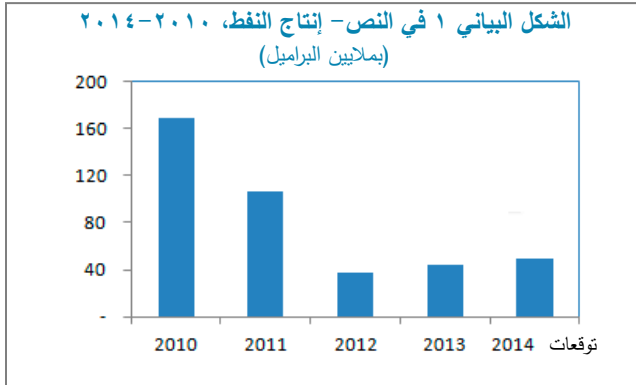
١١- وتتماشى سياسات السلطات منذ آخر مشاورات المادة الرابعة إلى حد كبير مع توصيات الصندوق. ومن الإنجازات الجديرة بالذكر تحسين تعبئة الإيرادات، واحتواء الإنفاق، وتوحيد أسعار الصرف الرسمية. غير أن إدارة السياسة النقدية لا تزال ضعيفة، بما في ذلك مشاركة البنك المركزي في عمليات شبه مالية، ولا تزال بيئة الأعمال في حاجة إلى تحسين.

<sup>٣</sup> توصل السودان وجنوب السودان في سبتمبر ٢٠١٢ إلى ما يسمى اتفاق "الخيار الصفري" حيث سيتحمل السودان بموجبه كل الالتزامات الخارجية بعد انفصال جنوب السودان، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي التزامات قاطعة بتخفيف أعباء الدين في غضون عامين. وفي حالة عدم إعلان هذا الالتزام، سوف يتم تقسيم الدين الخارجي للسودان مع جنوب السودان على أساس صيغة تتحدد لاحقا.

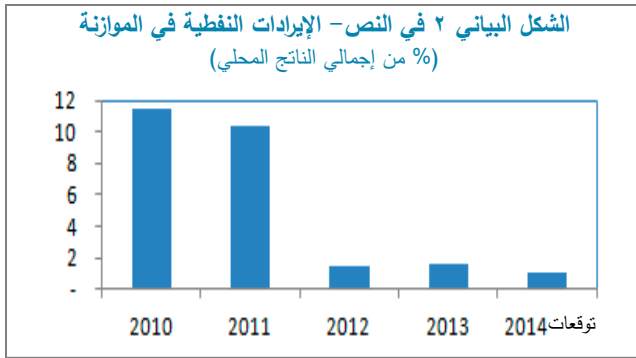


## التطورات والآفاق والمخاطر الاقتصادية

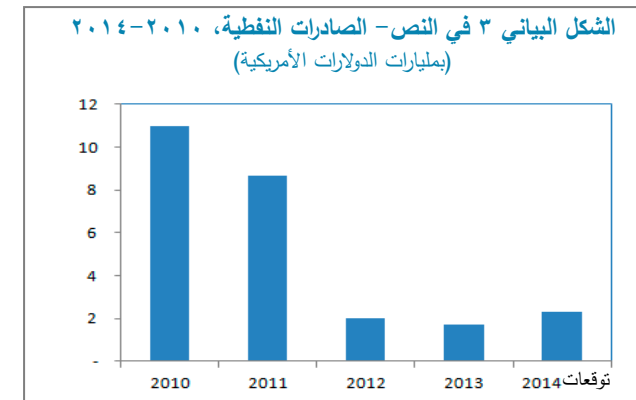
١٢- أثر انفصال جنوب السودان تأثيراً كبيراً على الاقتصاد السوداني. فخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، انخفض الإنتاج السنوي من النفط من ١٦٨ مليون برميل إلى ٣٨ مليون برميل، وانخفضت إيرادات النفط في الموازنة من ١١,٥% من إجمالي الناتج المحلي إلى ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية من ١١ مليار دولار أمريكي إلى ملياري دولار أمريكي. وأثرت هذه الخسائر الاقتصادية والمالية الكبيرة على جميع قطاعات الاقتصاد ونتج عنها تباطؤ النمو، وارتفاع معدل التضخم إلى معدل مرتفع من رقمين، وتدهور أرصدة الحسابين المالي والجاري (الجدول ١).



١٣- ومن أجل التكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد، وضعت السلطات في عام ٢٠١١ خطة طوارئ مدتها ثلاث سنوات وطبقت بعض التدابير التصحيحية في يونيو ٢٠١٢ وسبتمبر ٢٠١٣. وتضمنت التدابير المتخذة في سبتمبر ٢٠١٣ زيادات في الأسعار المحلية للنفط بنسبة ٦٧-٧٥%، وتوحيد أسعار الصرف الرسمية المتعددة، وتخفيض القيمة الموحدة للعملة في خطوة واحدة بنسبة ٢٢% تقريباً. وأدى اعتماد هذه التدابير إلى تيسير تحسن العلاقات مع جنوب السودان واستئناف إنتاج النفط في منتصف عام ٢٠١٣. ولكن كانت هناك اضطرابات أهلية انطوت على خسائر في الأرواح، كرد فعل لبعض الإصلاحات.



١٤- ويرغم التقدم في تنفيذ سياسات ضبط الأوضاع، كان الأداء الاقتصادي حتى نهاية عام ٢٠١٣ متفائلاً. فقد بدأ النمو يتعافى في عام ٢٠١٣ ولكنه ظل بطيئاً بسبب ضعف المحاصيل وانخفاض إنتاج الذهب. وزاد التضخم بسرعة حتى وصل إلى ٤٢% بحلول نهاية ديسمبر، مما يعكس تخفيض سعر الصرف في سبتمبر وارتفاع أسعار الوقود. وكان أداء المالية العامة أفضل مما كان متوقعاً بسبب تحسن التحصيل الضريبي والجمركي. وتباطأ نمو الاحتياطي النقدي إلى ٢٠% في نهاية عام ٢٠١٣ (من ٤٧% في العام السابق)، وهو ما يعكس إلى حد كبير انخفاض مشتريات البنك المركزي من الذهب. وانخفضت الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية إلى نحو ٤٧%. وانخفض إجمالي الاحتياطيات

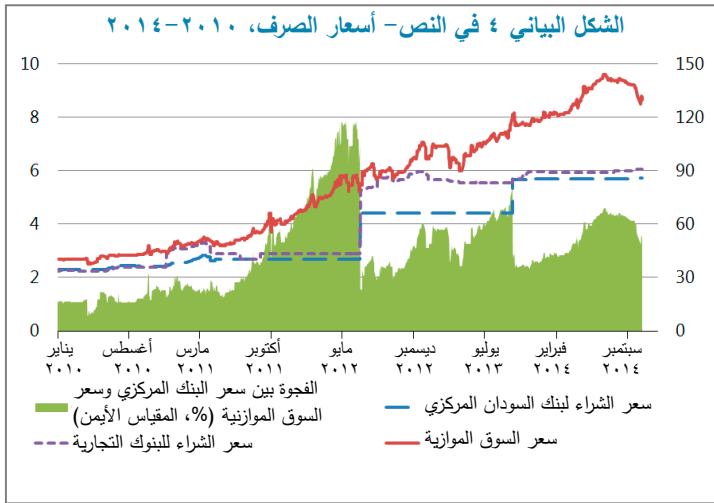


الدولية إلى ١,٦ مليار دولار، أي حوالي ١,٩ شهر من الواردات (الجدول ٢).

٤ للاطلاع على موجز تدابير عام ٢٠١٢، راجع التقرير الفطري رقم 12/298 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

١٥- وتحسن الأداء الاقتصادي الكلي تدريجياً في عام ٢٠١٤. فقد تعافى النشاط الاقتصادي بسبب حدوث انتعاش في مجال استخراج الذهب ونمو قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة والخدمات. وفيما يتعلق بالمالية العامة، انخفض عجز الموازنة إلى ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي (مقابل ١,٢% في العام السابق) بحلول منتصف العام، مما قلل لجوء الحكومة إلى البنك المركزي للحصول على تمويل. وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من عام ٢٠١٣، في أعقاب تخفيض سعر الصرف في سبتمبر الماضي والجهود المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة. وانخفض التضخم من مستوى الذروة الذي بلغ ٤٧% في يوليو إلى ٣٩% في سبتمبر بفضل المحصول الزراعي الجيد وانخفاض سعر الصرف في السوق الموازية.<sup>٥</sup>

١٦- وانخفضت العلاوة على سعر الصرف في السوق الموازية بشكل كبير (بمقدار ١٨ نقطة مئوية منذ أغسطس



(٢٠١٤). ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى ارتفاع أسعار الصرف في السوق الموازية عقب زيادة الصادرات الزراعية وزيادة المعروض من العملات الأجنبية في السوق الموازية، وأيضاً بسبب تخفيض سعر الصرف الرسمي بنسبة ٣%<sup>٦</sup> وبلغت العلاوة ٤٧% في أوائل نوفمبر.

١٧- ولا تزال آفاق الفترة المتبقية من عام

٢٠١٤ إيجابية. فمن المتوقع أن يصل النمو غير النفطي إلى ٢,٩% حيث يتوقع أن يكون استخراج الذهب قوياً وأن تنتعش الزراعة نتيجة الأحوال الجوية المواتية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم إلى ٢٩% بحلول نهاية العام مع تلاشي التأثيرات غير المتكررة لارتفاع أسعار الوقود في سبتمبر ٢٠١٣، وتشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار الغذاء نظراً لما يُتوقع من وفرة المحصول.

ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض عجز المالية العامة إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي (أفضل من المتوقع في وقت سابق بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية) بفضل تحسن تحصيل الإيرادات وتشديد الرقابة على الإنفاق (الجدول ٣). ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لاستمرار ضبط أوضاع المالية العامة.

١٨- وتحسنت آفاق عام ٢٠١٥. فمن المتوقع أن تؤدي وفرة المحصول الزراعي واستمرار قوة إنتاج الذهب إلى ارتفاع

النمو الاقتصادي إلى نحو ٣,٥%. ومن المتوقع أن يساعد الاستمرار في تشديد السياسة النقدية على تخفيض التضخم إلى

<sup>٥</sup> انخفض سعر الصرف في السوق الموازية وارتفع التضخم نتيجة لسلسلة من الأحداث الخارجية في الربع الثاني من عام ٢٠١٤ - منها عدم اليقين المرتبط بالصراع في جنوب السودان، وانقطاع علاقات المراسلة مع البنوك الدولية، والفيضانات التي خفضت إمدادات الغذاء - وضخ سيولة زائدة من البنك المركزي من خلال مشتريات غير معقمة من الذهب.

<sup>٦</sup> تطبق السودان سعرين رسميين للعملة. أولاً هناك السعر "التأثيري" الذي يحدده البنك المركزي. وثانياً، هناك سعر "رسمي" يحدده البنك المركزي في نطاق  $\pm 4\%$  من سعر الصرف التأثيري ويطبق على المعاملات الحكومية. والفرق بين السعر "الرسمي" والسعر "التأثيري" أقل حالياً من ٢%. وتلزم البنوك الأجنبية ومكاتب الصرافة بتحديد أسعارها في نطاق  $\pm 4\%$  من سعر الصرف التأثيري. وفي الواقع العملي، تنفذ البنوك التجارية معاملاتها بسعر في أعلى النطاق.

٢١% . ومن المتوقع أن يظل عجز المالية العامة الكلي دون تغيير يُذكر مقارنة بعام ٢٠١٤، مما سيضع حدا للجوء الحكومة إلى الحصول على تمويل من البنك المركزي. ومن المتوقع أن يساعد ذلك، مقترنا بزيادة المرونة في سعر الصرف، على احتواء عجز الحساب الجاري في حدود ٦% تقريبا.

١٩- **ومن المتوقع أن يساعد تنفيذ برنامج السلطات لضبط الأوضاع على استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.** ويُتوقع أن تتسارع وتيرة النمو تدريجيا إلى نحو ٤,٧% في عام ٢٠١٩ مدفوعة بأنشطة الزراعة والمعادن والنفط. وبعد تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية، من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى معدل الرقم الواحد بحلول عام ٢٠١٧. ويُتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري الخارجي تدريجيا إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها (الجدول ١). غير أن أعباء الدين الخارجي المفرط والمتأخرات الكبيرة، إلى جانب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، ستظل تعوق إمكانية الحصول على تمويل خارجي وستؤثر سلبا على آفاق النمو.

٢٠- **وتميل المخاطر بدرجة كبيرة نحو القصور عن تحقيق النتائج المتوقعة.** وتشمل مخاطر القصور الأمن المحلي الذي يتسم بالهشاشة وضعف الوضع السياسي، والتوترات الإقليمية، والمخاطر العالمية (راجع مصفوفة تقييم المخاطر). ويمكن أن يؤدي السخط العام إزاء تكاليف الإصلاحات الاقتصادية في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥، وانكاسة الحوار الوطني إلى تعقيد الوضع السياسي الداخلي وإضعاف جهود الإصلاح. وإذا استمر انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك فمن شأنه أن يؤثر سلبا على آفاق التجارة والاستثمار والنمو. وعلى الجانب الإيجابي، فإن التوصل إلى اتفاق سلام دائم في جنوب السودان سيساعد على انتعاش إنتاج النفط في جنوب السودان، ويؤدي إلى تحصيل السودان لمزيد من إيرادات العبور.

٢١- **وفي حالة حدوث أزمة في السودان، ستتشر التداعيات بصفة أساسية في المنطقة المحيطة.** فقد توقف اندماج السودان في المنطقة والاقتصاد العالمي بسبب العقوبات وأوضاع ديونه التي يتعذر الاستمرار في تحملها. وستؤثر تداعيات التدهور المحتمل للأوضاع الاقتصادية في السودان في الغالب على جيرانها المباشرين، وخاصة جنوب السودان الذي يعتمد بشدة على أنابيب النفط وطرق إمدادات الغذاء في السودان.

السودان: مصفوفة تقييم المخاطر* الانحرافات المحتملة عن السيناريو الأساسي			
مصدر المخاطر	الأرجحية النسبية	الأثر إذا تحققت	استجابات السياسات
<b>مخاطر عالمية</b>			
١- فترة مطولة من تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة	مرتفعة	متوسط • تدهور الرصيد الخارجي. • زيادة الضغط على سعر الصرف والاحتياطيات. • انخفاض النمو.	• زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد على الحفاظ على الاستقرار الخارجي ومنع خسائر الاحتياطيات. ومن المرجح أن يتطلب انخفاض الإيرادات وعدم وجود مساحة للإنفاق من المالية العامة تخفيض الإنفاق المسابر للاتجاهات الدورية. وسيؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية واتساع فجوة الناتج إلى تيسير تراجع التضخم بسرعة.
٢- تصاعد مخاطر التجزؤ/ إخفاق الدولة في الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، مع تداعي آثار انتشارية سلبية على الاقتصاد العالمي.	متوسطة	متوسط • انخفاض النمو. • زيادة البطالة والتضخم. • اتساع الاختلالات المالية العامة.	• زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد على تخفيض الضغوط الخارجية. وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعية. وتسوية اختلالات المالية العامة عن طريق ترشيد الإنفاق.
٣- انخفاض مستمر في أسعار الطاقة، مدفوعا بتباطؤ الطلب العالمي وتوافر طاقة فائضة (على المدى المتوسط)	متوسطة	متوسط • انخفاض متحصلات الصادرات ولكن انخفاض فاتورة الواردات أيضا. • زيادة الاختلالات. • تباطؤ نمو قطاعات الموارد. • زيادة البطالة.	• زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد على تخفيض الضغوط الخارجية. وتحسين القدرة التنافسية وشبكات الأمان الاجتماعية. وتعزيز تعبئة الإيرادات من غير الموارد.
<b>مخاطر إقليمية</b>			
٤- انخفاض إنتاج النفط في جنوب السودان نتيجة الصراعات الأهلية	مرتفعة	مرتفع • زيادة الاختلالات والتضخم. • زيادة حجم سوق الصرف الموازنة. • ضياع زخم عملية الإصلاح.	• زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد على تخفيض الضغوط الخارجية. وتشديد السياسة النقدية سيسهم في السيطرة على التضخم. وتسوية اختلالات المالية العامة عن طريق ترشيد الإنفاق وبذل جهود في مجال الإيرادات.
٥- زيادة التوترات بين السودان وجنوب السودان	منخفضة إلى متوسطة	منخفض إلى متوسط • زيادة الإنفاق العسكري. • زيادة عجز الموازنة. • زيادة مخاطر طرح العملة لسد عجز الموازنة. • زيادة التضخم.	• سيتعين معالجة تجاوزات المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات أو تخفيض الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية. وتشديد السياسة النقدية للسيطرة على التضخم.
<b>مخاطر محلية</b>			
٦- زيادة التوترات الاجتماعية وتجاوزات المالية العامة نتيجة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٥	متوسطة إلى مرتفعة	متوسط إلى مرتفع • زيادة الاختلالات والتضخم. • زيادة حجم سوق الصرف الموازنة.	• سيتعين تعويض تجاوزات المالية العامة المرتبطة بالإنفاق على الانتخابات بتخفيضات مكافئة في الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية. وتشديد السياسة النقدية سيسهم في السيطرة على التضخم. وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.
٧- استمرار انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك	مرتفعة	مرتفع • انخفاض حجم الصادرات والواردات. • انخفاض الإمدادات من الواردات وارتفاع أسعارها مما يثقل التضخم. • نقص النقد الأجنبي.	• جهود التواصل لإزالة العقوبات.

\* تبين مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تُحدث تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي ( السيناريو الذي يرى خبراء الصندوق أن احتمالات تحققه هي الأرجح). ودرجة الأرجحية النسبية للمخاطر المذكورة هي تقييم الخبراء الموضوعي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (المقصود بكلمة "منخفض" درجة احتمال أقل من ١٠٪، و"متوسط" درجة احتمال بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفع" درجة احتمال بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء خبراء الصندوق بشأن مصادر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وربما تفاعلت المخاطر غير المتنافية وتحققت معا.

## مناقشات السياسات

## ألف - نظرة عامة

٢٢ - إن الجهود التي بُذلت في الفترة الأخيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتي أعقبت الاختلالات الاقتصادية الكبيرة الناشئة بعد انفصال جنوب السودان بدأت تؤتي ثمارها ويتعين أن تستمر برغم الأوضاع الصعبة التي يواجهها السودان. وينبغي أن يكون ضبط أوضاع المالية العامة الجاري مصحوبا بتشديد السياسة النقدية للمساعدة في السيطرة على التضخم ووقف ضغوط تخفيض سعر الصرف. ومن شأن تعديل سعر الصرف الرسمي ليتسق مع أوضاع السوق أن يقطع شوطا طويلا نحو الحد من الاختلالات الخارجية وتعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات الحقيقية. ويتعين إجراء إصلاحات هيكلية للمساعدة على إعطاء دفعة للاستثمار والنمو على المدى المتوسط في القطاعات غير النفطية، وتوفير فرص عمل، والحد من الفقر.

٢٣ - وينبغي أن يظل تخفيف تأثير التصحيح الاقتصادي الكلي على الفقراء ضمن الأولويات. فقد كان لمعدلات التضخم بالغة الارتفاع في السودان تأثير غير متناسب على الفئات الضعيفة والفقراء. وسيمثل توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي خطوة كبيرة نحو حماية الفقراء وبناء دعم أوسع للسياسات والإصلاحات.

٢٤ - وعلى التوازي، يتعين أن يواصل السودان جهوده لتأمين التقدم نحو تخفيف أعباء الدين عن طريق التواصل مع دائنيه الرئيسيين. فمن شأن تخفيف أعباء الدين أن يفتح باب الحصول على التمويل الأجنبي الذي سيساعد على دعم إمكانات النمو في السودان من خلال الاستثمار في البنية التحتية وفي المجال الاجتماعي والاستثمار الأجنبي المباشر.

## باء - استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي

٢٥ - ركزت المناقشات على السياسات والإصلاحات الرامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم النمو واسع النطاق. وبصفة خاصة، كان التركيز على ما يلي:

- ضرورة استمرار ضبط أوضاع المالية العامة—من خلال تعبئة الإيرادات وتخفيض الإنفاق الجاري، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لدعم الوقود— مصحوبا بزيادة الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي.
- تشديد السياسة النقدية ومواصلة تخفيض تمويل البنك المركزي للحكومة للمساعدة في مواصلة تخفيض التضخم.
- زيادة مرونة سعر الصرف الرسمي لتخفيض العلاوة على سعر السوق الموازية، وزيادة توافر النقد الأجنبي، وتعزيز القدرة التنافسية، والمساعدة في بناء الاحتياطيات.
- تشديد الرقابة المصرفية لتعزيز انتشار البنوك وتحسين القدرة التنافسية للبنوك وصلابتها في مواجهة الصدمات.
- تحسين مناخ الأعمال لإعطاء دفعة للنمو الذي يقوده القطاع الخاص.

## مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة

٢٦- تحقق خطة السلطات المتعلقة بضبط أوضاع المالية العامة تقدماً ولكن يتعين مواصلة الجهود من أجل تحقيق الهدف. فتهدف الخطة إلى تخفيض العجز الأولي غير النفطي بنسبة ١,٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى ١,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤. ومن شأن ذلك أن يساعد على تخفيض عجز المالية العامة الكلي إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل ٢,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض تمويل البنك المركزي لعجز المالية العامة إلى ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤، مقابل ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي في العام الماضي (الجدول ٤ و ٥ و ٦). ويتم دعم هذه الأهداف عن طريق:

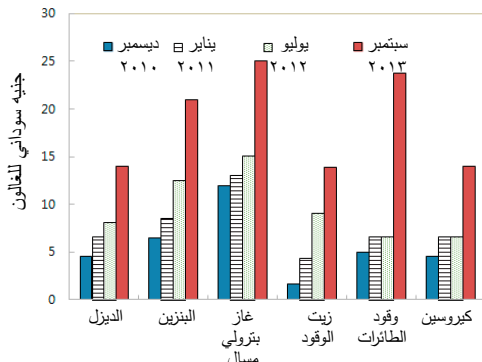
- **تعزيز تعبئة الإيرادات:** تهدف السلطات في إطار برنامجها الاقتصادي إلى رفع إجمالي الإيرادات إلى ١٠,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ (مقابل ٩,٢% من إجمالي الناتج المحلي في العام السابق) مما يعكس التأثير على مدار عام كامل لتدابير الإصلاح التي اتخذت في سبتمبر ٢٠١٣، بما في ذلك الزيادات الكبيرة في أسعار الوقود المحلية؛ وتشير التقديرات إلى أن هذه التدابير ستولد إيرادات إضافية تبلغ نحو ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي. وتعتزم السلطات أن تتخذ تدابير إضافية أيضاً، برغم أن تأثيرها لن يكون ملموساً إلا في عام ٢٠١٥ وما بعده، للحد من الإعفاءات الضريبية، وإصلاح الضرائب المفروضة على الأنشطة ذات الصلة بالذهب، وتحسين الإدارة الضريبية. وفي هذا السياق، تأسست لجنة معنية بالإصلاح الضريبي والجمركي في شهر مارس وبدأت تعيد النظر في الإعفاءات الضريبية وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبشكل أعم، تحسين السياسات والممارسات الضريبية. ومن المتوقع أن تنعكس التوصيات في موازنة عام ٢٠١٥؛
- **ترشيد الإنفاق:** من المتوقع أن يقتصر الإنفاق الجاري على ١١% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك أساساً عن طريق احتواء فاتورة الأجور والحد من الزيادات في الدعم، في حين من المتوقع زيادة كل من الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لتخفيف التأثير السلبي لإصلاحات الدعم الجارية على أضعف الفئات. وأكد الخبراء أهمية مواصلة ترشيد الإنفاق في المجالات غير ذات الأولوية واحتواء فاتورة الأجور لكبح التضخم.

٢٧- ولا يزال ترشيد دعم الوقود مطلباً أساسياً لتحقيق استقرار المالية العامة على المدى المتوسط، إلى جانب تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي (الإطار ٢). ففي النصف الأول من عام ٢٠١٤، وصل دعم الوقود إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي بسبب الطقس الحار على غير العادة والذي أدى إلى زيادة استهلاك الوقود، ومن المتوقع أن يصل إلى نحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية العام. وفي مارس ٢٠١٤، أوصت المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق باتخاذ مزيد من الخطوات لتخفيض دعم الوقود، بما في ذلك اعتماد آلية مرنة لتسعير الوقود، مع تحسين شبكات الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة الدقة في توجيه المساعدة الاجتماعية إلى الفئات الأضعف، والانتظام في مراقبة وتقييم نظام شبكات الأمان الاجتماعي.

## الإطار ٢ - إصلاح دعم الوقود

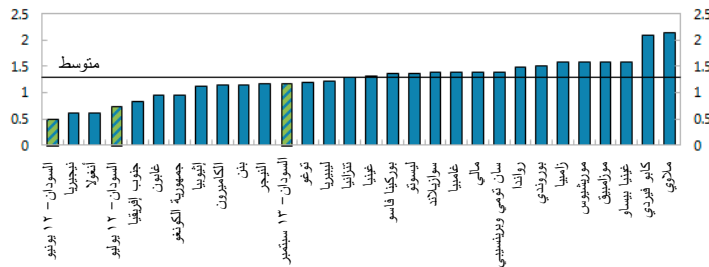
لم يعد السودان قادراً على تحمل تكاليف دعم الوقود الكبيرة. فقبل انفصال جنوب السودان، كانت إيرادات المالية العامة من القطاع النفطي تمول الدعم المباشر وغير المباشر لأسعار الوقود. وأدى الانفصال إلى فقدان نحو ٦٠% من هذه الإيرادات. كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط الدولية إلى نشأة ضغوط رافعة للدعم.

## الإطار ٢، الشكل البياني ١ - أسعار منتجات الوقود، (جنيه سوداني للغالون) ٢٠١٠-٢٠١٣

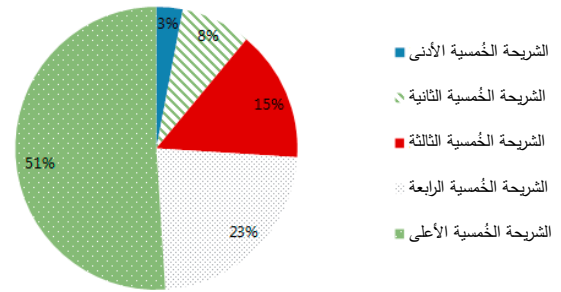


ويُتسم دعم الوقود في السودان بأنه مُكثف وتنازلي وغير كفاء. فقد وصل الدعم المباشر إلى نحو ٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣، برغم بلوغ متوسط الزيادة المرجحة في أسعار الوقود ١٦٢% منذ يونيو ٢٠١٢. (الإطار ٢، الشكل البياني ١). ويرتفع مجموع التكلفة التي تتحملها المالية العامة بأكثر من الضعف عندما تُدرج الإعفاءات الضريبية والمعدلات الضريبية الخاصة على منتجات الوقود. وحصلت أفقر شريحة خُمسية من السكان على ٣% وحسب من مجموع الدعم في عام ٢٠١١ (الإطار ٢، الشكل البياني ٢). ويوفر الدعم حماية اجتماعية تفتقر على الكفاءة ويزاحم الإنفاق العام على المجالات ذات الأولوية القصوى. كذلك من شأن أسعار الوقود المنخفضة نسبياً في السودان أن تشجع على تهريب الوقود إلى البلدان المجاورة وزيادة الإفراط في استهلاك الطاقة (الإطار ٢، الشكل البياني ٣).

## الإطار ٢، الشكل البياني ٣ - مقارنة أسعار البنزين على المستوى الدولي، ٢٠١٢ (دولار أمريكي للبريل)



## الإطار ٢، الشكل البياني ٢ - توزيع دعم الوقود، ٢٠١١



المصدر: حكومة السودان، وحسابات صندوق النقد الدولي.

واستخدمت السلطات جزءاً من الحيز المالي الذي توافر نتيجة خفض الدعم في تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. وعززت برنامج المبادرة الاجتماعية، بما في ذلك برنامج التحويلات النقدية، والتأمين الصحي لأفقر الفئات، والتمويل الأصغر، وبرنامج تمكين المرأة الريفية، وغيرها (الإطار ٢، الجدول). وبالنظر إلى حصول أدنى ثلاثة من شرائح الدخل الخُمسية في السودان على أكثر من ٢٦% من مجموع دعم الوقود في عام ٢٠١١، أي ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي، يمكن إذن تقديم تعويض نقدي عن الدخل الذي فقده السكان الفقراء بتكلفة أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في السنة.

## جدول الإطار: برنامج المبادرة الاجتماعية

نطاق التغطية والاستهداف	البرنامج الفرعي
١٠٠ جنيه سوداني في الشهر ← ١٥٠ جنيه سودانياً (أكتوبر ٢٠١٣) (٢٠١٥)	التحويلات النقدية إلى الفقراء
كل أسرة مؤهلة للاستفادة من برنامج التحويلات النقدية من ألف جنيه سوداني للمرأة الريفية إلى ٢٠ ألف للخريجين	التأمين الصحي للفقراء
٢٠٠ جنيه سوداني في الشهر لعدد ٢٠٠ ألف من طلاب الجامعة الفقراء	التمويل الأصغر
استهداف ٥ آلاف امرأة ريفية في كل ولاية، ١٥٠٠ منهن في المرحلة الأولى	الصندوق القومي لرعاية الطلاب
٥ آلاف من ذوي الإعاقة	تمكين المرأة الريفية
أشخاص بلا مأوى وأشخاص مشردون داخلياً ممن يقع عليهم الاختيار	دعم ذوي الإعاقة
	مجموعة مستهدفة خاصة

ويمثل إلغاء دعم الوقود جزءاً من استراتيجية إصلاح واسعة النطاق. وتعتزم السلطات إلغاء دعم الوقود تدريجياً بحلول عام ٢٠١٩، بما في ذلك من خلال اعتماد آلية تسعير مرنة. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بحملة تواصل تلقي الضوء على تكلفة نظام الدعم الحالي وافتقاره إلى الإنصاف. وينبغي أن تراجع السلطات أيضاً برامج شبكات الأمان الاجتماعي الحالية وتضع، بمساعدة من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، استراتيجية حماية اجتماعية شاملة متوسطة وطويلة الأجل.

٢٨- وفي المرحلة المقبلة، سيكتسب استمرار ضبط أوضاع المالية العامة أهمية حيوية لتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي واستمرارية أوضاع المالية العامة. وبناء على ذلك، أوصى خبراء الصندوق بأن يكون رصيد المالية العامة الأولي صفراً في عام ٢٠١٥، عند نفس مستوى عام ٢٠١٤ تقريباً، ولكن على أن يرتفع إلى فائض أولي في المالية العامة بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٩ لوضع نسبة الدين العام المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي (الجدول ٧). وسيطلب ذلك تخفيض العجز الأولي غير النفطي من خلال تعبئة مزيد من الإيرادات وضمان عدالة النظام الضريبي وتحويل النفقات الحكومية نحو الإنفاق الاجتماعي والاستثماري.

٢٩- ويمثل تعزيز إدارة المالية العامة مطلباً ضرورياً لتعزيز عمليات تخطيط الموازنة وتنفيذها ومراقبتها. ويتعين أن تتركز الإصلاحات على وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة لتعزيز الإدارة الاقتصادية الكلية وتيسير تنفيذ سياسات الحد من الفقر. وتشمل الإصلاحات الرئيسية الأخرى تنفيذ حساب الخزانة الواحد، ووضع ضوابط فعالة على الموازنة، ومربوطة بخطة نقدية ذات مصداقية، لمنع تراكم المتأخرات وتحسين نظام المحاسبة العامة. وينبغي أن يكمل هذه الإصلاحات تحسين عملية إبلاغ بيانات الموازنة أثناء السنة وزيادة الشفافية، بما في ذلك عن طريق نشر بيانات الإيرادات والنفقات على أساس ربع سنوي.

٣٠- وسوف تنتفع السلطات من استمرار المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. وسيساعدها ذلك على تحسين نظام الضرائب المفروضة على الذهب، وترشيد الحوافز الضريبية، وتعزيز كفاءة النظام الضريبي على المدى المتوسط. كذلك ستواصل المساعدة الفنية دعم الإدارة المالية العامة، بسبل منها المساعدة في استكمال البنية التحتية المصرفية التي ستدعم تحويل الأموال إلى حساب الخزانة الواحد وإعداد إطار متوسط الأجل للمالية العامة.

### آراء السلطات

٣١- اتفقت السلطات على أن ضبط أوضاع المالية العامة مطلب بالغ الأهمية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. وأكدت التزامها ببرنامج المالية العامة لعام ٢٠١٤ وبمواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وتتوقع السلطات أن تساعد الإصلاحات الضريبية والجمركية الجارية على تعبئة إيرادات إضافية، وأكدت عزمها على إلغاء دعم الوقود بالتدريج على مدى السنوات الخمس القادمة. وفي الوقت نفسه، التزمت السلطات بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية أضعف فئات السكان لتجنب تكرار السخط الاجتماعي والعنف اللذين أعقبا زيادة أسعار الوقود في سبتمبر ٢٠١٣. وستواصل السلطات تعزيز إصلاحاتها في مجال الإدارة المالية العامة، بما في ذلك إطار المالية العامة متوسط الأجل. ورحبت السلطات باستمرار المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق. واستشرافاً للمستقبل، اتفقت السلطات من حيث المبدأ على مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٥، على النحو الذي أوصى به خبراء الصندوق، ولكنها لم تكن على استعداد بعد لمناقشة مسألة وضع موازنة مكتملة والتدابير الداعمة مع الخبراء. وستُجرى هذه المناقشة أثناء زيارة البعثة القادمة للمراجعة الثالثة في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

### تحسين مصداقية السياسة النقدية

٣٢- ينبغي أن تكون السياسة النقدية موجهة نحو الحد من التضخم. وبرغم تحسن الوضع المالي للحكومة، فقد أدت مشتريات الذهب غير المعقمة من جانب البنك المركزي إلى زيادة الاحتياطي النقدي بوتيرة أسرع من المستهدفة بحلول منتصف عام ٢٠١٤. وللمساعدة في الحد من التضخم، ينبغي أن يمتص البنك المركزي الاحتياطيات الزائدة الكبيرة، ويخفض مشتريات الذهب غير المعقمة، ويمتنع عن استخدام سعر الصرف في السوق الموازية للحصول على هذه المشتريات. وشجع خبراء



الصندوق البنك المركزي على الاستمرار في استخدام الاحتياطي النقدي كركيزة اسمية- بدلا من سعر الصرف الرسمي- نظرا لأن معظم معاملات القطاع الخاص بالنقد الأجنبي تتم بسعر السوق الموازية.

**٣٣- وستقتضي السيطرة على التضخم توفير مزيد من الاستقلالية للبنك المركزي بحكم الواقع.** فقد أدت هيمنة المالية العامة إلى إعاقة إطار السياسة النقدية منذ انفصال جنوب السودان. وساهم مسار ضبط أوضاع المالية العامة الذي بدأ هذا العام في تحسن أداء المالية العامة وإلى حدوث انخفاض مقابل في التمويل المقدم من البنك المركزي، مما أدى إلى انخفاض نمو الاحتياطي النقدي. ومن أجل تعزيز مصداقية السياسة النقدية، حث خبراء الصندوق السلطات على تعزيز الاستقلالية التشغيلية للبنك المركزي وتقويضه بالحفاظ على استقرار الأسعار. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل البنك المركزي خفض التدريجي لطرح النقود بغرض سد عجز الموازنة، وأن يوقف العمليات شبه المالية، مثل توفير النقد الأجنبي بالسعر الرسمي للحكومة من أجل واردات الوقود والقمح.<sup>٧</sup> كذلك حث الخبراء البنك المركزي على وضع استراتيجية تواصل لتحسين الشفافية والمساعدة على تثبيت توقعات التضخم.

**٣٤- وينبغي تعزيز الإطار المؤسسي لإدارة السياسة النقدية.** فمن شأن تعزيز التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية أن يحسن التنبؤات بحجم السيولة وإدارتها. وستؤدي السوق النقدية بين البنوك حديثة الإنشاء إلى تحسين فعالية السياسة النقدية وإدارة البنوك للسيولة بعد أن تعمل بشكل كامل ويمكن أن تساعد على الحد من الضغوط التضخمية في المستقبل.<sup>٨</sup> وبرغم ذلك، سيعتمد نجاحها أولاً على قدرة البنك المركزي على تخفيض فائض الاحتياطيات في النظام. ولمعالجة مشكلة فائض السيولة، ينبغي تخفيف الحد الأقصى المفروض على حيازات البنوك من الأوراق المالية للحكومة والبنك المركزي والبالغ ٢٠%.

### آراء السلطات

**٣٥- اتفقت السلطات على أن تشديد السياسة النقدية سيساعد على خفض التضخم.** والسلطات ملتزمة بوضع حد للتمويل الذي يقدمه البنك المركزي للموازنة وصولاً إلى المستوى المتفق عليه في إطار البرنامج، والحد من مشتريات البنك المركزي غير المعقمة من الذهب لاحتواء نمو الاحتياطي النقدي، ومواصلة استخدام الاحتياطي النقدي باعتباره الركيزة الاسمية. وتتنظر السلطات في تخفيف الحد الأقصى المفروض على حيازات البنوك من الأوراق المالية للحكومة والبنك المركزي، ولكنها تشعر بالقلق من أن مثل هذا الإجراء قد يزاحم ائتمان القطاع الخاص. وأشارت السلطات إلى أن توفير النقد الأجنبي بالسعر الرسمي للواردات من الوقود والقمح كان إجراء مؤقتاً يهدف إلى تجنب السخط الاجتماعي. وطلبت الحصول على مساعدة فنية من الصندوق في مجال تحسين إدارة النقد الأجنبي.

<sup>٧</sup> تكلفة الأنشطة شبه المالية، بما في ذلك شراء الذهب بسعر صرف السوق الموازية وبيع النقد الأجنبي بسعر صرف السوق الرسمية لتمويل الواردات من الوقود والقمح، بلغت ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

<sup>٨</sup> من أجل تعزيز الأنشطة بين البنوك وتقليل الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك، أنشأت السلطات مؤخراً "صندوق إدارة السيولة" لتشجيع الأنشطة بين البنوك. وعلى البنوك المساهمة بما مجموعه ٧٥٠ مليون جنيه سوداني بما يتناسب مع حجم ودائعها، على أن تكون نسبة ٦٠% منها في شكل أوراق مالية حكومية والباقي نقداً. ويمكن أن تقتصر البنوك لليلة واحدة من هذا الصندوق برسم قدره ٠,١% لتغطية أي نقص في السيولة.

## تعزيز مرونة سعر الصرف

٣٦- يواجه السودان اختلالات خارجية كبيرة يتعذر عليه الاستمرار في تحملها. ويشير تقييم الخبراء للاستقرار الخارجي إلى تقييم العملة بأكثر من قيمتها بكثير ووجود مشكلات فيما يتعلق بالقدرة التنافسية الخارجية (الملحق الأول). ومما يؤكد هذه النتيجة المستخلصة أيضا الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية والتي بلغت ٦٥% في الربع الثالث من عام ٢٠١٤ قبل أن تنخفض إلى ٤٧% في منتصف شهر نوفمبر. وبرغم تخفيض سعر العملة باتخاذ خطوتين في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، فقد غطى ارتفاع التضخم تماما على الانخفاض الحقيقي الأولي في سعر الصرف.

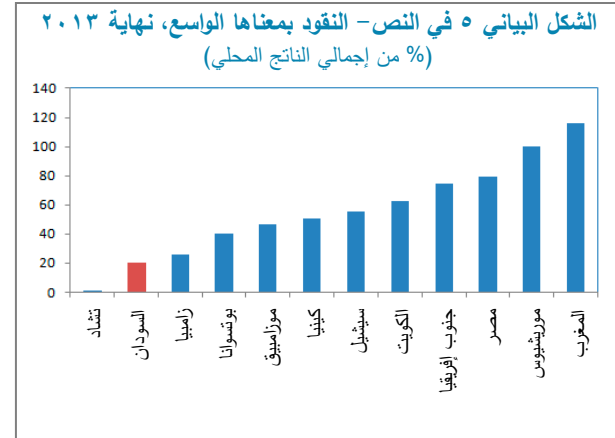
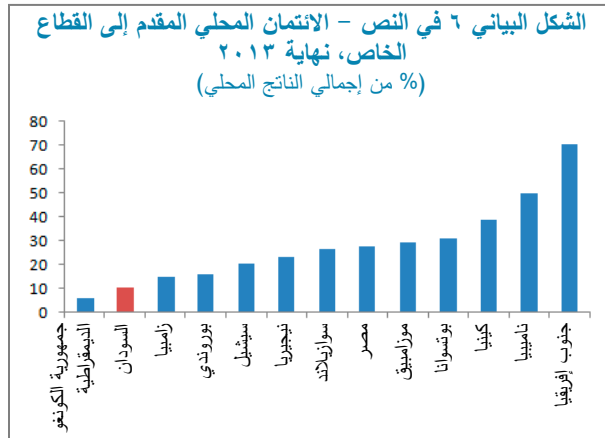
٣٧- ومن الضروري زيادة مرونة سعر الصرف لتخفيض الاختلالات الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية وبناء الاحتياطات الدولية. وبالنظر إلى نقص النقد الأجنبي في السوق الرسمية، فقد حلت السوق الموازية محل السوق الرسمية بشكل كامل تقريبا كمصدر للنقد الأجنبي للمعاملات الخاصة. وحث الخبراء السلطات على التعجيل بتصحيح سعر الصرف الرسمي للحد من تقييم العملة بأكثر من قيمتها. وسيؤدي سد هذه الفجوة إلى إلغاء ضريبة ضمنية مُحتملة على الصادرات، وترشيد الواردات، وخفض تكاليف العمليات شبه المالية. وشدد الخبراء على أنه مع استمرار ضبط أوضاع المالية العامة وتشديد موقف السياسة النقدية، ونظرا لأن معظم الاقتصاد يعمل بالفعل بسعر السوق الموازية، فمن غير المرجح أن يؤدي تخفيض السعر الرسمي إلى ارتفاع التضخم.

## آراء السلطات

٣٨- أكدت السلطات التزامها بسد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية تدريجيا، لكنها لم تضع إطارا زمنيا محددا. فقد أعربت عن استعدادها لإجراء تعديلات شهرية تدريجية في سعر الصرف الرسمي. ومن شأن هذه الخطوة، إلى جانب الارتفاع المتوقع في سعر الصرف في السوق الموازية مدفوعا بالصادرات الزراعية القوية وزيادة متحصلات النقد الأجنبي من رسوم عبور النفط في وقت لاحق من العام، أن تساعد على سد الفجوة وتقليل الخسائر شبه المالية. وترى السلطات أن سعر الصرف الرسمي من العوامل المهمة التي تحدد سعر السوق الموازية، وتخشى من ألا يؤثر أي تغيير سريع في سعر الصرف الرسمي سوى على سعر السوق الموازية دون سد هذه الفجوة، كما حدث في العامين الماضيين.

## سياسات القطاع المالي

٣٩- يهيمن القطاع المصرفي على النظام المالي في السودان ويعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. ففي نهاية عام ٢٠١٣، كان هناك ٣٧ بنكا، اثنان منها أنشأ خلال العام، تستأثر بنسبة ٩٠% من أصول القطاع المالي. ومع انخفاض حجم التقييد والوساطة المالية، لا تشكل النقود بمعناها الواسع إلا ٢١% من إجمالي الناتج المحلي وبينما الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص منخفض إذ بلغ ١٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٣. كذلك تتسم المعاملات بين البنوك بمحدوديتها، برغم وجود سوق غير رسمية بين البنوك تعمل بنظام القرض الحسن حيث تُقرض البنوك وتقرض فيما بينها دون فرض أي رسوم.



٤٠ - ولا تزال مؤشرات سلامة القطاع المصرفي إيجابية. وكانت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام ٢٠١٣ أعلى من النسبة المطلوبة والبالغة ١٢% (الجدول ٨). ويرغم حدوث انخفاضات محدودة في الفترة الأخيرة في نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل، لا تزال مستويات السيولة لدى البنوك مريحة. وانخفضت نسبة القروض المتعثرة من ٧,٦% في نهاية عام ٢٠١١ إلى ٤% في سبتمبر ٢٠١٤.

٤١ - واتخذ بنك السودان المركزي عدة تدابير لتحسين أداء القطاع المصرفي. فقد بدأ في تطبيق أفضل الممارسات في مجال الرقابة المصرفية، والتي تضمنت قيام بنك السودان المركزي بتصفية أصوله في بعض البنوك العامة، وتحسين وتحديث الإطار التنظيمي والمؤسسي. واتخذت السلطات أيضا عددا من الإجراءات لتوسيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية، والتي شملت تبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية، وتشجيع البنوك على فتح فروع جديدة، ووضع نظام سجل المعلومات الائتمانية. ونتيجة لذلك، تم افتتاح ٣٢ فرعا جديدا للبنوك وتركيب ٣٧ جهاز صراف آلي جديد وحوالي ٢٠٠ نقطة صرف نقود في المحال الكبرى منذ نهاية عام ٢٠١٣. وإضافة إلى ذلك، يستعد بنك السودان المركزي لتقديم الخدمات المصرفية باستخدام الأجهزة المحمولة.

٤٢ - وتواصل السلطات تحديث إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فعقب صدور تعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في يونيو، أعد بنك السودان المركزي بمساعدة فنية من الصندوق تعميما معدلا بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتعزيز شروط التدابير الوقائية للمؤسسات المالية في إطار رقابته. ومن شأن الإطار الرقابي القوي أن يعزز فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات قبل وقف عملية المراقبة التي تنفذها فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.

٤٣ - ويتعين تقوية الرقابة المصرفية وخصخصة البنوك لتحسين قدرتها التنافسية وتعزيز صلابتها. وتشتمل التوصيات الرئيسية على: (١) مواصلة تطبيق أفضل الممارسات في مجالات الرقابة المصرفية والتفتيش والإنفاذ، و (٢) أن يوصي بنك السودان المركزي أسهمه المتبقية في البنوك التجارية، و (٣) إعطاء أهمية كذلك لاستكمال خطة إعادة هيكلة بنك أم درمان.

### آراء السلطات

٤٤ - اتفقت السلطات بصفة عامة مع تقييم خبراء الصندوق للقطاع المالي. وأقرت بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهد لكي تتسق الرقابة المصرفية مع أفضل الممارسات. ورحبت بالمساعدة الفنية من الصندوق من أجل تحقيق هذه الغاية. وأشارت

السلطات أيضا إلى إحراز تقدم في عملية مراجعة أوضاع القطاع المصرفي التي يجري الانتهاء منها. وتعزز السلطات خصخصة رأس مالها المساهم في البنوك بالتدريج وطلبت مساعدة الصندوق في هذه الجهود.

### جيم- سياسات دعم النمو الشامل والحد من البطالة

٤٥- لا غنى عن تحسين مناخ الأعمال لتحقيق نمو مرتفع ومستمر. فمناخ الأعمال في السودان، وفقا لقياسه في إطار مسح ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤ الذي يجريه البنك الدولي، يأتي في المرتبة ١٤٩ من بين ١٨٩ بلدا - أي في أدنى رُبع من بين جميع البلدان التي شملها المسح مثلما كان الحال في السنوات السابقة.<sup>٩</sup> وتشمل أوجه الضعف الرئيسية صعوبات في الحصول على تراخيص، والحصول على ائتمان، والتجارة عبر الحدود.<sup>١٠</sup> ومن شأن معالجة أوجه الضعف هذه، ومكافحة الفساد بوسائل منها تعبئة تدابير مكافحة غسل الأموال وتقوية النظام القضائي أن يساعد على تحسين مناخ ممارسة الأعمال.

٤٦- ويتعين زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والمادي للمساعدة على دفع النمو وتوسيع نطاقه. فيأتي السودان في مرتبة متأخرة في مجالات التنمية البشرية وقدرات القطاع العام كما تبين من مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جاء السودان في المرتبة ١٧١ من بين ١٨٦ بلدا) ومن تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لعام ٢٠١٢ الذي يجريه البنك الدولي (يصنف السودان كأحد البلدان ضعيفة الأداء). ومعالجة أوجه الضعف المذكورة تقتضي تحديد أولويات الإنفاق العام بشكل أفضل وزيادة المخصصات لقطاعي التعليم والصحة. ويكتسب تحسين البنية التحتية - الكهرباء والطرق والسكك الحديدية - وتعزيز وسائل الربط الإقليمي أهمية بالغة في تحسين الإنتاجية وإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وتخفيض تكاليف النقل.

٤٧- وتمثل البطالة مشكلة مستمرة، ولا سيما للنساء والشباب. ففي عام ٢٠١٢، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى بلوغ نسبة البطالة ١٤,٨% من القوى العاملة (٢٠% للنساء و٢٤% للشباب) ولم يطرأ عليها أي تغير يُذكر منذ عام ١٩٩١. وتُقدَّر نسبة المشاركة في سوق العمل بنحو ٥٤% (٧٦% للرجال و٣٢% للنساء). ولتخفيض معدل البطالة، ينبغي الاهتمام بالاستثمار في أنشطة تكوين المهارات للعاطلين عن العمل. ومن شأن إعطاء النساء فرصا متساوية في هذه الأنشطة أن يؤدي إلى تحقيق زيادة كبيرة في نسبة المشاركة في سوق العمل والنمو الاقتصادي. وستساعد الإصلاحات في قطاع الزراعة الذي يدعم ما يقرب من ٧٠% من السكان أيضا في استحداث فرص عمل (الملحق الثاني).

### حماية أضعف الفئات

٤٨- يمثل تحسين كفاءة شبكة الأمان الاجتماعي عنصرا أساسيا لحماية أضعف فئات السكان. وتشير مقارنة السودان ببلدان المنطقة ذات الأوضاع المماثلة إلى أن أداءه أقل على مقياس المؤشرات الاجتماعية. وينبغي أن يكون الإلغاء التدريجي لدعم الوقود مصحوبا بتدابير تحمي أفقر فئات السكان وتساعد الفئات متوسطة الدخل على التكيف.<sup>١١</sup> وتعزز السلطات زيادة

<sup>٩</sup> ينبغي تفسير هذه المؤشرات بحذر بسبب محدودية عدد المجيبين، ومحدودية التغطية الجغرافية، والافتراضات القياسية بشأن القيود التي تواجه ممارسة الأعمال وتوافر المعلومات.

<sup>١٠</sup> إن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان تولد أيضا تكاليف إضافية وتسبب صعوبات أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>١١</sup> يقدم البنك الدولي حاليا مساعدة فنية إلى السودان لتحسين استهداف المستفيدين والمدفوعات وآليات مراقبة شبكة الأمان الاجتماعي.

عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية إلى ٥٠٠ ألف أسرة في عام ٢٠١٤ (٤١٠ آلاف أسرة في سبتمبر ٢٠١٤)<sup>١٢</sup> واستكمالها ببرامج خاصة مثل صندوق الزكاة<sup>١٣</sup> الذي تستفيد منه ٤,٥ مليون أسرة معيشية.

٤٩- ويجري العمل على إعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر بشكل كامل وبدعم من الجهات المانحة. فقد وُضع هيكل المشروع وسيتم الانتهاء من مسح لميزانية الأسرة بحلول مارس ٢٠١٥ ليكون بمثابة الأساس الذي يُستند إليه في وضع استراتيجية الحد من الفقر. وستجري السلطات عملية تشاورية واسعة وشاملة لإعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر. وفي هذه الأثناء، تطبق السلطات السياسات الواردة في التقرير المرحلي عن استراتيجية الحد من الفقر.

### آراء السلطات

٥٠- اتفقت السلطات مع رأي خبراء الصندوق بشأن أهمية المضي قُدماً في تطبيق السياسات المساندة للفقراء. وهي ملتزمة بتقديم مساعدة لأكثر الفئات احتياجاً على النحو الذي تبين من تنفيذ بنود التقرير المرحلي عن استراتيجية الحد من الفقر، والتزاماتها الاجتماعية في ظل البرنامج الذي يتابعه الخبراء، ومبادرات السياسات التي تهدف إلى حماية الفقراء والفئات الضعيفة من تكاليف الإصلاحات. ومع ذلك، أشارت السلطات إلى أن جهودها تواجه قيوداً بسبب محدودية الموارد وأُعريت عن أملها في أن يؤدي التقدم السريع في تخفيف أعباء الدين إلى إتاحة الحصول على موارد بشروط ميسرة مما سيدعم البرامج المساندة للفقراء.

### دال- الدين الخارجي

#### تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

٥١- لا يزال السودان في حالة مديونية حرجة. فلا تزال نسب الدين العام والخارجي عند مستويات مرتفعة (٩١% و ٧٩% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي)، ومعظم الدين الخارجي متأخر السداد. وتماشياً مع نتائج تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين السابقة، يشير التحليل إلى عدم قدرة السودان على الاستمرار في تحمل الدين. وتتجاوز جميع مؤشرات الدين الخارجي مستوياتها الحدية المرجعية في إطار السيناريو الأساسي، وسيظل كثير منها أعلى من المستويات الحدية طوال فترة التوقعات البالغة ٢٠ عاماً. ولذلك من الضروري أن ينتهج السودان سياسات اقتصادية سليمة، وأن يواصل حشد التأييد اللازم لتخفيف أعباء الدين، ويتجنب المنهج الانتقائي في خدمة الدين، ويقلل الاقتراض بشروط غير ميسرة. وفي نهاية يونيو ٢٠١٤، كان الاقتراض الخارجي بشروط غير ميسرة لمشروعات التنمية يقتصر على ١٤٧ مليون دولار أمريكي، بمتوسط عنصر منحة نسبته ٢٦%.<sup>١٤</sup> ولم يحصل على قروض خارجية إضافية بشروط غير ميسرة بين يونيو وسبتمبر ٢٠١٣. وذكر الخبراء أن أي اقتراض جديد سيُعامل في نهاية المطاف كجزء من أي عملية إعادة تفاوض شاملة على تخفيف أعباء الدين لاستعادة القدرة على تحمل الدين الخارجي.

<sup>١٢</sup> ازداد إجمالي المبلغ المخصص في الموازنة للإنفاق الاجتماعي في عام ٢٠١٤ بأكثر من الضعف مقارنة بعام ٢٠١٣ ووصل إلى ملياري جنيه سوداني (أو ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي).

<sup>١٣</sup> الزكاة مماثلة لجباية الضرائب في الشريعة الإسلامية، وهي فرض على المسلمين على أساس الثروة المتراكمة وتوزع على المسلمين الفقراء؛ وصندوق الزكاة ليس جزءاً من موازنة الحكومة.

<sup>١٤</sup> قدمت هذه القروض من دائنين رسميين ثنائيين ومؤسسات إئتمانية عربية متعددة الأطراف.

## آفاق تخفيف أعباء الدين

٥٢- تعتمد احتمالات تخفيف أعباء الديون على تطبيع العلاقات مع الدائنين الدوليين، والمحافظة على الأداء المرضي في التعاون مع الصندوق في مجال السياسات والمدفوعات. وفي حين استوفى السودان بعض هذه المتطلبات (الإطار ٣)، يتعين بذل المزيد من الجهود للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذه المرحلة، ليس من الممكن تحديد إطار زمني مؤكد لتنفيذ جميع الخطوات المتبقية، والتي تعتمد أساساً على نتيجة التواصل الثنائي مع الدائنين. وأشار الخبراء على السلطات بالاستمرار في: (١) التواصل مع جميع دائنيها الخارجيين، بالاشتراك مع جنوب السودان، لتأمين مشاركتهم في عملية تخفيف أعباء الدين ودعمهم لها، و(٢) تعزيز التعاون مع الصندوق في مجال السياسات والمدفوعات، بما في ذلك من خلال البرنامج الجاري الذي يتابعه الخبراء. ورحب الخبراء بالقرار الذي اتخذته السودان وجنوب السودان مؤخراً بشأن تمديد اتفاق "الخيار الصفري" حتى أكتوبر ٢٠١٦.

## الإطار ٣- المسار نحو تطبيع العلاقات وتخفيف أعباء الدين

إن السودان مؤهل للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")، ولكنه لم يف بعد بكل شروط التأهيل. فتطبيع العلاقات مع الدائنين الخارجيين، بما في ذلك الصندوق، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والدائنين الثنائيين يمثل ركيزة أساسية ضمن متطلبات تخفيف أعباء الدين، ويتطلب بذل جهود في مجالات محددة لكل فئة من فئات الدائنين. وفي الوقت الحالي، يفى السودان بالشروط التالية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون:

- عدم استمرارية قدرته على تحمل الدين وعدم إمكانية تسوية الدين من خلال آليات تخفيف أعباء الدين التقليدية؛
  - إعداد تقرير مرحلي عن استراتيجية الحد من الفقر. وأجرى خبراء الصندوق والبنك الدولي تقييماً لهذا التقرير المرحلي وناقشه مجلسا المؤسستين في سبتمبر ٢٠١٣؛
  - في عام ٢٠١٢، قام السودان بتسوية ديونه الخارجية حتى نهاية عام ٢٠١٠ من أجل تحديد أهليته للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتنتهى التسوية في نهاية عام ٢٠١٤. وسيتم إجراء عملية تسوية جديدة للدين عندما يقترّب السودان من نقطة اتخاذ القرار.
- وللوصول إلى نقطة اتخاذ القرار، سيتعين على السودان القيام بما يلي:
- الحصول على تأكيدات بشأن دعم تخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الأغلبية العظمى من الدائنين الذين يمثلون ما لا يقل عن ٧٠% من الديون المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
  - في حين نفذ السودان بالفعل ١٤ برنامجاً من البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق، لا يزال يتعين عليه المحافظة على أدائه المرضي في مجال السياسات مع الصندوق لمدة ستة أشهر على الأقل في الفترة المؤدية إلى نقطة اتخاذ القرار، والتي يمكن أن تكون في شكل برنامج يتابعه الخبراء ويرى المجلس التنفيذي أنه يفى بمعايير السياسات المرتبطة بترتيبات الشريحة الائتمانية العليا؛
  - يسدد متأخراته المستحقة للصندوق، ويضع خطة ممولة بالكامل وجدولاً زمنياً لسداد المتأخرات المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي من أجل استعادة أهليته للاقتراض من هذين المصدرين.
- ولم تحدد بعد الموارد اللازمة لمشاركة الصندوق في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبما أن التكاليف التي سيتحملها الصندوق لتخفيف أعباء الدين عن السودان لم تكن مدرجة في تقديرات التكاليف الأصلية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيتعين تأمين تمويل إضافي عندما يكون السودان مستعداً لسداد متأخراته والشروع في العمل في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٥٣- وبلغ مجموع متأخرات السودان المستحقة للصندوق ٩٧٧,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية أكتوبر ٢٠١٤. فقد سدد السودان مدفوعات مجموعها نحو ٧,٥ مليون دولار أمريكي (٤,٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) حتى هذا الوقت من العام على النحو المتفق عليه بموجب البرنامج الذي يتابعه الخبراء. ويعتزم أداء المدفوعات المتبقية على أساس ربع سنوي للوصول إلى مجموع لا يقل عن ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٤. ويحث الخبراء السلطات على سداد مدفوعات إلى الصندوق تكون كافية على الأقل لتغطية الالتزامات التي تُستحق، وأدائها بانتظام وزيادتها بمقدار كبير مع تحسن قدرة السودان على الدفع.

#### آراء السلطات

٥٤- اتفقت السلطات مع تقييم خبراء الصندوق ومشورتهم. واتفقت مع نتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. وأعربت عن عدم رضاها عن الوتيرة البطيئة لعملية تخفيف أعباء الدين، ولكن ظل يحدها الأمل في أن يدعم المجتمع الدولي السودان لتخفيف أعباء الدين بسرعة. وأكدت السلطات أن تمديد "الخيار الصفري" يمثل حركة تعبر عن حسن النية وأنها في نفس الوقت ستكثف جهودها للتواصل مع الدائنين، بما في ذلك من خلال المنهج المشترك. واتفقت على خفض الاقتراض بشروط غير ميسرة إلى أدنى حد ممكن على النحو المتفق عليه في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء وأشارت إلى أنها ستقترض بأفضل الشروط الممكنة للاستثمار في المشروعات ذات الأولوية في مجالات الزراعة والطاقة والبنية التحتية.

#### هاء- القضايا الإحصائية

٥٥- تتوافر بيانات كافية بشكل عام لأغراض الرقابة ومتابعة البرنامج، برغم إمكانية تحسين حداثة إبلاغ البيانات ونطاق تغطيتها ودوريتها. وإجراء تحسينات إضافية يقتضي تعزيز التعاون بين المؤسسات وبين الإدارات بشأن جمع البيانات وإبلاغها وتعزيز قدرة الوحدات المسؤولة عن إعداد الإحصاءات.

### المراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق

٥٦- كان الأداء في الربع الثاني من عام ٢٠١٤ مرضيا بشكل عام حيث تحققت جميع الأهداف الكمية المقررة لشهر يونيو بموجب البرنامج الذي يتابعه الخبراء، باستثناء الهدف الإرشادي المتعلق بالاحتياطي النقدي (خطاب النوايا، المرفق الأول، الجدول ١). فقد تم احتواء صافي الأصول المحلية للبنك المركزي وكان صافي الاحتياطيات الدولية في المستوى المستهدف. وكان مستوى أداء الإيرادات الضريبية، والعجز الأولي للقطاع غير النفطي، والإنفاق الاجتماعي أعلى من المقرر، ونتيجة لذلك، كان التمويل المحلي والتمويل المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية أقل بكثير من الأهداف المقررة. غير أن نمو الاحتياطي النقدي بنسبة ٨% هذا العام حتى يونيو تجاوز الهدف البالغ ٦,٢%، نتيجة مشتريات البنك المركزي غير المعقمة من الذهب. وقامت السلطات أيضا بتعديل سعر الصرف الرسمي بنسبة ٣% ابتداء من سبتمبر لتضيق الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية. وتعترم الاستمرار في عملية التعديل المذكورة بالتدريج.

٥٧- وقد تم تعديل أهداف نهاية ديسمبر. فقد عدلت المعايير والأهداف الكمية، ما عدا التمويل المحلي للحكومة المركزية وصافي الاحتياطيات الدولية مع مراعاة التحسن في تحصيل الإيرادات واحتواء الإنفاق. وتم تعديل الحد الأقصى لصافي

التمويل المحلي للحكومة المركزية والحد الأدنى لصافي الاحتياطيات الدولية لنهاية ديسمبر مع مراعاة توقع انخفاض التمويل الخارجي. ويُتوخى الآن استيفاء المعيار الهيكلي لإعادة هيكلة بنك أم درمان في ديسمبر بدلا من نوفمبر.

٥٨- ولا تزال الجهود مستمرة لتنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي في الوقت المحدد، حيث كان هناك تأخير في بعض المجالات وتحققت إنجازات مبكرة في مجالات أخرى (خطاب النوايا، المرفق الأول، الجدول ٢). وتشمل الإنجازات المبكرة توسيع نطاق نظام التبويب وفق دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ليشمل جميع الولايات، وصدور توجيه في يناير بإغلاق جميع حسابات الحكومة المركزية لدى البنوك التجارية. وقد تم توزيع دليل التدقيق الضريبي على الإدارات ذات الصلة وبدأ التدريب في نهاية سبتمبر ويجري أيضا العمل على وضع نظم تكنولوجيا المعلومات المناسبة. وعلاوة على ذلك، صدر قانون معدل بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. غير أنه كان هناك بعض التأخير. وانتهت اللجنة، التي أنشئت في مارس لمراجعة الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، من إعداد تقريرها في أكتوبر وليس يونيو، ولا يزال العمل جاريا لتعزيز إجراءات فرض جزاءات على دافعي الضرائب غير الممتثلين. وبالمثل، لا تزال خطة إعادة هيكلة بنك أم درمان قيد الإعداد وينبغي الانتهاء منها قبل نهاية العام.

٥٩- واتفقت السلطات على أن البرنامج الحالي الذي يتابعه خبراء الصندوق والذي ينتهي في ديسمبر ٢٠١٤ قد وفر لها الإطار اللازم لمواجهة التحديات الاقتصادية. غير أن السلطات لم تقرر بعد البدء في برنامج جديد يتابعه الخبراء لعام ٢٠١٥ وتعزز مناقشة الخطوات القادمة مع الخبراء أثناء المراجعة الثالثة للبرنامج الذي يتابعه الخبراء.

## قضايا المادة الثامنة

٦٠- أشارت النتائج المستخلصة إلى أن نظام سعر الصرف في السودان والتدابير المتخذة لتقييد الحصول على النقد الأجنبي تُنشئ قيودا على الصرف وتسبب ممارسات تعدد أسعار الصرف، وهو ما يدخل ضمن نطاق اختصاص الصندوق بموجب المادة الثامنة (الإطار ٤). وتشمل هذه التدابير نظام لسعر الصرف ينطوي على أسعار صرف فعلية متعددة وسياسة لتقنين النقد الأجنبي وتخصيصه لقطاعات معينة، بحيث أصبح النقد الأجنبي المتوافر للمعاملات الدولية الجارية الأخرى محدودا. وقد وحدت السلطات أسعار الصرف الرسمية لتكون في حدود  $\pm 4\%$  من السعر التأسيري الذي يحدده البنك المركزي. غير أن هناك عددا من القيود على سعر الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف التي لا تزال سارية (راجع مرفق المعلومات). وحث الخبراء السلطات، بما يتماشى مع التوصيات السابقة، على إلغاء القيود المتبقية وممارسات تعدد أسعار الصرف، مشيرين إلى أن هذه التدابير لا تساعد اقتصاد السودان على الحد من الاختلالات الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي، وتحسين عملية تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية الخارجية.



### الإطار ٤- نظام سعر الصرف

لا تزال القيود التالية على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف سارية في السودان، وهو ما يدخل ضمن نطاق اختصاص صندوق النقد الدولي بموجب المادة الثامنة، القسمين ٢ و ٣:

- قيد على الصرف ينشأ من قيود تفرضها الحكومة على توافر النقد الأجنبي وتخصيص النقد الأجنبي لبنود معينة ذات أولوية؛
- ممارسة تعدد أسعار الصرف ووضع قيد على الصرف نتيجة تحديد سعر صرف رسمي (سعر بنك السودان المركزي) لاستخدامه في جميع معاملات الحكومة بالنقد الأجنبي والذي يختلف في الواقع العملي بأكثر من ٢% عن السعر الذي تستخدمه البنوك التجارية؛
- ممارسة تعدد أسعار الصرف وقيد على الصرف ناشئ من الفروق الكبيرة بين سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي وسعر الصرف في السوق الموازية نتيجة الحدود التي يضعها البنك المركزي على إتاحة النقد الأجنبي وهو ما يوجه المعاملات الدولية الجارية إلى السوق الموازية؛
- قيود على الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف نتيجة شرط تفرضه الحكومة بشأن الهامش النقدي الإلزامي لمعظم الواردات.

### آراء السلطات

٦١- أشارت السلطات إلى أنها لم تتمكن من إلغاء القيود المفروضة على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف نتيجة للضغوط المستمرة على ميزان المدفوعات. فلا يزال نقص النقد الأجنبي قائماً برغم الزيادة المتوقعة في متحصلات النقد الأجنبي من الصادرات الزراعية ورسوم عبور النفط في وقت لاحق من العام. ونظراً للقيود الحالية التي تعوق قدرة بنك السودان المركزي على تلبية كل الطلب على النقد الأجنبي، اضطرت السلطات إلى إبقاء قيود مؤقتة ومواصلة ممارسات تعدد أسعار الصرف لتلبية الاحتياجات ذات الأولوية الاستراتيجية مثل الواردات من الغذاء والوقود. ويظل بنك السودان المركزي ملتزماً بإلغاء القيود المتبقية على سعر الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف بالتدريج. وسيبدأ بإلغاء القيود المفروضة على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف بحلول نوفمبر ٢٠١٥، وسوف يلغي جميع القيود في غضون ثلاث سنوات.

### تقييم الخبراء

٦٢- لم يتحقق لاقتصاد السودان التعافي بعد من صدمة انفصال جنوب السودان منذ ثلاث سنوات. وبرغم التقدم المحرز في تنفيذ سياسات لمعالجة الاختلالات الناتجة عن ذلك، لا يزال التضخم مرتفعاً والنمو بطيئاً. وقد تعقد التصحيح الاقتصادي الكلي بسبب أوجه الضعف الهيكلي، وأعباء الدين الثقيلة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، والبيئات السياسية المحلية والإقليمية المتقلبة، مما يؤثر على الثقة والاستثمار.

٦٣- وشرعت السلطات العام الماضي في تنفيذ برنامج لضبط الأوضاع من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي ووضع أساس للنمو الشامل والمستمر. وتواصل العمل على التكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد من خلال ضبط أوضاع المالية العامة، وتشديد السياسة النقدية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية. ونفذت السلطات تدابير تصحيحية صعبة، كان آخرها في سبتمبر ٢٠١٣ واستتبع تخفيضا حادا في دعم الوقود، وتوحيد جميع أسعار الصرف الرسمية، وتخفيض قيمة العملة؛ ومن المؤسف أن هذه الإجراءات أدت إلى حدوث اضطرابات أهلية وخسائر في الأرواح. واستمرت جهود ضبط الأوضاع في عام ٢٠١٤ بموجب البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

٦٤- وقد تحسن الأداء الاقتصادي تدريجيا هذا العام بينما ظل النمو ضعيفا والتضخم مرتفعا عند ما يقرب من ٤٠% - وهو ما يدل على استمرار الاختلالات. ومن المتوقع أن يتعافى النمو بفضل وفرة المحصول الزراعي، ولكن الآفاق لا تزال محاطة بعدم اليقين وسط مواطن الضعف الكبيرة، وتتفاقم بسبب انقطاع علاقات المراسلة المصرفية، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، وهشاشة البيئة السياسية المحلية والإقليمية. وتميل المخاطر إلى حد كبير إلى الجانب السلبي، ورغم أن النجاح المحتمل للحوار الوطني يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية الصراعات المحلية وتحسين العلاقات الدولية.

٦٥- وينبغي مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة مع دعم شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين جودة الإنفاق. فأداء المالية العامة المواتي في النصف الأول من عام ٢٠١٤ يتسم بأنه إيجابي وينبغي أن تستمر السلطات في التنفيذ المنضبط لبرنامجها الخاص بالمالية العامة. ومن المتوقع أن تؤدي جهود تعزيز عملية تحصيل الإيرادات والتخفيض التدريجي لدعم الوقود إلى ضمان الحد من اختلالات المالية العامة، وإنشاء حيز مالي للإنفاق الإنمائي والاجتماعي، والحد من لجوء الحكومة إلى التمويل من البنك المركزي.

٦٦- وينبغي أن تواصل السياسة النقدية التركيز على الحد من التضخم الذي بلغ مستويات شديدة الارتفاع. وسيقتضي ذلك الحد من مشتريات البنك المركزي غير المعقمة من الذهب لاحتواء نمو الاحتياطي النقدي. ومن أجل تحسين إدارة السياسة النقدية، يتعين الاهتمام بتشجيع إقامة سوق للأوراق المالية الحكومية، وتشغيل السوق النقدية بين البنوك حديثة التأسيس بشكل كامل للتغلب على مشكلة السيولة الزائدة المزمنة.

٦٧- وتمثل مرونة سعر الصرف مطلبا أساسيا لإعادة بناء الاحتياطيات واكتساب القدرة التنافسية الخارجية. وتشير الفجوة الكبيرة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية إلى وجود اختلالات خارجية مستمرة، والتزام السلطات بسد هذه الفجوة تدريجيا أمر جدير بالترحيب. أما اللجوء إلى فرض قيود على النقد الأجنبي فلا يعالج الاختلالات الخارجية الأساسية، ويشكل إلغاء بعض هذه التدابير مؤخرا خطوة في الاتجاه الصحيح. واتخذت السلطات خطوة مناسبة إذ التزمت بإلغاء ما تبقى من قيود على النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة. وفي هذه الأثناء، يؤيد خبراء الصندوق طلب السلطات الموافقة على ما تبقى من قيود على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف نظرا لأن هذه التدابير اعتمدت لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات، كما أنها مؤقتة وغير تمييزية.

٦٨- ويتعين بذل مزيد من الجهود لتعزيز الاستقرار المالي. ويتعين تقوية الرقابة المصرفية وخصخصة البنوك لتحسين قدرتها التنافسية ودعم صلابتها. وينبغي تخفيف القيد الحالي المفروض على حيازات البنوك التجارية من الأوراق المالية الصادرة عن الحكومة والبنك المركزي. ومن شأن مواصلة تعزيز وتطبيق إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن يسهم في تحسين الاستقرار المالي والاندماج في النظام المالي العالمي.

٦٩- وينبغي أن تركز السياسات الهيكلية على تعزيز النمو المستمر والشامل لجميع فئات المجتمع. فمن شأن الإصلاحات الرامية إلى تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال أن تشجع النمو الذي يقوده القطاع الخاص. وسيكون تحسين جودة الإنفاق لدعم تكوين رأس المال البشري وتحسين توجيه شبكات الأمان الاجتماعي مطلباً حاسماً لزيادة الفرص وحماية الفئات الأضعف من انعكاسات إصلاحات دعم الوقود. وفي هذا السياق، فإن إطلاق عملية إعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر يحظى بالترحيب، وسيوفر أداة لتنفيذ إصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية متماسكة لتحسين آفاق النمو والحد من الفقر.

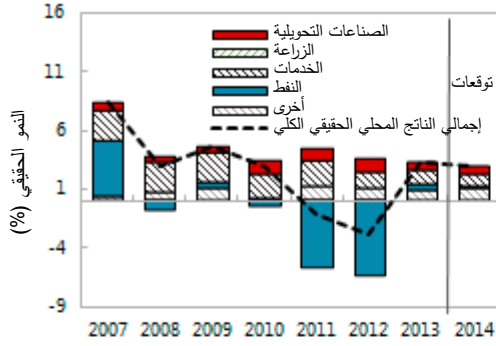
٧٠- ويتسم الأداء في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء بأنه مُرضٍ بشكل عام. فقد تحققت جميع الأهداف الكمية المقررة لنهاية يونيو، باستثناء الهدف الإرشادي المتعلق بنمو الاحتياطي النقدي. وحققت السلطات أيضاً تقدماً جيداً نحو استيفاء المعايير الهيكلية المقررة لنهاية سبتمبر. ولا يزال البرنامج الذي يتابعه الخبراء يوفر إطاراً مفيداً لسياسات السلطات وجهودها نحو الإصلاح.. كذلك بذلت السلطات جهوداً حثيثة لتنفيذ برنامجها، الذي يواجه على الرغم من ذلك مخاطر قصور كبيرة، بما في ذلك الأمن الداخلي الذي يتسم بالهشاشة والوضع السياسي غير المستقر والتوترات الإقليمية.

٧١- ويكتسي كسب تأييد المجتمع الدولي أهمية بالغة لنجاح استراتيجية الإصلاح في السودان وتقليل المخاطر إلى أدنى حد. وتكتسب تسوية الدين الخارجي الذي يتعذر على السودان الاستمرار في تحملها أهمية بالغة. ففي حين حقق السودان بعض التقدم نحو استيفاء الشروط اللازمة لتخفيف أعباء الدين، فإن نجاح تنفيذ البرنامج الذي يتابعه الخبراء وتكثيف التواصل مع الدائنين الثنائيين سيساعد في حشد تأييد للتخفيف الشامل لأعباء الدين. وفي هذا الصدد، يحث خبراء الصندوق السلطات على التواصل مع دائنيها الخارجيين، بما في ذلك في إطار المنهج المشترك مع جنوب السودان وفريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي. ويرحب الخبراء بالاتفاق مؤخراً بين حكومتي السودان وجنوب السودان بشأن تمديد "الخيار الصفري" حتى أكتوبر ٢٠١٦. ويشجع الخبراء السلطات على الحد من الاقتراض بشروط غير ميسرة وتجنب اتباع منهج انتقائي في خدمة الدين، نظراً لأن هذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تعقيد التوصل إلى اتفاق مع الدائنين على استراتيجية لتسوية الديون. وينبغي أن يواصل السودان الجهود الرامية إلى تعزيز تعاونه مع الصندوق في مجال السياسات والمدفوعات، بما في ذلك في سياق البرنامج الذي يتابعه الخبراء. ويشجع الخبراء السلطات على أداء المدفوعات إلى الصندوق التي تكون كافية على الأقل لتغطية الالتزامات المستحقة، ودفعها بانتظام وزيادتها بشكل كبير مع تحسن قدرة السودان على الدفع.

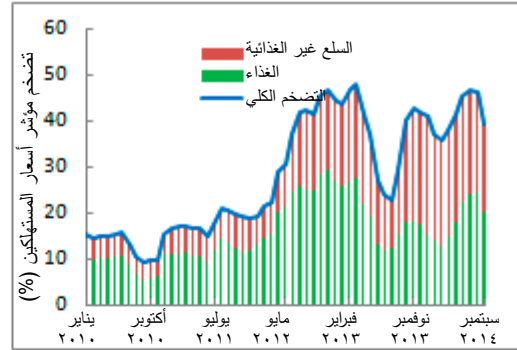
٧٢- ويُقترح إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهراً.

### الشكل البياني ١ - مؤشرات اقتصادية مختارة

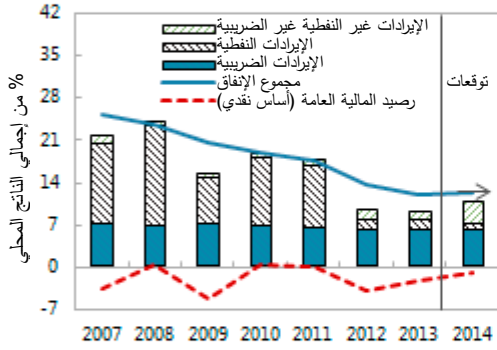
يتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بصورة معتدلة،  
يكبحه بطء تعافي إجمالي الناتج المحلي النفطي



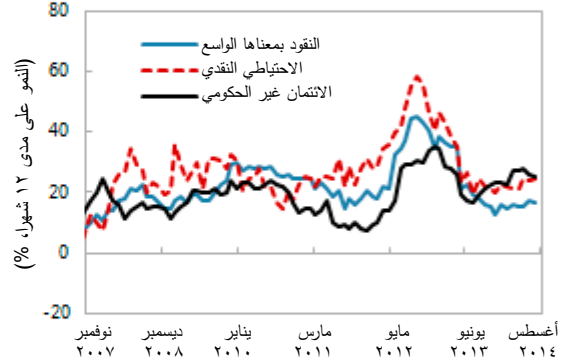
بدأ التضخم يتراجع



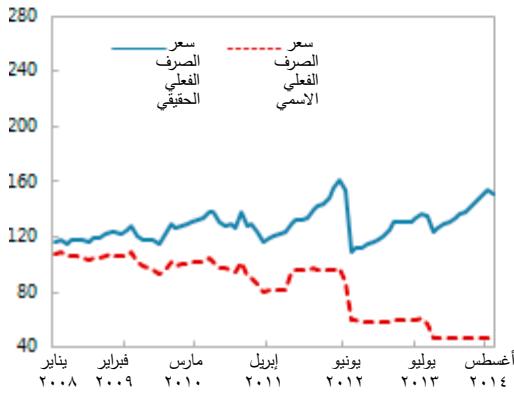
مجموع الإيرادات يتعافي بالتدريج ورصيد المالية العامة يتحسن



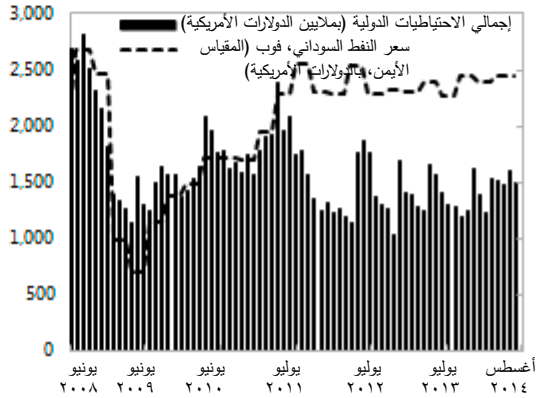
تراجع نمو النقود بمعناها الواسع والاحتياطي النقدي



سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفع بشكل كبير



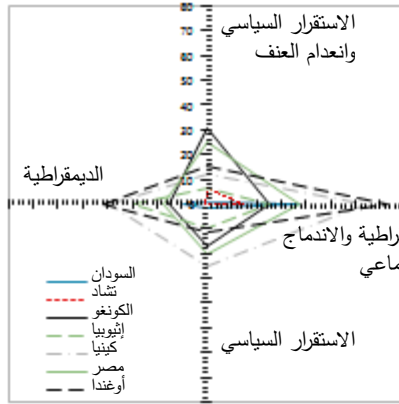
ارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية، تدعمه القروض والمنح



المصادر: السلطات السودانية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

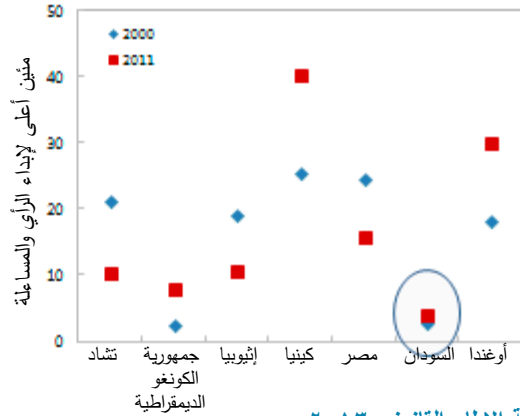
## الشكل البياني ٢ - مؤشرات سياسية واجتماعية مختارة

## المؤشر السياسي

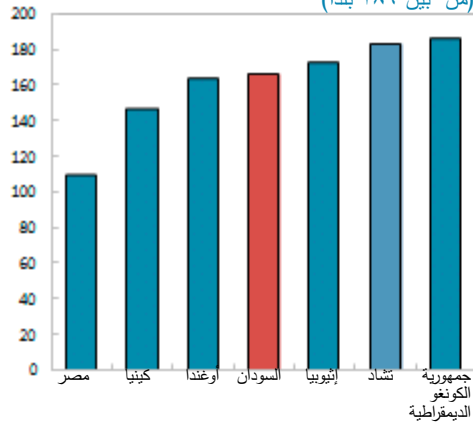


## إبداء الرأي والمساعدة

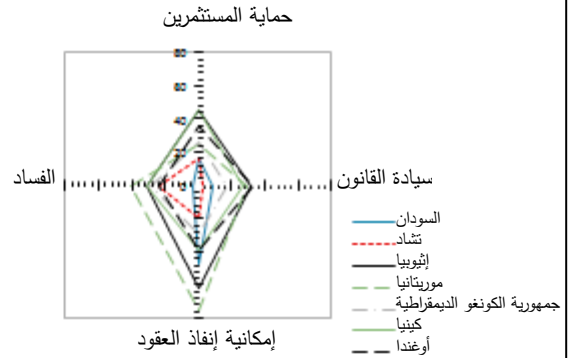
(المرتبة المئينية، تتراوح بين صفر (أدنى مرتبة) و 100)



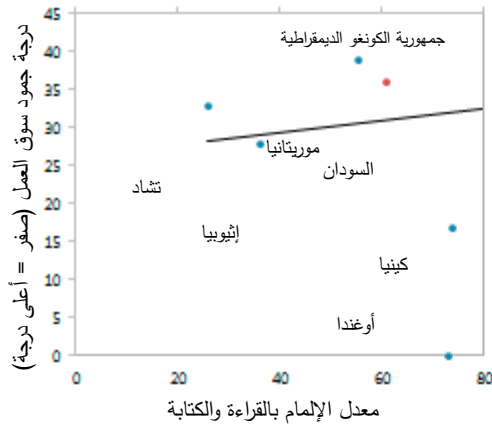
## التصنيف حسب مؤشر التنمية البشرية، ٢٠١٣ (من بين ١٨٦ بلدا)



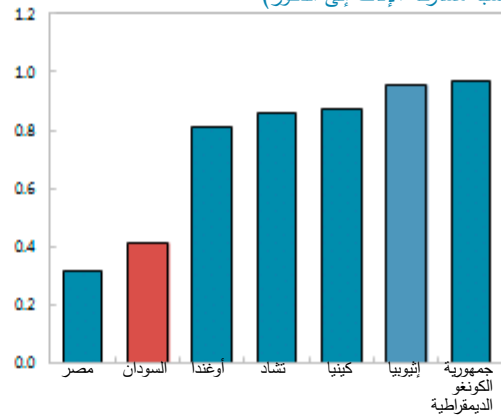
## مرتبة الإطار القانوني، ٢٠١٣



## جودة القوى العاملة، ٢٠١٣



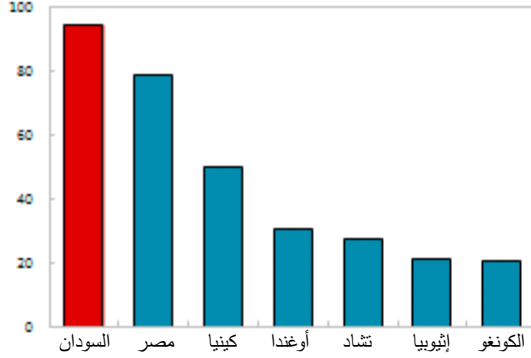
## معدل المشاركة في القوى العاملة، ٢٠١٢ (نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور)



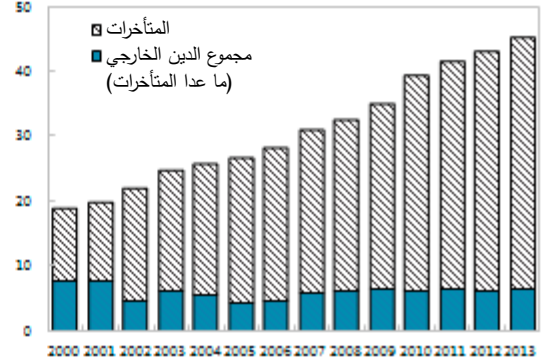
المصادر: مؤشرات الحوكمة العالمية؛ ومؤشرات التنافسية العالمية؛ ومؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤشرات التنمية للبنك الدولي؛ والمنظمة الدولية لرصد الأعمال.

### الشكل البياني ٣ - مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة

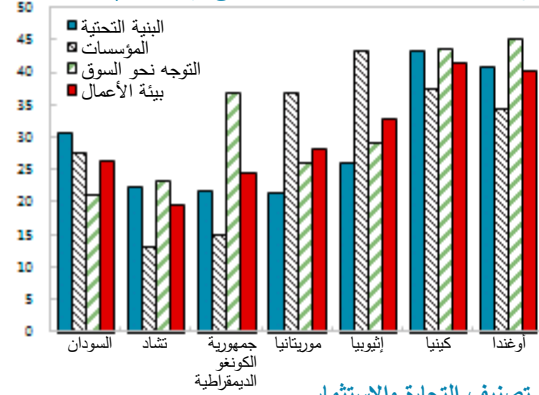
الدين الحكومي، ٢٠١٣  
(% من إجمالي الناتج المحلي)



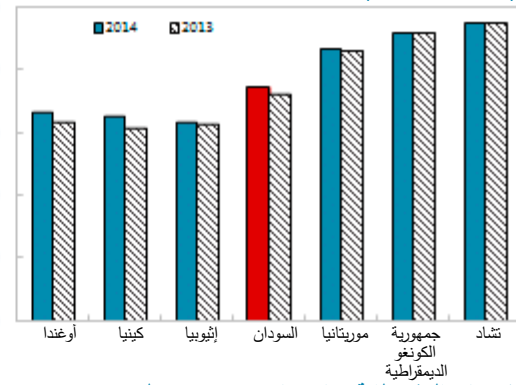
الدين الحكومي الخارجي، ٢٠٠٠ - ٢٠١٣  
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



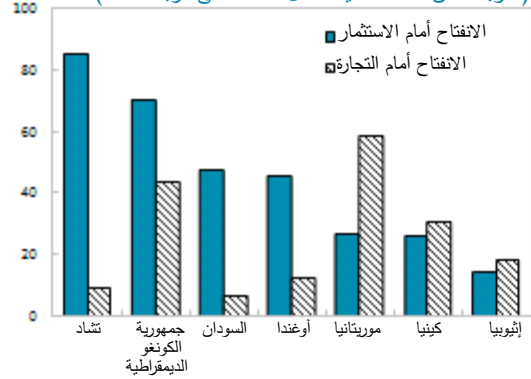
آفاق تصنيف المخاطر في مجالي الأعمال والتشغيل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣  
(الدرجات من ١٠٠، حيث تمثل ١٠٠ أعلى درجة متاحة)



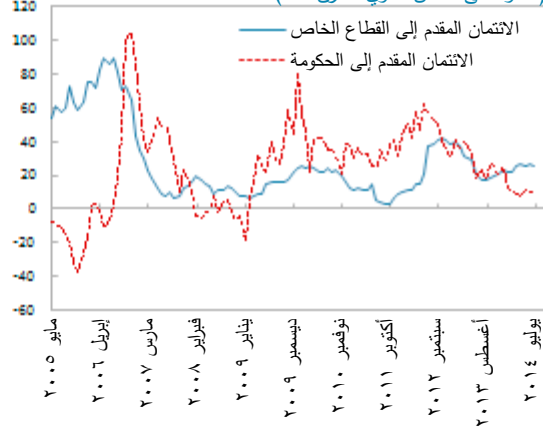
التصنيف على أساس سهولة ممارسة الأعمال  
(من بين ١٨٥ بلداً)



تصنيف التجارة والاستثمار  
(الدرجات من ١٠٠، حيث تمثل ١٠٠ أعلى درجة متاحة)



الائتمان المقدم للاقتصاد، مايو ٢٠٠٥ - يوليو ٢٠١٤  
(النمو على أساس سنوي مقارن، %)



المصادر: مؤشرات الحكمة العالمية، وشركة Business Monitor International، وتصنيف ممارسة الأعمال لمؤسسة التمويل الدولية، والسلطات السودانية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

## الجدول ١ - مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١١-٢٠١٩

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
					توقعات	أولية	تقديرات		
									الناتج والأسعار
									إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج) ١/
٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٣,١	٣,٣	٢,٢-	٠,٣-	إجمالي الناتج المحلي النفطي /
٥,٥	٥,٠	٤,٤	٣,٨	٣,٢	٦,٣	١٥,٦	٥٩,٠-	٣٦,٠-	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي /
٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٢,٩	٢,٧	٤,٧	٦,٨	إجمالي الناتج المحلي (نهاية الفترة)
٥,٣	٥,٧	٦,٥	٨,٦	١٢,٤	٢٨,٧	٤١,٩	٤٤,٤	١٨,٩	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
٥,٥	٦,١	٧,٦	١٠,٥	٢٠,٦	٣٨,٤	٣٧,١	٣٥,١	١٨,٠	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
٥,٩	٥,٩	٧,٣	١٠,٥	٢٠,٨	٣٢,٨	٣٦,٣	٣٢,٦	١٥,٢	مخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٣,٧	٤,٠	٣,٩	٦,١	٣٤,٦	٣٢,٤	٣٢,٥	٢٣,٨	٦٢,٠	مخفض إجمالي الناتج المحلي النفطي
									الاستثمار والادخار
									إجمالي الدخل المتاح للإتفاق
٩٩,١	٩٩,١	٩٨,٨	٩٨,٤	٩٨,٢	٩٨,٢	٩٧,٩	٩٧,٥	٩٧,٥	إجمالي النفقات المحلية
١٠٤,٠	١٠٤,٢	١٠٤,٢	١٠٤,٥	١٠٤,٦	١٠٤,٧	١٠٦,٥	١٠٦,٨	٩٨,٠	الاستهلاك النهائي
٨٤,٥	٨٥,١	٨٥,٦	٨٦,٣	٨٦,٧	٨٧,٢	٨٦,٥	٨٨,١	٧٨,٩	إجمالي تكوين رأس المال
١٩,٤	١٩,١	١٨,٦	١٨,١	١٧,٨	١٧,٥	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,١	إجمالي المدخرات
١٤,٥	١٣,٩	١٣,١	١٢,١	١١,٥	١١,٠	١١,٤	٩,٥	١٨,٦	عمليات الحكومة
									الإيرادات والمنح
١٢,٨	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٠	١١,٤	٩,٩	٩,٨	١٨,٠	الإيرادات
١٢,٢	١٢,٠	١١,٨	١١,٧	١١,٣	١٠,٩	٩,٢	٩,٤	١٧,٧	الإيراد الضريبي
٧,٩	٧,٧	٧,٤	٧,١	٦,٦	٦,١	٦,١	٦,١	٦,٤	مجموع النفقات
١٢,٦	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٣	١٢,٤	١٢,١	١٣,٥	١٧,٨	النفقات الجارية
٩,٣	٩,٩	١٠,٤	١١,١	١١,٦	١١,٠	١١,١	١٢,٠	١٦,١	فاتورة الأجور
٣,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٤,٣	٤,٨	٥,٤	الدعم
٠,٤	٠,٩	١,٤	٢,٠	٢,٣	١,٨	٢,٠	١,٨	١,٥	التحويلات
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٢,٢	٢,٦	٦,١	النفقات الرأسمالية
٣,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٠	١,٥	١,٧	الرصيد الكلي
٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٢-	١,٠-	٢,٣-	٣,٧-	٠,٢	الرصيد الأولي الكلي
١,٢	٠,٩	٠,٨	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٩-	٢,٣-	١,٤	الرصيد الأولي غير النفطي
٠,٤-	٠,٨-	١,٠-	١,٣-	١,٨-	١,٥-	٢,٩-	٣,٨-	٤,١-	% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٠,٥-	٠,٨-	١,٠-	١,٤-	١,٩-	١,٦-	٣,٠-	٣,٩-	٤,٧-	
									القطاع النقدي
									النقد بمعناها الواسع
١٠,٢	١١,٦	١٥,٢	١٥,٥	١٦,٣	١٩,١	١٣,٠	٤٠,٣	١٧,٧	الاحتياطي النقدي
٨,٤	٩,٤	١٢,٧	١٣,٢	١٤,٤	١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	الائتمان المقدم إلى الاقتصاد
٢٩,١	٢٦,٤	٢٢,٥	٢١,٨	٢١,٩	٢٨,٠	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	سرعة التداول (نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ن ٢، نهاية الفترة)
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٦	٣,٧	٣,٧	نسبة النقد إلى النقد بمعناها الواسع
٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٢	٧١,٤	٧٠,٩	صافي المطالبات على الحكومة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٥	٤,٩	٥,٤	٦,٠	٦,٧	٨,١	٩,٧	١١,٠	١١,٧	الائتمان المقدم للاقتصاد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
١٧,٦	١٥,٢	١٣,٣	١٢,٢	١١,٦	١٢,٠	١٢,٧	١٤,٥	١٤,٩	
									القطاع الخارجي
									صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٦,٢	٦,١	١٠,٥	٧,٧	١١,٢	٧,٦	٦,٤-	٥٣,٧-	١٢,٩-	صادرات النفط
٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٢,٧	٢,٤	٢,٨	١٢,٤	واردات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٤,٧	٥,٤	٦,٦	٥,٤	٣,٧	٤,١-	٤,٧	٢,٦	٧,٥-	ميزان تجارة السلع
٤,٢-	٤,٥-	٤,٦-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٩-	٦,٢-	٥,٤-	٤,١	رصيد الحساب الجاري
٤,٩-	٥,١-	٥,٥-	٦,٠-	٦,٣-	٦,٥-	٨,٦-	٩,٢-	٠,٤-	خدمة الدين الخارجي (% من صادرات السلع والخدمات)
٢٦,٤	٢٨,١	٢٩,٦	٣٢,٠	٣٥,٢	٣٩,٧	٤٣,٥	٤٤,٧	٢٤,٤	أساس الالتزام
٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٢,٨	٤,٢	٢,٤	الأساس النقدي
٦٨,١	٧٠,٧	٧٣,٣	٧٥,٨	٧٧,٩	٧٩,٩	٧٧,٨	٨١,٤	٥٩,٤	مجموع الدين الخارجي
٥٤,٤	٥٢,٧	٥١,١	٤٩,٥	٤٨,٠	٤٦,٤	٤٥,٠	٤٣,٢	٤١,٤	مجموع الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٣٣٣٦	٣٠٥٥	٢٧٧٧	٢٤٣٩	٢٠٨٠	١٧١٦	١٦١٩	١٦٩٣	١٣١٧	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية)

## السودان

٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩	١,٥	بأشهر واردات السلع والخدمات للعام التالي	
٨٨٤٠٧٠	٧٩٢٨٣٣	٧١١٦١٣	٦٣١٦٠٧	٥٤٧٧٩٧	٤٣٥١٤٠	٣١٧٥٠٣	٢٢٥٦٧٧	١٧٩٥٣٥	بنود للتذكرة: إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الجنيهات السودانية)	
٨٢٨١١٤	٧٤٥٠٧٧	٦٧٠٨٢١	٥٩٧٢٢١	٥١٧٧٤٥	٤١١٨٩٧	٣٠٣٤٨٧	٢١٥٧٧٦	١٥٦١٠٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بملايين الجنيهات السودانية)	
٧٨٧٢٩	٧٣٥٢٧	٦٩١٧٦	٦٥٦٩١	٦٤٤٩٥	٧٠٠٣٠	٦٦٧٤٨	٦٣١٦٣	٦٧٣٢٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)	
...	...	...	...	...	...	٢,٦٨	٥,٧٠	٤,٤٢	٢,٦٨	سعر الصرف (الجنيه السوداني/الدولار الأمريكي، نهاية الفترة)
...	...	...	...	...	...	٢,٦٧	٤,٧١	٣,٥٧	٢,٦٧	سعر الصرف (الجنيه السوداني/الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
...	...	...	...	...	...	٢٨,١-	١٢,٢-	١٦,٠-	١٦,٠-	سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠٠٧ = ١٠٠، التغيير %، متوسط الفترة)
...	...	...	...	...	...	٣,٤-	٨,١	٤,٨-	٤,٨-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٧ = ١٠٠، التغيير %، متوسط الفترة)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.										
١/ بدون أرقام جنوب السودان منذ عام ٢٠١١ وما بعده.										



## الجدول ٢ - ميزان المدفوعات، ٢٠١١-٢٠١٩

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤			٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
توقعات					توقعات	المراجعة الأولى	مطلوب للبرنامج الذي يتابعه الخبراء	أولية	تقديرية		
٣٨٥٠-	٣٧٦٦-	٣٧٨٤-	٣٩٤٨-	٤٠٩١-	٤٥١٨-	٤٣٤٣-	٥٢١٢-	٥٧٥٠-	٥٨٣٩-	٢٨٨-	رصيد الحساب الجاري
٢٢٦٩-	٢١٨٥-	٢١٩٧-	٢٣٥٦-	٢٤٩٢-	٢٩١١-	٢٧٣٥-	٣٦٠١-	٤١٧٤-	٤٢٢٦-	١٣٤٥	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٣٣٢٦-	٣٢٧٨-	٣١٥٣-	٣١٨٣-	٣١٤٥-	٣٤٠٠-	٣٢٨٨-	٣٠٧٣-	٤١٣٢-	٣٤٠٥-	٢٧٥١	الميزان التجاري
٧٦٨٦	٧٢٣٦	٦٨١٩	٦١٧١	٥٧٣١	٥١٥٦	٥٦٥٣	٥٦٥٥	٤٧٩٣	٥١٢٢	١١٠٦٣	الصادرات، تسليم ظهر السفينة
٢٥٨٦	٢٤٩٢	٢٤٢٤	٢٣٨٩	٢٣٨٧	٢٠٨٥	٢٥٦١	٢٦٧٠	١٧٢٠	٢٠١٢	٨٦٧٩	صادرات النفط
٢٣٦١	٢٢٧٥	٢٢١٢	٢١٨٠	٢١٧٨	١٨٨٤	٢٤٠٢	٢٤١٥	١٦١٧	١٧٥٥	٨٣٧٨	النفط الخام
٢٢٤	٢١٧	٢١٢	٢٠٩	٢٠٩	٢٠١	١٥٩	٢٥٤	١٠٢	٢٥٧	٣٠١	المنتجات البترولية
٥١٠١	٤٧٤٤	٤٣٩٥	٣٧٨٢	٣٣٤٤	٣٠٧١	٣٠٩٢	٢٩٨٥	٣٠٧٣	٣١١٠	٢٣٨٤	المنتجات غير البترولية
١٤٣١	١٣٧٠	١٢٩١	١٢٥٢	١٢٥٨	١١٧٢	١٠١٢	٨٣٣	١٠٤٨	٢١٥٨	١٤٤٢	منها: الذهب
١١٠١٣-	١٠٥١٤-	٩٩٧١-	٩٣٥٤-	٨٨٧٦-	٨٥٥٥-	٨٩٤١-	٨٧٢٨-	٨٩٢٥-	٨٥٢٨-	٨٣١٢-	الواردات، تسليم ظهر السفينة
١٧٨٩-	١٧٥٥-	١٧٣٧-	١٧١٠-	١٧١٤-	١٨٤٧-	١٩٤٧-	١٨٠٩-	٢١٣٥-	١٨٤٤-	١٦٩٩-	المواد الغذائية
١٧٠٣-	١٩٤٤-	١٩٨٩-	١٨٨٠-	١٧٥٢-	١٦١٢-	١٥٨٧-	١٤٩٩-	١٣١٣-	٩٤٧-	٦٦٢-	المنتجات البترولية
٣٥٥٠-	٣١٧١-	٢٨٦٦-	٢٦٠٩-	٢٤٢٣-	٢٢٤٣-	٢٣٨٣-	٢٤٣٠-	٢٣٨٤-	٢٧٠٧-	٢٨٩٢-	الألات ومعدات النقل
٢٥٢٧-	٢٢٦٢-	٢٠٥٤-	١٨٦٨-	١٧٣٠-	١٥٨٦-	١٦٨٤-	١٧٢٧-	١٦٥٨-	١٧٦١-	١٦١٠-	السلع المصنعة
١٤٤٤-	١٣٨٢-	١٣٢٥-	١٢٨٧-	١٢٥٧-	١٢٦٧-	١٣٣٩-	١٢٦٣-	١٤٣٤-	١٢٦٨-	١٤٥٠-	أخرى
٢٠٩	٢١٠	٢٢٧	٢٥٥	٢٠٩	١٣٠	١٥٢	٧٠٨-	٢٢٦-	٨٧٥-	١٣٨٩-	الخدمات (صاف)
٢٤٣٥	٢٣٣٦	٢٢٤٣	٢١٤٧	٢٠٠٣	١٨٦١	١٩٦٠	١٣٧٣	١٥٧٨	١١٥٩	٧٦٤	المتحصلات
٢٨٩	٢٨٩	٢٨٩	٣٣٦	٣٨٢	٣٤٣	٣٣٣	٣٩٠	١٢٣	صفر	صفر	منها: رسوم النفط المفروضة على جنوب السودان
٤٤٦	٤٤٦	٤٤٦	٤٤٦	٤٤٦	٤٦٠	٤٣٨	٥٢٠	٢٤٨	صفر	صفر	منها: تحويلات الترتيب المالي الانتقالي
٢٢٢٧-	٢١٢٦-	٢٠١٦-	١٨٩٢-	١٧٩٥-	١٧٣٠-	١٨٠٨-	٢٠٨١-	١٨٠٥-	٢٠٣٣-	٢١٥٣-	المدفوعات
٢٨٠٠-	٢٧٥٧-	٢٧٣٩-	٢٧٣٩-	٢٧٢٥-	٢٦٨٥-	٢٧١٢-	٢٥٩٥-	٢٧٧٢-	٢٤٢٢-	٢٧٦٣-	الدخل (الصافي)
٤٧	٤٦	٢٧	صفر	٤-	صفر	صفر	٢٧	٩	١٤	١٠٨	المتحصلات
٢٤٥٥-	٢٤٣١-	٢٤٠٧-	٢٣٨٦-	٢٣٦٧-	٢٣٥٢-	٢٣٥٣-	٢٢٨٤-	٢٥٣٣-	٢٢٢٠-	١٨٨٦-	المدفوعات غير النقدية
١٦٤٦-	١٦٤٦-	١٦٤٧-	١٦٤٨-	١٦٥١-	١٦٥٦-	١٦٥٧-	١٦٦٤-	١٦٦٣-	١٦٧٦-	١٧٠١-	الفائدة العامة المستحقة
٦٥-	٦٥-	٦٠-	٥٦-	٥٢-	٥٠-	٥٠-	٥٣-	٨٧-	٦٤-	٦٧-	منها: مدفوعات الفائدة النقدية
٨١٠-	٧٨٤-	٧٦٠-	٧٣٨-	٧١٦-	٦٩٦-	٦٩٦-	٦٢٠-	٨٧٠-	٥٤٤-	١٨٥-	مدفوعات أخرى
٣٩١-	٣٧٢-	٣٥٩-	٣٥٣-	٣٥٣-	٣٣٣-	٣٥٩-	٣٣٨-	٢٤٩-	٢١٦-	٩٨٥-	نققات ذات صلة بالنفط
٢٠٦٧	٢٠٦٠	١٨٨١	١٧١٩	١٥٧٠	١٤٣٧	١٥٠٥	١١٦٤	١٣٨٠	٨٦٣	١١١٢	التحويلات الجارية (صاف)
١٥٥٨	١٥٦٥	١٣٩٩	١٢٤٩	١١١٤	٩٩٢	١٠٦١	٦٠٧	٩٤٥	٤٤٥	٤٣٩	الخاصة
٥٠٩	٤٩٥	٤٨٢	٤٧٠	٤٥٦	٤٤٥	٤٤٥	٥٥٧	٤٣٦	٤١٨	٦٧٣	الرسمية
٢٤٦٢	٢٣٧٠	٢٤٣٩	٢٦١٧	٢٧٢٠	٢٨٢٩	٢٦٦٢	٣٦٧٦	٣٥٢٣	٤٠٦١	١٠٠٠-	الحساب الرأسمالي والحساب المالي
٢٢٣	٢٢٥	٢١٣	٢٠٤	٢١٠	٢٣٢	٢٤٩	٢٣٥	٣٠٩	٣٢٠	١٦٢	الحساب الرأسمالي
٢٢٣٩	٢١٤٥	٢٢٢٦	٢٤١٣	٢٥١٠	٢٥٩٧	٢٤١٣	٣٤٤١	٣٢١٤	٣٧٤١	١١٦١-	الحساب المالي (صاف)
٣٨٢	٣٥٦	٣٣٥	٣١٨	٣١٣	٢٦١	٣٢٤	٣٧٧	٣٤٤	٣٧٦	٦٠٦	المبالغ المنصرفة
٣٠٠-	٣١٧-	٣٠٥-	٢٨٦-	٣٤٧-	٤٠٥-	٤٠٥-	٤٠٥-	٣٨١-	٤٠٢-	٤٤٥-	استهلاك الدين
١٩٥-	٢٠٦-	١٨٣-	١٥٧-	١٧٣-	١٨٢-	١٨٢-	١٨٢-	٩٠-	١٩٨-	٢١٦-	منها: المدفوعات النقدية
٢٨٦	٢٧٤	٢٦٢	٢٥١	٢٤٢	٢٣٤	٢٣٢	٦١-	٢٢٧	٦١-	٣١٢	صافي الأصول الأجنبية للبنوك (زيادة -)
٧٦٣-	٧٦٣-	٧٦٣-	٧٦١-	٧٦٧-	٧٦٥-	٧٦٢-	٧٧١-	٥١٥-	٧٣١-	١٣٦٢-	صافي دخل المستثمرين - نفط التكلفة
٢٢٢٦	٢٢٥٣	٢١٣٣	٢٠٤٥	٢٠٩٩	٢٣٢٢	٢٤٨٧	٢٣٥١	٣٠٩١	٢٤٦٦	٢٦٦٦	الاستثمار الأجنبي المباشر والحافطة (صاف)
٤٠٩	٣٤٣	٥٦٤	٨٤٥	٩٧١	٩٥٠	٥٣٧	١٩٥٠	٤٤٧	٢٠٩٢	٢٩٣٨-	صافي التفتقات الرأسمالية الأخرى

## السودان

٩٣١	٨٧٦	٨٢٦	٧٤٧	٦٩٤	٦٢٤	٦٨٥	٦١٤	٥٨٠	٥٥٦	١٣٨٨-	العامة
٥٢٢-	٥٣٤-	٢٦٢-	٩٨	٢٧٧	٣٢٦	١٤٨-	١٣٣٦	١٣٣-	١٥٣٦	١٥٥٠-	الخاصة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٥	٥٤٩	٧٠٨-	الخطأ والسهو
١٣٨٨-	١٣٩٥-	١٣٤٥-	١٣٣١-	١٣٧١-	١٦٨٨-	١٦٨١-	١٥٣٦-	٢١٦٢-	١٢٢٩-	١٩٩٦-	الرصيد الكلي
٢٩٨	٢٩٧	٣٦٤	٣٩٠	٤٠١	١٤١	١٤٩	٢٩٨	٢٩٥-	٥٨٨	١٣٤-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
١٣٨٨	١٣٩٥	١٣٤٥	١٣٣١	١٣٧١	١٦٨٨	١٦٨١	١٥٣٦	٢١٦٢	١٢٢٩	١٩٩٦	التمويل
٣٠١-	٢٩٧-	٣٥٧-	٣٧٥-	٣٧٨-	١٠٨-	١١٥-	٢٦٠-	٢٩٩	٥٤٧-	١٩٢	التغير في صافي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)
٢٨١-	٢٧٧-	٣٣٩-	٣٥٩-	٣٦٤-	٩٨-	١٠٥-	٢٥٠-	٧٥	٣٧٦-	٢٤٩	إجمالي الاحتياطيات
٢٨١-	٢٧٧-	٣٣٩-	٣٥٩-	٣٦٤-	٩٨-	١٠٥-	٢٥٠-	٧٥	٣٧٦-	٢٤٩	إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخدام (زيادة -)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	إجمالي الاحتياطيات المجتنبه والاحتياطيات الأخرى (زيادة -)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٣٠	١٦٤-	٥١-	الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل (زيادة +)
٢٠-	٢٠-	١٨-	١٦-	١٤-	١٠-	١٠-	١٠-	٦-	٧-	٥-	صندوق النقد الدولي (صاف)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	المبالغ المنصرفة
٢٠-	٢٠-	١٨-	١٦-	١٤-	١٠-	١٠-	١٠-	٦-	٧-	٥-	المدفوعات المسددة
١٦٨٩	١٦٩٣	١٧٠١	١٧٠٦	١٧٤٩	١٧٩٦	١٧٩٦	١٧٩٦	١٨٦٣	١٧٧٦	١٨٠٤	التمويل الاستثنائي
١٦٨٩	١٦٩٣	١٧٠١	١٧٠٦	١٧٤٩	١٧٩٦	١٧٩٦	١٧٩٦	١٨٦٣	١٧٧٦	١٨٠٤	منه: التغير في المتأخرات
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	فجوة التمويل بنود للتذكير:
											(% من إجمالي الناتج المحلي)
٥-	٥-	٥-	٦-	٦-	٦-	٧-	٨-	٩-	٩-	صفر	رصيد الحساب الجاري (على أساس الاستحقاق)
٣-	٣-	٣-	٤-	٤-	٤-	٤-	٦-	٦-	٧-	٢	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٤-	٤-	٤-	٤-	٥-	٥-	٥-	٧-	٧-	٧-	١	ما عدا التحويلات الرسمية (على أساس نقدي)
٤-	٤-	٤-	٤-	٥-	٥-	٦-	٨-	٧-	٨-	٨-	الحساب الجاري غير النقضي (على أساس نقدي)
٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	١	٢	التحويلات الجارية (صاف)
٢	٢	٢	٢	٢	١	٢	١	١	١	١	منها: التحويلات الخاصة
٣٣٣٦	٣٠٥٥	٢٧٧٧	٢٤٣٩	٢٠٨٠	١٧١٦	١٧٢٣	١٨٦٨	١٦١٩	١٦٩٣	١٣١٧	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١	بأشهر واردات العام التالي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	فجوة التمويل
١٢٢-	٨٥-	٩٢-	١٠٥-	٨٧-	٢٩-	٩٢-	١٤١-	١٦٧-	١١٥-	٣٢٢-	صافي سداد الدين الخارجي
											(التغيرات السنوية %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)
٦,٢	٦,١	١٠,٥	٧,٧	١١,٢	٧,٦	١٧,٩	١٨,٣	٦,٤-	٥٣,٧-	١٢,٩-	صادرات السلع (القيمة)
٧,٥	٧,٩	١٦,٢	١٣,١	٨,٩	٠,١-	٠,٦	٥,٠	١,٢-	٣٠,٤	٣٩,٥	صادرات السلع غير النفطية (القيمة)
٤,٧	٥,٤	٦,٦	٥,٤	٣,٧	٤,١-	٠,٢	١,٨-	٤,٧	٢,٦	٧,٥-	واردات السلع (القيمة)
٧٨٧٢٩	٧٣٥٢٧	٦٩١٧٦	٦٥٦٩١	٦٤٤٩٥	٧٠٠٣٠	٦٣٠٣٤	٦٣٠٦٣	٦٦٧٤٨	٦٣١٦٣	٦٧٣٢٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الدولارات الأمريكية)
٣١,٢	٢٩,٩	٢٨,٧	٢٧,٧	٢٦,٠	٢٤,٨	٢٦,٦	٢٦,٦	١٥,٨	١٨,٦	٨٧,٥	صادرات النفط الخام (الحجم، بملايين البراميل)
٨٥,٤	٨٦,٣	٨٧,٥	٨٩,٦	٩٥,٢	٩٦,٣	٩٤,٢	٩٠,٧	٩٤,٦	٩٤,٦	٩٥,٨	سعر النفط الخام السوداني (بالدولارات الأمريكية للبرميل)
											المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

## الجدول ٣ ألف - عمليات الحكومة، ٢٠١٣-٢٠١٩

(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		٢٠١٣	
توقعات				البرنامج الذي يتابعه الخبراء		معدلة	أولية	
١١٣٣٩٤	١٠٠٥٨٥	٨٨٩١٦	٧٨١٠٣	٦٥٩٤٩	٤٩٤٢١	٤٦١٣١	٣١٣٠٩	الإيرادات والمنح
١٠٧٦٧٧	٩٥٢٤٤	٨٣٩٥٦	٧٣٥٨٥	٦٢٠٧٢	٤٧٢٧٢	٤٣٩٨٢	٢٩٢٣٦	الإيرادات
٦٩٨٨٨	٦٠٨٦٨	٥٢٧٦٦	٤٤٦٩٩	٣٦١٨٨	٢٦٦٧٦	٢٥٠٥٩	١٩٤٢٧	الإيرادات الضريبية
٦١٣٧	٥٢٠٩	٤٤٢٤	٣٧٥١	٣٠١١	٢٣٩٥	٢١٠٦	١٧١٤	الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٢٩١	٢٥٢	٢١٨	١٨٨	١٠٩	٨٧	٨٧	١٩	الملكية
٣٨٦٢٥	٣٣٧٢٩	٢٩٢٧١	٢٤٨٦٦	٢٠٣٧٩	١٥٢٣٦	١٤٥٣٥	١١٠١٧	السلع والخدمات
٢٤٦٠٤	٢١٤٨٣	١٨٦٨٨	١٥٧٥٧	١٢٥٧٨	٨٨٧٠	٨٢٤٣	٦٦٢٠	التجارة والمعاملات الدولية
٢٣٢	١٩٥	١٦٤	١٣٧	١١١	٨٨	٨٨	٥٨	أخرى
١٠٨٥٢	١٠٠١٥	٩١٤١	٨١١٨	٦٦٧٨	٤٤٤٨	٤٧٦١	٤٨٠٥	الإيرادات النفطية
٩٤٩٣	٨٦٦٩	٨٠٠٣	٧١٨١	٦١٢٣	٤٠٩٣	٤٤٧١	٤٦١٠	المبيعات المحلية
١٣٥٩	١٣٤٦	١١٣٧	٩٣٧	٥٥٤	٣٥٥	٢٩٠	١٩٥	إيرادات الصادرات النفطية
٢٦٩٣٦	٢٤٣٦١	٢٢٠٥٠	٢٠٧٦٧	١٩٢٠٦	١٦١٤٨	١٤١٦٣	٥٠٠٥	إيرادات غير ضريبية أخرى
٣٢٣٥	٢٧٢٠	٢٢٨٩	١٩٠٥	١٥٧٢	١٢٥١	١٤٢٠	١٠٣٤	دخل الملكية
٣٠٢٦	٢٤٧٥	٢٠٢٦	١٦٤٠	١٢٩٢	١٠٢٨	١٠٣٨	٧٣٣	رسوم إدارية
٢٢٢٢	٢١٤٣	٢٠٤٥	٢٣٦١	٢٤٨٣	١٨٥٢	٢٤٤١	٩٢٥	رسوم عبور النفط
١٨٤٤٣	١٧٠٢٢	١٥٦٩١	١٤٨٦٢	١٣٨٥٩	١٢٠١٧	٩٢٦٥	٢٣١٣	أخرى (بما في ذلك الترتيب المالي الانتقالي)
٥٠٠٣	٤٨٠٤	٤٥٨٣	٤٢٨٣	٣٧٨٤	٢٨٥٨	٣٢٤٤	١١٧٧	منها: الترتيب المالي الانتقالي
٥٧١٨	٥٣٤١	٤٩٦٠	٤٥١٩	٣٨٧٦	٢١٤٩	٢١٤٩	٢٠٧٣	المنح
١١٠٩٦٥	١٠١٣٨٨	٩١١٦٥	٨٢٢٦٤	٧٢٦٩٤	٥٣٧٧٩	٥١٠٧٦	٣٨٥٤٠	مجموع النفقات
٨٢٠١٧	٧٨٣٧٤	٧٣٩٨٢	٦٩٩٤٢	٦٣٥١٤	٤٧٩٢٩	٤٥٢٢٥	٣٥٢٠٩	الإنتفاق (النفقات الجارية)
٢٩٤٥٩	٢٧٣٧٥	٢٥٠٥٠	٢٢٣٩٦	١٩٣٠٢	١٦٠١٢	١٦٠١٢	١٣٦٧٠	الأجور /
٧٧٩٧	٧٢٠٩	٦٦٢٣	٥٩٥٦	٦١٨٤	٤٩١٩	٣٨٠٣	٢٩٢٩	السلع والخدمات
٨٠٠٥	٧٩٤١	٧٥٨٨	٧٣٢٤	٦٦٦٢	٤٠٦١	٤٠٦١	٤٣٥٦	الفائدة المستحقة
٧٢٨	٧٠٢	٦٢٠	٥٣٧	٤٤٥	٣٣٦	٣٣٦	٤١٦	الفوائد الخارجية المستحقة
٧٢٧٧	٧٢٤٠	٦٩٦٩	٦٧٨٧	٦٢١٨	٣٧٢٦	٣٧٢٦	٣٩٤٠	الفوائد المحلية المستحقة
٣٨٧٠	٧٢١٣	٩٦٩١	١٢٥٥٨	١٢٤٤١	٨٠٢٧	٧٥٢٧	٦٢١٤	الدعم
صفر	٣٧٤٣	٦٣٨٠	٩٤٦٣	٩٧٠٧	٦٠٢٧	٦٠٢٧	٦١٦٠	دعم الوقود
٣٨٧٠	٣٤٧١	٣٣١١	٣٠٩٥	٢٧٣٤	٢٠٠٠	١٥٠٠	٥٤	الدعم الأخر
٢٦٢٣١	٢٢٦٦٦	١٩٩٣٩	١٧٣٧٧	١٥٢٦٦	١١٩٠٩	١١٩٠٩	٧٠٦٥	التحويلات
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	الجنوب
٢٦٠٣٢	٢٢٤٨٨	١٩٧٦٢	١٧٢٠٢	١٥٠٩٧	١١٧٦٠	١١٧٦٠	٦٩٢١	الولايات
٩٧٤٥	٨٩٩٩	٩٢٧١	٩٣٦٦	٩٠٧٨	٧٨٤٦	٧٨٤٦	٤٥١٥	الجارية
١٦٢٨٨	١٣٤٨٩	١٠٤٩١	٧٨٣٦	٦٠١٩	٣٩١٤	٣٩١٤	٢٤٠٥	الرأسمالية
١٩٩	١٧٨	١٧٨	١٧٥	١٦٩	١٤٩	١٤٩	١٤٤	تحويلات أخرى
٦٦٥٥	٥٩٦٩	٥٠٩١	٤٣٣١	٣٦٥٩	٣٠٠٠	١٩١٣	٩٧٥	مصرفات أخرى
٢٨٩٤٨	٢٣٠١٤	١٧١٨٣	١٢٣٢٢	٩١٨٠	٥٨٥٠	٥٨٥٠	٣٣٣١	صافي اقتناء الأصول الأجنبية الصافية (مصرفات رأسمالية)
٣١٣٧٧	٢٢٢١٢	١٤٩٣٤	٨١٦١	٢٤٣٥	١٤٩٢	٩٠٦	٣٨٩٩-	رصيد التشغيل (أساس الاستحقاق)
٢٤٢٩	٨٠٣-	٢٢٤٩-	٤١٦٠-	٦٧٤٥-	٤٣٥٨-	٤٩٤٥-	٧٢٣٠-	رصيد الاستحقاق الكلي
٢٤٢٩	٨٠٣-	٢٢٤٩-	٤١٦٠-	٦٧٤٥-	٤٣٥٨-	٤٩٤٥-	٧٢٣٠-	رصيد الاستحقاق الكلي (بما في ذلك أوجه التباين)
٣٧٤٣-	٦٠٧٥-	٦٨٢١-	٨٢٢٣-	٩٩٨٢-	٦٤٩٦-	٧٦٥٩-	٩٠٦٩-	الرصيد الأولي غير النفطي / ٢

٢٤٢٩-	٨٠٣	٢٢٤٩	٤١٦٠	٦٧٤٥	٤٣٥٨	٤٩٤٥	٧٢٣٠	التمويل (على أساس الاستحقاق)
٢٠٩٨	١٦٢٠	١٥٦٧	١٥٤٧	١١٨١	٤٩١	٧٠٨	١٢١١	التمويل الأجنبي
٤٢٨٤	٣٨٤٢	٣٤٤٩	٣٠٦١	٢٦٥٥	١٦٢٣	١٨٤٤	١٦٣٨	المبالغ المنصرفة
٢١٨٦	٢٢٢٣	١٨٨٢	١٥١٤	١٤٧٣	١١٣٢	١١٣٦	٤٢٧	سداد المبلغ الأصلي (-)
٤٥٢٧-	٨١٧-	٦٨٢	٢٦١٤	٥٥٦٤	٣٨٦٨	٤٢٣٧	٦١٤١	التمويل المحلي
٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤	٢٤٤٠	٣٠٧٣	٣٩٨٧	التمويل المصرفي
٤٣٧٠-	٦٦١-	٨٣٨	٣٥٦١	٦٥١١	٣٨٠٩	٣٢٧٥	١٤١٩-	التمويل غير المصرفي
٢٥١-	٢٥٠-	٢٥٠-	١٠٤٢-	١٠٤٢-	٢١١١-	٢١١١-	٣٥٧٣	الحسابات مستحقة الدفع (صافي تراكم المتأخرات)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٧٥٠	تراكم المتأخرات
٢٥١-	٢٥٠-	٢٥٠-	١٠٤٢-	١٠٤٢-	٢١١١-	٢١١١-	١٧٧-	سداد المتأخرات (-)
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	فجوة التمويل
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.								
١/ سُورِعَ زيادة الأجر في سبتمبر ٢٠١٣ بأثر رجعي على مدى ٣ سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٤. ويبلغ المقدار الكلي ١,٢ مليار جنيه سوداني، يظهر منها ٥٥٠ مليون جنيه سوداني تحت التحويلات الجارية إلى الولاية.								
٢/ يُستبعد من الرصيد الأولي غير النفطي الإيرادات النفطية والمنح والتحويلات إلى الجنوب والتحويلات ذات الصلة بالنفط إلى الولايات الشمالية ورسوم استخدام خطوط الأنابيب التي تدفعها الحكومة.								

## الجدول ٣ باء - عمليات الحكومة، ٢٠١٣-٢٠١٩

( % من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤		٢٠١٣
توقعات					معدلة	البرنامج الذي يتابعه الخبراء	أولية
( % من إجمالي الناتج المحلي)							
١٢,٨	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٠	١١,٤	١١,٧	٩,٩
الإيرادات والمنح							
١٢,٢	١٢,٠	١١,٨	١١,٧	١١,٣	١٠,٩	١١,٢	٩,٢
الإيرادات							
٧,٩	٧,٧	٧,٤	٧,١	٦,٦	٦,١	٦,٤	٦,١
الإيرادات الضريبية							
١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٠	١,٢	١,٥
الإيرادات النفطية							
٣,٠	٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٣,٦	١,٦
إيرادات غير نفطية غير ضريبية أخرى							
٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٧
المنح							
١٢,٦	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٣	١٢,٤	١٣,٠	١٢,١
مجموع النفقات							
٩,٣	٩,٩	١٠,٤	١١,١	١١,٦	١١,٠	١١,٥	١١,١
المصروفات (النفقات الجارية)							
٣,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٧	٤,١	٤,٣
الأجور ١/							
٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,١	١,١	١,٠	٠,٩
السلع والخدمات							
٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	١,٢	٠,٩	١,٠	١,٤
الفائدة							
٠,٤	٠,٩	١,٤	٢,٠	٢,٣	١,٨	١,٩	٢,٠
الدعم							
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٧	٣,٠	٢,٢
التحويلات							
٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٣
أخرى							
٣,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٥	١,٠
صافي اقتناء الأصول الأجنبية الصافية (مصروفات رأسمالية)							
٣,٥	٢,٨	٢,١	١,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	١,٢-
رصيد التشغيل (أساس الاستحقاق)							
٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٢-	١,٠-	١,٣-	٢,٣-
رصيد الاستحقاق الكلي							
٠,٥-	٠,٨-	١,٠-	١,٤-	١,٩-	١,٦-	٢,١-	٣,٠-
الرصيد الأولي غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٢/							
٠,٣-	٠,١	٠,٣	٠,٧	١,٢	١,٠	١,٣	٢,٣
التمويل (على أساس الاستحقاق)							
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٤
التمويل الأجنبي							
٠,٥-	٠,١-	٠,١	٠,٤	١,٠	٠,٩	١,١	١,٩
التمويل المحلي							
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٥-	١,١
منه: صافي تراكم المتأخرات							
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فجوة التمويل							
بنود للذاكرة:							
١٨٩٦٤	١٨٢٥٠	١٧٥٠٠	١٦٤٠٢	١٤٨٥١	١١١٥٩	١١١٩٧	٨٨٦١
التغير في المتأخرات الخارجية (بملايين الجنيهات السودانية)							
٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٧	٣,٠	٢,٩
التغيرات في المتأخرات الخارجية ( % من إجمالي الناتج المحلي)							

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ سنوذج زيادة الأجور في سبتمبر ٢٠١٣ بأثر رجعي على مدى ٣ سنوات اعتباراً من عام ٢٠١٤. ويبلغ المقدار الكلي ١,٢ مليار جنيه سوداني، يظهر منها ٥٥٠ مليون جنيه سوداني في فئة التحويلات الجارية إلى الولاية.

٢/ يُستبعد من الرصيد الأولي غير النفطي الإيرادات النفطية والمنح والتحويلات إلى الجنوب والتحويلات ذات الصلة بالنفط إلى الولايات الشمالية ورسوم استخدام خطوط الأنابيب التي تدفعها الحكومة.

الجدول ٤- المسح النقدي، ٢٠١٠-٢٠١٤  
(بملايين الجنيهاً السودانية)

٢٠١٤		٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠			
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	أولية				
توقعات								
١٥٢٠٧-	١٤٠٤٧-	١٢٥٩١-	١٣٤٠٩-	١٢٧٢٩-	٧٢٧١-	٥٨٧٦-	٤١٨٧-	صافي الأصول الأجنبية
١٦٢٥٦-	١٥٩٦٤-	١٥٣٧٥-	١٥٩٧٤-	١٥٤٢٨-	١٠٣٧٢-	٧٥٩٠-	٦٤٢٩-	بنك السودان المركزي
١٠٤٩	١٩١٦	٢٧٨٤	٢٥٦٤	٢٧٠٠	٣١٠٠	١٧١٣	٢٢٤٢	البنوك التجارية
٩٤٣٤٤	٩٠٤٣٢	٨٦٤١٥	٨٤٢٩١	٧٩١٧٤	٦٦٠٦٤	٤٧٧٩٠	٣٩٧٩٩	صافي الأصول المحلية
٨٢٦٤١	٧٦٩٧١	٧١١٩٥	٦٩٥١٢	٦٨٠٢٤	٥٤٨٨٨	٤١٥٣٦	٣٥٤٨٣	صافي الائتمان المحلي
٣٣٤١٧	٣١٢١٧	٢٩٤٩٥	٢٨٨٦٢	٢٩٥٧٥	٢٣٦٨١	١٨٢٧٢	١٣٩٥١	صافي المطالبات على الحكومة العامة
٢٣٤٠٧	٢١٨٨٤	٢٠٨٤٠	٢٠٢٣٥	٢٠٩٦٧	١٦٩٨٠	١٤٢١٧	١٠١٦٦	صافي المطالبات على الحكومة العامة ما عدا صندوق النقد الدولي
١٥٢٤٩	١٣٩٥١	١٣١٣١	١٣١٤٠	١٣٥٠٣	٩٨٦١	٨١٧٣	٦١٨٦	بنك السودان المركزي (الحكومة المركزية)
٨١٥٨	٧٩٣٣	٧٧٠٩	٧٠٩٥	٧٤٦٤	٧١٢٠	٦٠٤٤	٣٩٨٠	البنوك التجارية (الحكومة المركزية)
٤٩٢٢٤	٤٥٧٥٥	٤١٧٠١	٤٠٦٥٠	٣٨٤٤٩	٣١٢٠٧	٢٣٢٦٤	٢١٥٣٢	المطالبات على القطاعات غير الحكومية
٥٠٠١	٤٦٨٦	٤٣٧٢	٤٦٥٤	٤٠٠٤	٣١٧٠	٢٨٢١	٢٨١٠	المؤسسات العامة
٤٢٥٣٤	٣٩٤٨٧	٣٥٨٥٦	٣٤٥١٤	٣٣٠٣٤	٢٦٩٦٦	١٩٤٢٧	١٧٩٥٩	القطاع الخاص
١٦٨٩	١٥٨١	١٤٧٣	١٤٨١	١٤١١	١٠٧١	١٠١٦	٧٦٣	القطاعات الأخرى
١١٧٠٣	١٣٤٦١	١٥٢١٩	١٤٧٨٠	١١١٥٠	١١١٧٥	٦٢٥٤	٤٣١٦	بنود أخرى (صاف)
٧٩١٣٧	٧٦٣٨٥	٧٣٨٢٤	٧٠٨٨٢	٦٦٤٤٦	٥٨٧٩٢	٤١٩١٤	٣٥٦١٢	النقود بمعناها الواسع
٥٦٣٤٤	٥٤٥٧٦	٥٢٢٤١	٤٩٩٨٤	٤٧٣٠٩	٤٢٠٠٦	٢٩٧٢٩	٢٤٧٤٨	النقود
٢١٩٩٠	٢١٤٠٥	٢٠٨٢٠	١٩٩٠٢	١٩١٧٨	١٦٧٥١	١٢٨٥٠	١٠٠٦٨	العملة المتداولة
٣٤٣٥٥	٣٣١٧٠	٣١٤٢٠	٣٠٠٨٢	٢٨١٣٠	٢٥٢٥٤	١٦٨٧٩	١٤٦٨٠	الودائع تحت الطلب
١٩٣٧٤	١٩٣٠٧	١٩٢٤٠	١٨١٩٤	١٦٤٨٧	١٤٢٤٢	١٢٠٠٠	٩٨٤٠	العملة المحلية
١٤٩٨١	١٣٥٨١	١٢١٨١	١١٨٨٧	١١٦٤٣	١١٠١٢	٤٨٧٩	٤٨٤٠	العملة الأجنبية
٢٢٧٩٢	٢١٨١٠	٢١٥٨٣	٢٠٨٩٨	١٩١٣٧	١٦٧٨٦	١٢١٨٥	١٠٨٦٤	شبه النقود
١٨٥١٠	١٧٨٢٦	١٧٨٩٨	١٦٩٧١	١٥٣٩٤	١٣٩٦٩	١٠٨٩٤	١٠٣٨٠	العملة المحلية
٤٢٨٣	٣٩٨٤	٣٦٨٥	٣٩٢٧	٣٧٤٣	٢٨١٧	١٢٩١	٤٨٤	العملة الأجنبية
( % من رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)								
١٣,٦				٩,٠	٢٩,٣	١٤,٠	١٨,٦	النقود
٥,٥				٤,٠	١١,٠	٣,٧	٦,٣	شبه النقود
٣,٧-				٩,٣-	٣,٣-	٤,٧-	١,٤	صافي الأصول الأجنبية
٢٢,٨				٢٢,٣	٤٣,٦	٢٢,٤	٢٣,٤	صافي الأصول المحلية
٥,٨				١٠,٠	١٢,٩	١٢,١	١٣,٥	صافي المطالبات على الحكومة
١٦,٢				١٢,٣	١٨,٩	٤,٩	١٠,٦	الائتمان المقدم للاقتصاد
١,٥				١,٤	٠,٨	٠,٠	١,٨	المؤسسات العامة غير المالية
١٤,٣				١٠,٣	١٨,٠	٤,١	٨,٦	القطاع الخاص
(التغيرات %، نهاية الفترة)								
١٩,١				١٣,٠	٤٠,٣	١٧,٧	٢٤,٩	النقود بمعناها الواسع
١٩,١				١٢,٦	٤١,٣	٢٠,١	٢٧,٣	النقود
١٤,٧				١٤,٥	٣٠,٤	٢٧,٦	٢٤,٨	العملة المتداولة
٢٢,١				١١,٤	٤٩,٦	١٥,٠	٢٩,٠	الودائع تحت الطلب
١٢,٧				١٥,٠	٣٧,١	٢٨,٦	٣١,٥	منها: المؤسسات العامة
١٢,٧				١٢,٤	٤٢,١	١١,٩	٢٤,٠	المؤسسات الخاصة
١٩,١				١٤,٠	٣٧,٨	١٢,٢	١٩,٨	شبه النقود
١٢,٧				١,٧-	٠,٦	١٣,٧-	٢٣,٣	منها: المؤسسات العامة
١٢,٧				١٢,٧	٢٧,٧	٨,٣	١٩,٥	المؤسسات الخاصة
١٢,٧				١٢,٤	٤٤,٦	١٣,٨	٢٤,٩	الودائع
١٨,٨				١٣,٠	٢٣,٢	١٣,٢	٢٣,٢	العملة المحلية
٢٥,٢				١١,٣	١٢٤,١	١٥,٩	٣١,٧	العملة الأجنبية
١٩,٥				٧٥,٠	٢٣,٧	٤٠,٣	٨,٩-	صافي الأصول الأجنبية
١٩,٢				١٩,٨	٣٨,٢	٢٠,١	٢٠,٢	صافي الأصول المحلية

١٣,٠	٢٤,٩	٢٩,٦	٣١,٠	٣٨,٠	صافي المطالبات على الحكومة
٢٨,٠	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	١٦,٤	الائتمان المقدم إلى الاقتصاد
٢٤,٩	٢٦,٣	١٢,٤	٠,٤	٢٢,٩	المؤسسات العامة غير المالية
٢٨,٨	٢٢,٥	٣٨,٨	٨,٢	١٥,٨	القطاع الخاص
	(النسب %)				بنود للتذكرة
٧١,٢	٧١,٢	٧١,٤	٧٠,٩	٦٩,٥	نسبة النقود إلى النقود بمعناها الواسع
٢٧,٨	٢٨,٩	٢٨,٥	٣٠,٧	٢٨,٣	نسبة العملة المتداولة إلى ن ٢
٥٧,١	٦٠,٤	٦٠,٧	٥٩,٩	٦٣,٠	نسبة ودائع القطاع الخاص إلى ن ٢
٧,٧	٩,٣	١٠,٥	١٠,٢	٩,٢	نسبة صافي المطالبات على الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي
					نسبة صافي المطالبات على الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
٨,١	٩,٧	١١,٠	١١,٧	١٠,٩	الهيدروكربوني
١١,٣	١٢,١	١٣,٨	١٣,٠	١٤,٢	نسبة الائتمان المقدم إلى الاقتصاد من إجمالي الناتج المحلي
					نسبة الائتمان المقدم إلى الاقتصاد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني
١٢,٠	١٢,٧	١٤,٥	١٤,٩	١٦,٩	الهيدروكربوني
٥,٥	٤,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٣	سرعة التداول ١ (إجمالي الناتج المحلي، نهاية الفترة)
٥,٢	٤,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٦	سرعة التداول ٢ (إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، نهاية الفترة)
١٦,٨	١٤,٣	١٣,١	٨,٨	١١,٣	نسبة إجمالي الأصول الأجنبية لبنك السودان المركزي إلى ن ٢
٢٤,٣	٢٣,٢	٢٣,٥	١٤,٧	١٤,٩	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى ن ٢
١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	١٧,٢	نمو الاحتياطي النقدي (التغيرات السنوية، نهاية الفترة)
١,٩	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٢	مضاعف النقود (نهاية الفترة)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.					

الجدول ٥ - موجز حسابات السلطات النقدية، ٢٠١٠-٢٠١٤  
(بملايين الجنيهات السودانية)

		٢٠١٤						٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠				
ديسمبر		سبتمبر		يونيو		مارس		أولية							
توقعات	مطلوبة للمراجحة الأولى	توقعات	مطلوبة للمراجحة الأولى	فعالية	مطلوبة للمراجحة الأولى	فعالية	مطلوبة للمراجحة الأولى	فعالية	مطلوبة للمراجحة الأولى	توقعات	مطلوبة للمراجحة الأولى	توقعات	مطلوبة للمراجحة الأولى		
الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء	الذي يتابعه الخبراء		
١٦٢٥٦-	١٦٢٠٨-	١٥١٦٢-	١٥٩٦٤-	١٦٠٣١-	١٤٥٩٣-	١٥٣٧٥-	١٦٠٨٥-	١٤٦٤٩-	١٥٩٧٤-	١٤٦٥٠-	١٥٤٢٨-	١٠٣٧٢-	٧٥٩٠-	٦٤٢٩-	صافي الأصول الأجنبية
١٣٢٨٧	١٣٣٣٥	١٤٣٨٠	١١٦٣٣	١١٨٢٢	١٣٧٩٩	٩٣٩٩	١٠٨٧٠	١٢٥٩٣	٩٠٢٤	١١٤٤٢	٩٤٩٦	٧٧٢٢	٣٦٧٢	٤٠٤٠	إجمالي الأصول الأجنبية
١١٦١٨	١١٦٦٦	١٢٧١٠	١٠٠٨٩	١٠٢٣٦	١٢١٩٤	٩٠٨٥	٩٣٦٨	١١٠٥٣	٨٧٠٩	٩٩٦٧	٩١٨٠	٧٤٨٥	٣٥٢٦	٣٨٨٧	منه: إجمالي الاحتياطي الدولي
١٢١١	١٢١١	١٢١١	١١٠٧	١١٠٧	١١٦٥	١١٠٦	١٠٥٨	١١١٥	١١٠٣	١٠٦٥	١٠٩٩	٨٥٤	٥١٥	٤٨٠	منه: حيازات حقوق السحب الخاصة
٢٩٥٤٣	٢٩٥٤٣	٢٩٥٤٣	٢٧٥٩٧	٢٧٨٥٣	٢٨٣٩٢	٢٤٧٧٤	٢٦٩٥٥	٢٧٢٤٢	٢٤٩٩٨	٢٦٠٩٢	٢٤٩٢٤	١٨٠٩٣	١١٢٦١	١٠٤٧٠	الخصوم الأجنبية
٨٥٩١	٨٥٩١	٨٥٩١	٧٨٥٣	٧٨٥٣	٨٢٤٢	٦٩٥٤	٧٥٠٦	٧٨٩٣	٧١٩٧	٧٥٤٤	٧١٦٠	٤٥٦١	٣٢٠٢	٣٠٩٧	منها: الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل
١١٨٣٩	١١٨٣٩	١١٨٣٩	١١٣٩٠	١١٣٩٠	١١٤١٧	١٠٢٢٦	١١٠٤٢	١٠٩٩٥	١٠١٩٣	١٠٥٧٣	١٠١٧٠	٧٩١٣	٤٧٨٦	٤٤٦٦	منها: الخصوم ذات الصلة بصندوق النقد الدولي
٥٨٠٧٣	٥٨٠٢٩	٥٧٤٧٨	٥٦١٨٣	٥٥٧٨٠	٥٦١٨٦	٥٤٧٧١	٥٤٨١٧	٥٤٧٤١	٥٣١٠٢	٥٣٢٩٧	٥١٨٩٩	٤٠٦٨٨	٢٨٢٥٠	٢٢٥٣٠	صافي الأصول المحلية
٣٤٥٢٦	٣٤٨٤٩	٣٤٤٢٢	٣١١١٢	٣١٨٤٩	٣٠٢٠٤	٢٨١٧٦	٣٠١٣٥	٢٨٨٢٣	٢٨١٦٩	٢٧٤٤٢	٢٨٢٤٦	٢٠٠١١	١٥٠٥٦	١٢٣٧٦	صافي الائتمان المحلي
٢٥٢٥٩	٢٥٥٨٢	٢٥٨٨٦	٢٣٢٨٣	٢٣٥٣٧	٢٥٠٩٢	٢١٧٨٥	٢٢٧٧٨	٢٤١٤٦	٢١٧٦٧	٢٣١٩٩	٢٢١١٢	١٦٥١٢	١٢٢٢٨	٩٩٧١	صافي المطالبات على الحكومة العامة
١٥٢٤٩	١٥٥٧٢	١٥٨٧٦	١٣٩٥١	١٣٩٨٨	١٥٤٣٥	١٣١٣١	١٣٦٩٠	١٤٨٤٢	١٣١٤٠	١٤٢٤٩	١٣٥٠٣	٩٨٦١	٨١٧٣	٦١٨٦	صافي المطالبات على الحكومة العامة ما عدا صندوق النقد الدولي
٢٦٢٦٥	٢٦٥٨٨	٢٦٨٩٢	٢٤٨٨٧	٢٤٩٤١	٢٥٩٤٦	٢٣٩٨٦	٢٤٥٨٠	٢٥٠٠٠	٢٣٩٦٧	٢٤٠٥٣	٢٣٦١٨	١٧٤١٥	١٢٩٨٤	١٠٥٦٣	المطالبات
٤٧٩٨	٤٧٩٨	٤٧٩٨	٤٩٥٩	٤٧٩٨	٤٧٩٨	٤٩٥٩	٤٧٩٨	٤٧٩٨	٥٣٣٨	٤٧٩٨	٤٧٩٨	٣٣٧٥	٢٢١٧	١٥٦٥	منها: شهادات المشاركة الحكومية
١٠٠١٠	١٠٠١٠	١٠٠١٠	٩٣٣٢	٩٥٤٩	٩٦٥٦	٨٦٥٥	٩٠٨٧	٩٣٠٣	٨٦٢٦	٨٩٥٠	٨٦٠٨	٦٧٠١	٤٠٥٥	٣٧٨٥	قروض من صندوق النقد الدولي
١٠٠٦	١٠٠٦	١٠٠٦	١٦٠٣	١٤٠٤	٨٥٤	٢٢٠١	١٨٠٢	٨٥٤	٢٢٠٠	٨٥٤	١٠٠٦	٨٥٤	٧٥٥	٥٩١	الودائع
٨٣١	٨٣١	٨٣١	٨٤٥	٨٤٥	٨٢١	٨٥٨	٨٦٠	٨١٢	٨٧٤	٨٠٢	٧٩٢	٧٢٤	٣٩٧	٣٤٦	مطالبات بنك السودان المركزي على المؤسسات العامة
٨٢٤٩	٨٢٤٩	٤٥٢٩	٦٧٦٩	٧٢٦١	٤١٠٤	٥٢٨٨	٦٢٧٣	٣٦٨٠	٥٢٨٥	٣٢٥٥	٥١٥٦	٢٦٦٣	٢٣٧٢	١٩٩٧	مطالبات بنك السودان المركزي على البنوك
١٨٧	١٨٧	١٨٦	٢١٥	٢٠٦	١٨٦	٢٤٤	٢٢٥	١٨٦	٢٤٤	١٨٦	١٨٧	٦٢	٥٨	٦٣	أدوات سوق النقد
٢٣٥٤٦	٢٣١٧٩	٢٦٠٤٦	٢٥٠٧١	٢٣٩٣٠	٢٥٩٨٢	٢٦٥٩٦	٢٤٦٨٢	٢٥٩١٨	٢٥٤٣٣	٢٥٨٥٤	٢٣٦٥٣	٢٠٦٧٧	١٣١٩٤	١٠١٥٤	بنود أخرى (صاف)
٤١٨١٧	٤١٨٢١	٤٢٣١٥	٤٠٢١٩	٣٩٧٤٨	٤١٥٩٢	٣٩٣٩٦	٣٨٧٣٢	٤٠٠٩٢	٣٧١٢٩	٣٨٦٤٧	٣٦٤٧١	٣٠٣١٦	٢٠٦٦١	١٦١٦٤	الاحتياطي النقدي
٢١٩٩٠	٢١٩٩٢	٢٢٢٥٢	٢١٠١٨	٢٠٦٢٠	٢٢٢٢٢	٢٠٨٢٠	٢٠٣٠٥	٢١٤١٤	١٩٩٠٢	٢٠٦٣٤	١٩١٧٨	١٦٧٥١	١٢٨٥٠	١٠٠٦٨	العملة خارج البنوك
١٥٩٣٤	١٥٩٣٦	١٦١٢٤	١٥٧٧٠	١٥٤٢٢	١٥٥٦٧	١٥٦٠٧	١٤٩٠٨	١٥٠١٠	١٤٣٩٤	١٤٤٧٦	١٣٨٩٧	١٠٨٦٤	٦٣٦٥	٥٤٤٨	احتياطيات البنوك التجارية
٤٥٥٨	٤٥٥٨	٤٦١٢	٤٤٢٣	٤٤٣٢	٤٤٥٣	٤٢٨٩	٤٣٠٦	٤٢٩٤	٤١٨١	٤١٤١	٣٩٧٥	٣٤٤٢	١٥٣٧	١٣٥٦	الاحتياطيات الإلزامية
١١٣٧٦	١١٣٧٧	١١٥١٢	١١٣٤٧	١٠٩٨٩	١١١١٤	١١٣١٨	١٠٦٠١	١٠٧١٧	١٠٢١٣	١٠٣١٩	٩٩٢٢	٧٤٢٢	٤٨٢٧	٤٠٩٢	الاحتياطيات الزائدة
١٤١٥	١٤١٦	١٤٢٢	١٦٢٦	١٤٧٢	١٣٨٣	١٨٣٦	١٥٢٨	١٣٣٣	١٥٨٤	١٢٨٤	١٢٣٤	١١١٨	٨١٠	٨٢٩	النقد في الخزائن
٩٩٦١	٩٩٦٢	١٠٠٨٠	٩٧٢٢	٩٥١٨	٩٧٣٢	٩٤٨٢	٩٠٧٣	٩٣٨٣	٨٦٢٩	٩٠٣٥	٨٦٨٧	٦٣٠٣	٤٠١٧	٣٢٦٣	الاحتياطيات الزائدة على الودائع
٣٨٩٣	٣٨٩٣	٣٩٣٩	٣٤٣١	٣٧٠٦	٣٨٠٣	٢٩٦٩	٣٥١٩	٣٦٦٧	٣٣٣٣	٣٥٣١	٣٣٩٥	٢٧٠١	١٤٤٦	٦٤٨	الودائع لدى بنك السودان المركزي المتضمنة في القفود بمعناها الواسع
															بنود للتفكير
															إجمالي الاحتياطيات الدولية (بالدولارات الأمريكية)
١٧٠٧	١٧١٤	١٨١٨	١٦٢٢	١٦٤٥	١٨٦٨	١٥٩٥	١٥٧٥	١٧٦٨	١٥٢٩	١٦٦٨	١٦٦٩	١٦٩٣	١٣١٧	١٥٦٦	صافي الاحتياطيات الدولية (بالدولارات الأمريكية)
٤٤٥	٤٥٢	٦٠٥	٤٠١	٣٧٧	٦٠٥	٣٧٤	٣٠٧	٥٠٥	٢٦٥	٤٠٥	٣٥٦	٦٦٢	١٢١	٣١٨	

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.



## الجدول ٦- موجز حسابات البنوك التجارية، ٢٠١٠-٢٠١٤

(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
توقعات	أولية				
١٠٤٩	٢٧٠٠	٣١٠٠	١٧١٣	٢٢٤٢	صافي الأصول الأجنبية
٣٤٤٤	٤٦٩٦	٤٨٩٤	٢٤٨٩	٣٤٩٤	إجمالي الأصول الأجنبية
٢٣٩٥	١٩٩٦	١٧٩٣	٧٧٦	١٢٥٢	إجمالي الخصوم الأجنبية
٥٢٢٠٥	٤٢٧١٧	٣٧٤٥٣	٢٦٦٢٦	٢٣٥٥٥	صافي الأصول المحلية
١٧٣٥٠	١٤٤٤٠	١٣١٣٤	٦٨٣٨	٥٨٣١	الاحتياطيات
١٤١٥	١٢٣٤	١١١٨	٨١٠	٨٢٩	منها: النقد في الخزائن
٤٦٢٠	٤٠٢٩	٣٧٧٥	١٦٤٦	١٣١٨	الاحتياطيات الإلزامية
١١٣١٥	٩٠٩٨	٧٩٨٨	٣٩٥٠	٣٤٠٠	الاحتياطيات الأخرى
٨١٥٨	٧٤٦٤	٧١٢٠	٦٠٤٤	٣٩٨٠	صافي المطالبات على الحكومة المركزية
٨٢٩٠	٧٥٩٠	٧٢٧٧	٦١٣٢	٤٩٠٧	المطالبات
٨٢٩٠	٧٥٩٠	٧٢٧٧	٦١٣٢	٤٩٠٧	منها: شهادات المشاركة الحكومية
١٣٢	١٢٦	١٥٧	٨٨	٩٢٧	الودائع
٩٦٦	٩٦٦	٧٥٨	٦١٣	١٤٥	المطالبات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
٤٨٣٩٣	٣٦٦٩١	٢٩٧٢٤	٢٢٢٥٤	٢١٠٤٠	المطالبات على القطاعات غير الحكومية
٤٣٥٧٠	٣٣٠٣٤	٢٦٩٦٦	١٩٤٢٧	١٧٩٥٩	القطاع الخاص
٤٢٣٧	٣٢١٣	٢٤٤٦	٢٤٢٤	٢٤٦٤	المؤسسات العامة غير المالية
٥٨٦	٤٤٤	٣١٢	٤٠٣	٦١٨	المؤسسة المالية غير المصرفية
٢٢٦٦١-	١٦٨٤٤-	١٣٢٨٤-	٩١٢٣-	٧٤٤١-	بنود أخرى، صاف
١٧٦٢١	١٣٠٩٧	١١٢٦٢	٨١٧٩	٧٦٩٠	أصول غير مصنفة
٢٢٤١٠	١٦٦٥٧	١٣٦٦٨	٨١٩٥	٧٦٠٢	خصوم غير مصنفة
١٧٦٩١	١٣١٤٩	١٠٨٣١	٩٠٣٦	٧٤٧٨	الحسابات الرأسمالية
١٨٢	١٣٥	٤٨	٧٠	٥٢	أخرى (بما في ذلك أوجه التباين)
٥٣٢٥٤	٤٣٨٧٢	٣٩٣٤٠	٢٧٦٢٣	٢٤٨٩٦	الودائع
٣٣٤٢٥	٢٧٥٣٧	٢٤٧٥٣	١٦١٥٩	١٤١١٧	الودائع تحت الطلب
١٩٢٩٢	١٥٨٩٣	١٣٧٤١	١١٢٨٠	٩٢٧٨	العملة المحلية
١٤١٣٣	١١٦٤٣	١١٠١٢	٤٨٧٩	٤٨٤٠	العملة الأجنبية
١٩٨٢٩	١٦٣٣٥	١٤٥٨٦	١١٤٥٩	١٠٧٧٨	ودائع شبه النقود (الودائع لأجل والودائع الادخارية)
١٨٦٨٦	١٥٣٩٤	١٣٩٦٩	١٠٨٩٣	١٠٣٨٠	العملة المحلية
١١٤٣	٩٤٢	٦١٧	٥٦٦	٣٩٨	العملة الأجنبية
١٠٧٣٠	١٠٥٤٤	١٠٢١٣	٧٢١	٩٠٢	الخصوم المستحقة لبنك السودان المركزي / بنود للتذكرة
٥٣٣٨٦	٤٣٩٩٨	٣٩٤٩٧	٢٧٧١١	٢٥٨٢٣	الودائع لدى البنوك التجارية
١٣٢	١٢٦	١٥٧	٨٨	٩٢٧	الحكومة المركزية
٥٣٢٥٤	٤٣٨٧٢	٣٩٣٤٠	٢٧٦٢٣	٢٤٨٩٦	القطاعات الأخرى
٢١١٧	١٧٤٤	١٧٥٦	٥٢١	٤١٢	ودائع الولايات والحكومات المحلية
١٤٢٤	١١٧٣	١٣٠٢	٣٧١	٣٥٠	الودائع تحت الطلب
٦٩٤	٥٧١	٤٥٤	١٥٠	٦٢	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢٤٤١	٢٠١١	١٨٩٦	١٩٩٥	٢٠٣٧	ودائع المؤسسات العامة
١٠٦٨	٨٨٠	٧٤٦	٨٥٢	٧١٢	الودائع تحت الطلب
١٣٧٣	١١٣١	١١٥٠	١١٤٣	١٣٢٥	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٤٨٦٩٥	٤٠١١٧	٣٥٦٨٧	٢٥١٠٧	٢٢٤٤٦	ودائع القطاع الخاص
٣٠٩٣٣	٢٥٤٨٤	٢٢٧٠٥	١٤٩٤٢	١٣٠٥٦	الودائع تحت الطلب
١٧٧٦٢	١٤٦٣٣	١٢٩٨٢	١٠١٦٥	٩٣٩٠	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٦٥٢٠	٥٣٧١	٤٣٩٧	٣١٦٥	٢٢٩٧	الودائع لأجل
١١٢٤٢	٩٢٦٢	٨٥٨٥	٧٠٠١	٧٠٩٣	الودائع الادخارية

(النسب %)					
٩٢,٧	٨٥,٨	٧٧,٥	٨٢,٨	٨٥,١	نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع
٢٩,٩	٣١,٦	٢٧,٥	٢٣,٠	٢١,١	الاحتياطيات المصرفية كنسبة من الودائع المصرفية
٨,٦	٩,٠	٨,٧	٥,٥	٥,٢	الاحتياطيات الإلزامية كنسبة من الودائع المصرفية
٢١,٤	٢٢,٦	١٨,٨	١٧,٤	١٥,٨	الاحتياطيات الزائدة كنسبة من الودائع المصرفية
٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٩	٣,٢	نسبة النقدية في البنوك إلى الودائع
٥٢,٠	٥٤,٦	٦٧,٠	٩٦,٣	٩٠,١	نسبة شهادات المشاركة الحكومية إلى الاحتياطيات المصرفية
٧٢,٩	٧٦,٥	٩٨,٠	١٢٧,٠	١١٩,٩	نسبة شهادات المشاركة الحكومية إلى الاحتياطيات المصرفية الزائدة
المصادر : السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.					
١/ يعزى الفرق بين خصوم البنوك التجارية المستحقة لبنك السودان المركزي ومطالبات بنك السودان المركزي على البنوك إلى عدم الدقة في تصنيف ضمانات الحكومة.					

## الجدول ٧- الآفاق الاقتصادية الكلية في الأجل المتوسط، ٢٠١١-٢٠١٩

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
توقعات			أولية						تقديرات	
الإنتاج والأسعار										
٨٨٤,١	٧٩٢,٨	٧١١,٦	٦٣١,٦	٥٤٧,٨	٤٣٥,١	٣١٧,٥	٢٢٥,٧	١٧٩,٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الجنيهات السودانية)	
٧٨,٧	٧٣,٥	٦٩,٢	٦٥,٧	٦٤,٥	٧٠,٠	٦٦,٧	٦٣,٢	٦٧,٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
٧٣,٧	٦٩,١	٦٥,٢	٦٢,١	٦١,٠	٦٦,٣	٦٣,٨	٦٠,٤	٥٨,٥	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	
٩٣,٧	٩٤,٠	٩٤,٣	٩٤,٦	٩٤,٥	٩٤,٧	٩٥,٦	٩٥,٦	٨٦,٩	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي الكلي)	
٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٣,١	٣,٣	٢,٢-	٠,٣-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	
٥,٥	٥,٠	٤,٤	٣,٨	٣,٢	٦,٣	١٥,٦	٥٩,٠-	٣٦,٠-	قطاع النفط	
٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٢,٩	٢,٧	٤,٧	٦,٨	القطاع غير النفطي	
٥,٧	٥,٨	٧,١	١٠,١	٢١,٦	٣٢,٨	٣٦,٣	٢٩,٣	٢٠,٣	مخفّض إجمالي الناتج المحلي	
٥,٩	٥,٩	٧,٣	١٠,٥	٢٠,٨	٣٢,٨	٣٦,٣	٣٢,٦	١٥,٢	مخفّض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	
٣,٧	٤,٠	٣,٩	٦,١	٣٤,٦	٣٢,٤	٣٢,٥	٢٣,٨	٦٢,٠	مخفّض إجمالي الناتج المحلي النفطي	
الدخل والنفقات والادخار										
٩٦,٤	٩٦,٢	٩٦,٠	٩٥,٨	٩٥,٨	٩٦,٢	٩٥,٨	٩٦,٢	٩٥,٩	إجمالي الدخل القومي	
٩٩,١	٩٩,١	٩٨,٨	٩٨,٤	٩٨,٢	٩٨,٢	٩٧,٩	٩٧,٥	٩٧,٥	إجمالي الدخل المتاح للإتفاق	
١٠٤,٠	١٠٤,٢	١٠٤,٢	١٠٤,٥	١٠٤,٦	١٠٤,٧	١٠٦,٥	١٠٦,٨	٩٨,٠	إجمالي النفقات المحلية	
٨٤,٥	٨٥,١	٨٥,٦	٨٦,٣	٨٦,٧	٨٧,٢	٨٦,٥	٨٨,١	٧٨,٩	الاستهلاك النهائي	
١٩,٤	١٩,١	١٨,٦	١٨,١	١٧,٨	١٧,٥	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,١	إجمالي تكوين رأس المال	
١٤,٥	١٣,٩	١٣,١	١٢,١	١١,٥	١١,٠	١١,٤	٩,٥	١٨,٦	إجمالي المدخرات	
عمليات الحكومة المركزية										
١٢,٨	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٠	١١,٤	٩,٩	٩,٨	١٨,٠	مجموع الإيرادات والمنح	
١٢,٢	١٢,٠	١١,٨	١١,٧	١١,٣	١٠,٩	٩,٢	٩,٤	١٧,٧	الإيرادات	
١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,٢	١,٠	١,٥	١,٥	١,٠,٤	منها: الإيرادات النفطية	
٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٣	المنح	
١٢,٦	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٣	١٢,٤	١٢,١	١٣,٥	١٧,٨	مجموع النفقات	
٩,٣	٩,٩	١٠,٤	١١,١	١١,٦	١١,٠	١١,١	١٢,٠	١٦,١	النفقات الجارية	
٣,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٠	١,٥	١,٧	النفقات الرأسمالية	
٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٧-	١,٢-	١,٠-	٢,٣-	٣,٧-	٠,٢	الرصيد الكلي	
النقود والأنشطة المصرفية										
١٠,٢	١١,٦	١٥,٢	١٥,٥	١٦,٣	١٩,١	١٣,٠	٤٠,٣	١٧,٧	النقود بمعناها الواسع	
٨,٤	٩,٤	١٢,٧	١٣,٢	١٤,٤	١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	الاحتياطي النقدي	
٢٩,١	٢٦,٤	٢٢,٥	٢١,٨	٢١,٩	٢٨,٠	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	الائتمان المقدم إلى الاقتصاد	
١٧,٦	١٥,٢	١٣,٣	١٢,٢	١١,٦	١٢,٠	١٢,٧	١٤,٥	١٤,٩	الائتمان المقدم إلى الاقتصاد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني	
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٢	٤,٦	٣,٧	٣,٧	سرعة التداول (نسبة إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ن ٢، في نهاية الفترة)	
القطاع الخارجي										
٤,٢-	٤,٥-	٤,٦-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٩-	٦,٢-	٥,٤-	٤,١	الميزان التجاري الخارجي	
٩,٨	٩,٨	٩,٩	٩,٤	٨,٩	٧,٤	٧,٢	٨,١	١٦,٤	الصادرات، تسليم ظهر السفينة	
٦,٥	٦,٥	٦,٤	٥,٨	٥,٢	٤,٤	٤,٦	٤,٩	٣,٥	الصادرات غير النفطية	
١٤,٠-	١٤,٣-	١٤,٤-	١٤,٢-	١٣,٨-	١٢,٢-	١٣,٤-	١٣,٥-	١٢,٣-	الواردات، تسليم ظهر السفينة	
٤,٩-	٥,١-	٥,٥-	٦,٠-	٦,٣-	٦,٥-	٨,٦-	٩,٢-	٠,٤-	رصيد الحساب الجاري	
٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٤	٢,٢	١,٩	١,٩	١,٩	١,٥	إجمالي الاحتياطيات القابلة للاستخدام (بأشهر الواردات)	
٧٤,٩	٧٨,٣	٨١,٧	٨٥,٠	٨٧,٦	٩٠,٨	٩٠,٣	٩٤,٣	٧٠,٥	الدين العام	
٦٨,١	٧٠,٧	٧٣,٣	٧٥,٨	٧٧,٩	٧٩,٩	٧٧,٨	٨١,٤	٥٩,٤	الدين الخارجي	
٦,٨	٧,٦	٨,٤	٩,١	٩,٨	١٠,٩	١٢,٥	١٢,٩	١١,٠	الدين المحلي /	
٥٧,٥	٥٦,٢	٥٥,٥	٥٤,٧	٥٣,٧	٥٢,٧	٥٢,٠	٤٩,٨	٤٨,٨	مجموع الدين بمليارات الدولارات الأمريكية	

بنود للتذكرة:									
٨٥,٤	٨٦,٣	٨٧,٥	٨٩,٦	٩٥,٢	٩٦,٣	٩٤,٦	٩٤,٦	٩٥,٨	أسعار تصدير النفط الخام (بالدولارات الأمريكية للبرميل) / ٢
٥٧,٢	٥٤,٣	٥١,٧	٤٩,٥	٤٧,٧	٤٦,٢	٤٣,٥	٣٧,٦	١٠٦,١	إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل سنوياً)
٣١,٢	٢٩,٩	٢٨,٧	٢٧,٧	٢٦,٠	٢٤,٨	١٥,٨	١٨,٦	٨٧,٥	صادرات النفط الخام (بملايين البراميل سنوياً)
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.									
١/ تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.									
٢/ أنواع مزيج النفط السوداني. تستند التوقعات إلى آخر افتراضات "أفاق الاقتصاد العالمي" (على أساس أسعار العقود المستقبلية).									

## الجدول ٨ - مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٠-٢٠١٤

ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠١١	ديسمبر ٢٠١٢	مارس ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٣	سبتمبر ٢٠١٣	ديسمبر ٢٠١٣	مارس ٢٠١٤	يونيو ٢٠١٤	سبتمبر ٢٠١٤
(، % ما لم يذكر خلاف ذلك)									
<b>كفاية رأس المال</b>									
١٠,٠	١٣,٠	١٢,٠	-	١٤,٩	١٤,٩	١٦,٦	-	-	-
٨,٩	١١,٠	١٠,٥	-	١٣,٦	١٣,٦	١٤,٥	-	-	-
<b>تكوين الأصول وجودتها</b>									
٥١,٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٤,٤	١٢,٦	١١,٨	١١,٣	١٠,٤	٩,٩	٨,٤	٨,٥	٨,٣	٨,٣
١٠,٤	٧,٦	٧,٥	٧,٥	٥,٨	٥,٧	٣,٨	٤,٦	٤,٠	٤,٠
٤٣,٧	٣٣,٣	٣٦,٥	٣٣,٣	٤٣,٧	٤٢,٥	١٦,٧	٢١,٤	٢١,٠	١٩,٣
٣١,٧	٣٩,٨	٣٣,٥	٣٠,٥	٢٥,٥	٢٦,٩	٥٣,٦	-	-	-
١٣,٧	٩,٠	١٥,٧	١٣,٢	١١,٨	١٠,٨	١١,٨	١١,٣	١١,٦	٩,٥
٦٣,٩	٦٣,٥	٦٣,٤	٦٤,٥	٦٥,١	٦٣,٥	٦٢,٢	٦٣,٤	٦٤,٠	٥٩,٥
٢٢,٠	١٨,٧	٢٧,٠	٢٦,٩	٢٤,٩	٢٤,٣	٣١,٩	٢٥,٩	٢٥,٢	٢٥,٤
٣١,٥	٢٩,٨	٣٢,٢	٢٩,٩	٢٨,٩	٢٧,٨	٣٠,١	٢٩,٢	٢٨,٥	٢٦,٧
<b>السيولة</b>									
١٠,٨	١٣,١	١٧,٥	١٧,٣	١٨,١	١٨,٣	١٦,٥	١٦,٩	١٧,٧	١٦,٤
٣,٢	٣,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٠	٥,٢	٥,١	٤,٩
٢٥,٥	٢٣,٩	٢٨,٦	٢٨,٩	٢٨,٠	٢٧,٧	٢٧,٨	٢٧,٧	٢٥,٩	٢٧,١
١,٩	٢,١	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٠	١,٩	٢,٤	٢,٧	٢,٣
٣٥,٣	٣٦,٣	٤١,٧	٣٩,٦	٣٩,٨	٣٩,٢	٣٩,٥	٣٦,٣	٣٧,٥	٣٥,٣
٩٨,٢	٩٣,٨	١٠٢,٥	٩٦,٣	٩٦,٧	٩٨,٣	٩٩,٥	٩١,٧	٩٥,١	٩٥,٧
المصدر: بنك السودان المركزي.									
١/ بيانات ديسمبر ٢٠٠٦ تشير إلى ٢٧ بنكا فقط من بين ٣٠ بنكا قائما (ولا تشمل بيانات البنك الزراعي السوداني، وبنك المال المتحد، وبنك التنمية الصناعية).									

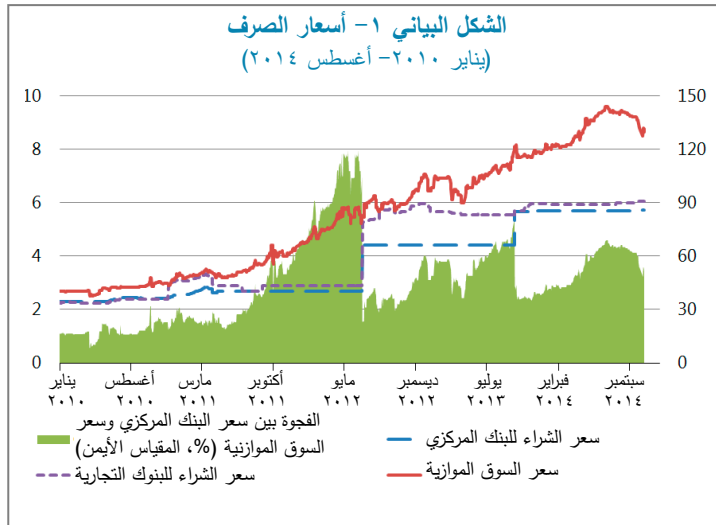
## الملحق الأول - تقييم القطاع الخارجي

لا تزال اختلالات الحساب الجاري وتقييم العملة بأعلى من قيمتها وانخفاض الاحتياطيات الدولية تضعف الاستقرار الخارجي للسودان. وبعد ثلاث سنوات من انفصال جنوب السودان، لم يُكَيَّف السودان أوضاعه بشكل كامل بعد على أثر فقدانه الدائم للصادرات من النفط ولم يستعد قدرته التنافسية الخارجية. وبعد تطبيق منهجية تقييم الأرصدة الخارجية (EBA-lite)، أشارت تقديرات الخبراء إلى تقييم العملة بأعلى من قيمتها بنسبة ٤٠% مقارنة بالأساسيات الاقتصادية. وتتطوي مواصلة عملية التكيف على تنويع الصادرات، والسماح بقدر أكبر من المرونة في سعر الصرف، وتهيئة بيئة أعمال داعمة للقطاع الخاص غير النفطي، وبناء الاحتياطيات تدريجياً.

### خلفية

١- تدهور ميزان المدفوعات في السودان بشكل كبير في أعقاب انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١. فقد خسر السودان نحو ثلاثة أرباع إنتاج النفط وتلثي الصادرات. وتدهور رصيد الحساب الجاري، وظهر نقص في النقد الأجنبي، وانحرف سعر الصرف في السوق الموازية عن السعر الرسمي. وبموجب خطة الطوارئ الحكومية البالغة مدتها ثلاث سنوات، خفضت السلطات قيمة الجنيه السوداني من ٢,٩ إلى ٤,٤ جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي في يونيو ٢٠١٢، وفي وقت لاحق إلى ٥,٧ جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي في سبتمبر ٢٠١٣. ومع ذلك، ظلت سياسة المالية العامة والسياسة النقدية توسعية في معظم هذه الفترة. ونتيجة لذلك، ارتفع معدل التضخم، وظل عجز الحساب الجاري كبيراً، وبقي سعر الصرف في السوق الموازية مختلفاً عن السعر الرسمي بشكل كبير.

### تطورات الأوضاع الخارجية في الفترة الأخيرة

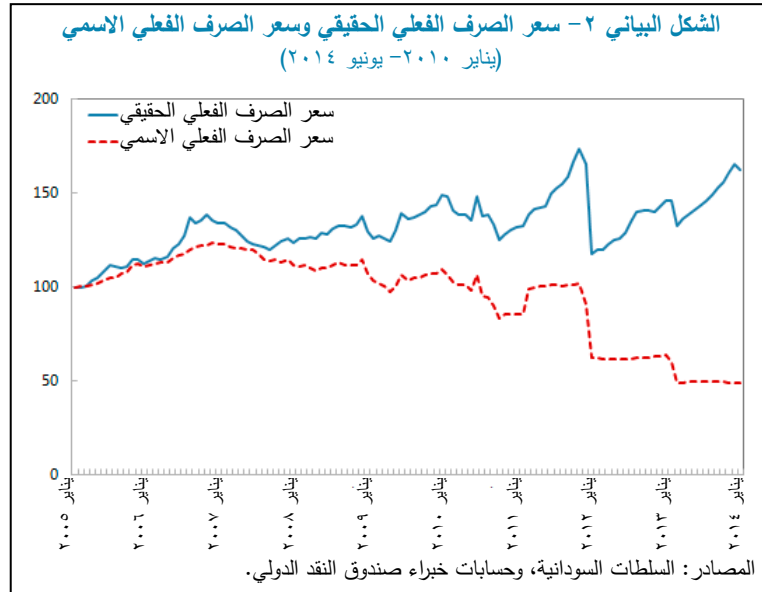


٢- تحسن رصيد الحساب الجاري في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وفي حين لم تتغير الصادرات، فقد انخفضت الواردات بنسبة ١٥% في النصف الأول من العام مقارنة بالنصف الأول من العام السابق، بما يعكس ضبط الأوضاع بعد خفض قيمة العملة في سبتمبر ٢٠١٣ فضلاً على تشديد موقف المالية العامة. ومنذ يوليو ٢٠١٣، بدأ السودان أيضاً يحصل على تدفقات مستقرة من الإيرادات المرتبطة بالنفط وهي رسوم عبور النفط وتحويلات الترتيب المالي الانتقالي من

جنوب السودان. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ مقابل ٨,٧٥% في عام ٢٠١٣.

٣- واستمر انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية قبل أن يستقر في الأشهر الأخيرة (الشكل البياني ١). فقد أدت الصدمات الخارجية إلى هذا الانخفاض في النصف الأول من العام، بما في ذلك الصراع في جنوب السودان ومقاضاة

الولايات المتحدة لبنك دولي بسبب انتهاكه للعقوبات الامريكية. وبحلول منتصف عام ٢٠١٤، وصل سعر الصرف في السوق

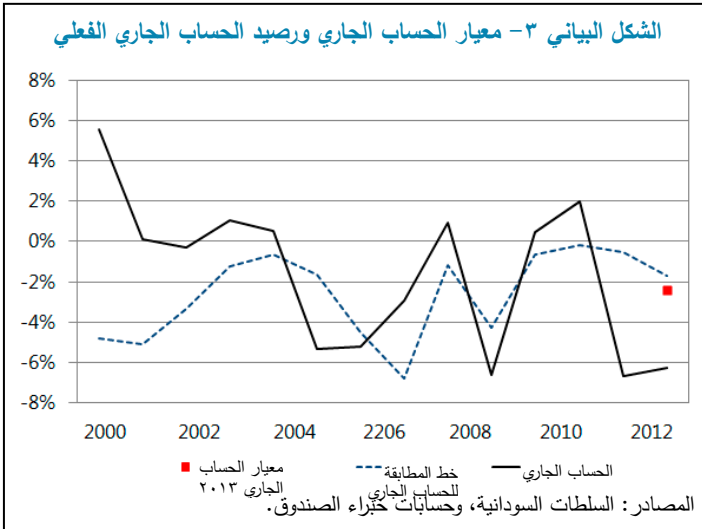


الموازية إلى ٩,٥ جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يمثل نسبة انخفاض قدرها ٢٠% من مستواه في نهاية عام ٢٠١٣. غير أن سعر الصرف ارتفع منذ يوليو. وفي منتصف نوفمبر، انخفضت الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية إلى نحو ٤٧%.

### تنافسية الأسعار

٤- **يبين عدد من المؤشرات أن هناك مبالغة في تقدير سعر الجنيه السوداني الرسمي: (١) عجز الحساب الجاري لا يزال مرتفعا، و(٢) الفجوة بين أسعار السوق الموازية**

والرسمية لا تزال قائمة، و(٣) انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي، الناتج عن تخفيضات القيمة الاسمية في يونيو ٢٠١٢ وسبتمبر ٢٠١٣، انعكس إلى حد كبير بسبب ارتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة بالشركاء التجاريين (الشكل البياني ٢)، و(٤) الاحتياطيات الدولية لا تزال منخفضة، و(٥) القدرة على أداء المدفوعات الخارجية ضعيفة، كما يتضح من استمرار تراكم المتأخرات الخارجية.



٥- **وتشير نتائج منهجية تقييم المركز الخارجي (EBA-lite) إلى أن هناك مبالغة في تقدير قيمة الجنيه السوداني قدرها نحو ٤٠% مقارنة بالأساسيات الاقتصادية<sup>١</sup>. فقبل الانفصال، كان الرصيد النقدي للحساب الجاري السوداني<sup>٢</sup> يتماشى إلى حد كبير مع الأساسيات الاقتصادية. ولكن منذ عام ٢٠١١، انحرف رصيد الحساب الجاري عن معياره (الشكل البياني ٣)، وتجاوز في عام ٢٠١٣ المستوى الذي يتفق مع الأساسيات والسياسات المرغوبة بنسبة ٤% من إجمالي الناتج المحلي، بعد**

<sup>١</sup> أعدت منهجية تقييم المركز الخارجي (EBA-lite) كأداة لاحقة لمنهج التوازن الاقتصادي الكلي المستخدم في إطار المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف. وتأخذ منهجية تقييم المركز الخارجي في الحسبان مجموعة أوسع من العوامل، بما في ذلك السياسات، والأوضاع الدورية، وأوضاع سوق رأس المال العالمية التي قد تؤثر على الحساب الجاري وسعر الصرف الحقيقي.

<sup>٢</sup> استبعدت الفوائد والجزاءات المطبقة على متأخرات الدين الخارجي للسودان من عجز الحساب الجاري في هذه العملية نظرا لأنها لا تمثل تدفقات نقدية فعلية.

التعديل لمراعاة العوامل الدورية. وبسبب الانخفاض النسبي لمرونة الحساب الجاري السوداني إلى سعر الصرف الفعلي الحقيقي والبالغة ٠,٠٩، نتيجة انخفاض نسب الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي،<sup>٣</sup> فإن خفض الحساب الجاري بنسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي يقتضي تخفيض نسبته ١١% في سعر الصرف الحقيقي. وبالتالي، فإن الفجوة في الحساب الجاري تُترجم إلى مغالاة في تقدير قيمة العملة بنسبة ٤١%.

### القدرة التنافسية غير السعرية

٦- يؤدي ضعف المؤسسات وبيئة الأعمال غير المواتية إلى إضعاف القدرة التنافسية للسودان. فمناخ الأعمال في السودان، كما تم قياسه في إطار مسح ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٤ الذي أجره البنك الدولي، يحتل المرتبة ١٤٩ من بين ١٨٩ بلداً - أي في أدنى رُبيع من بين جميع البلدان التي شملها المسح - مثلما كان الحال في السنوات السابقة.<sup>٤</sup> وتدلل المؤشرات على وجود صعوبات في الحصول على تراخيص، والحصول على ائتمان، والتجارة عبر الحدود. وتسبب العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان مزيداً من التكاليف والصعوبات أمام التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. ويأتي السودان في مرتبة متأخرة من حيث التنمية البشرية وقدرات القطاع العام كما اتضح من مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جاء السودان في المرتبة ١٧١ من بين ١٨٦ بلداً) وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية لعام ٢٠١٢ الذي أجره البنك الدولي (يصنف السودان على أنه من البلدان ذات الأداء الضعيف).

### كفاية الاحتياطيات

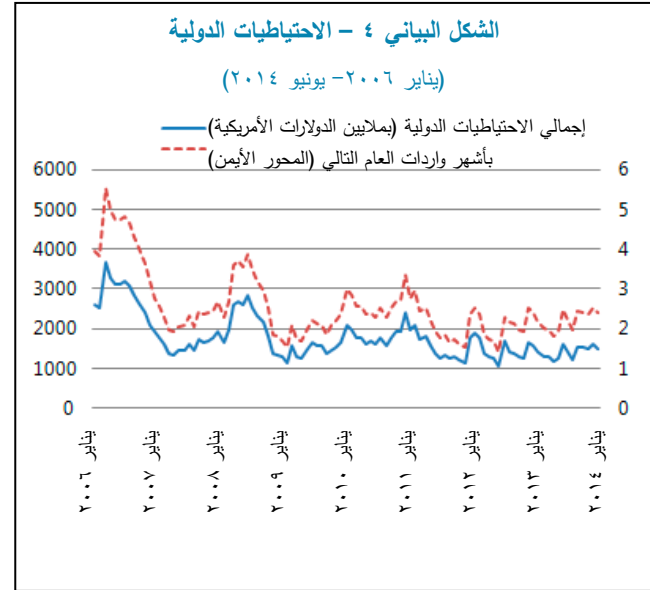
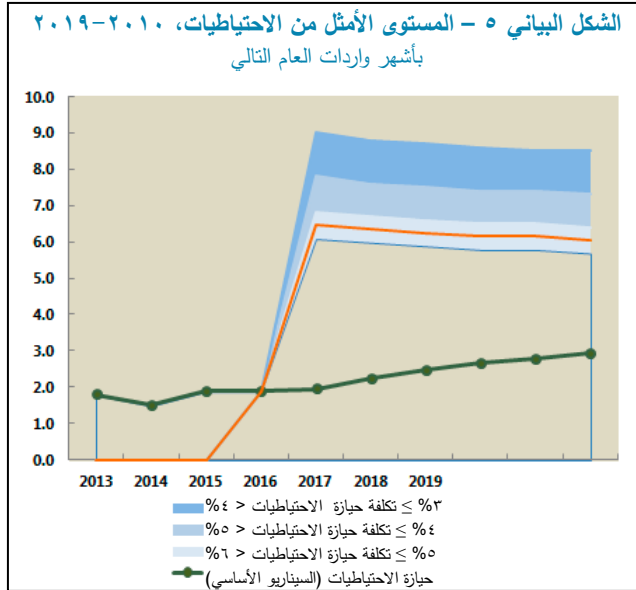
٧- تُعتبر احتياطيات السودان الدولية أقل من المستويات الكافية. وأخذ إجمالي الاحتياطيات الدولية يسير في اتجاه تنازلي منذ عام ٢٠٠٦. ففي أعقاب تخفيض قيمة العملة في سبتمبر ٢٠١٣، زاد حجم الاحتياطيات الدولية زيادة طفيفة (الشكل البياني ٤) إلى ١,٦ شهر من الواردات وذلك من أدنى مستوى وصل إليه وقدره ١,٣ شهر. غير أن الاحتياطيات الدولية لا تزال أقل بكثير من التغطية التقليدية الدنيا الموصى بها والبالغة ٣ أشهر من الواردات، ودون المستوى الأمثل الذي تشير إليه المنهجية الجديدة للبلدان منخفضة الدخل، التي تتوخى مستوى أمثل للاحتياطي قدره ٦ أشهر إلى ٦,٥ شهر للسودان، على أساس الاحتمالات القطرية وتكاليف أزمات ميزان المدفوعات (الشكل البياني ٥).<sup>٥</sup>

<sup>٣</sup> تم تطبيق مرونة التجارة التي قامت بتقديرها دراسة Tokarick, 2010: مرونة المعروض من الصادرات تبلغ ٠,٥٧ ومرونة الطلب على الواردات تبلغ ١,٢٣ في السودان.

<sup>٤</sup> ينبغي تفسير هذه المؤشرات بحذر بسبب محدودية عدد المستجيبين، ومحدودية التغطية الجغرافية، والافتراضات القياسية بشأن القيود التي تواجه ممارسة الأعمال وتوافر المعلومات.

<sup>٥</sup> دراسة Crispolti, V., and others, *Assessing Reserve Adequacy for Low-Income Countries*, Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2013. ويستند المستوى الأمثل للاحتياطي إلى عائد هامشي سنوي تقديري على رأس المال قدره ٦% وعائد حقيقي على الأصول الاحتياطية قدره ٠,٥% للسودان.





## النتائج المستخلصة

٨- لا يزال القطاع الخارجي في السودان عرضة للصدمات. ولاستعادة الاستقرار الخارجي وزيادة صلابتها في مواجهة الصدمات الخارجية، يتعين على السودان: (١) زيادة مرونة سعر الصرف للحد من المغالاة في تقدير قيمة العملة وسد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية، وإلغاء القيود المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي بشكل تدريجي، و(٢) مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة تشديد السياسة النقدية لاحتواء التضخم، و(٣) تطوير البنية التحتية وتنمية رأس المال البشري في البلاد؛ ويقتضي ذلك أن تكثف السلطات جهودها لضمان تخفيف أعباء الدين للحد من أعباء الدين الخارجي المرتفع التي يتعذر تحملها وفتح باب الحصول على تمويل أجنبي بشروط ميسرة، و(٤) إجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى إلغاء العوائق الهيكلية، وتعزيز المؤسسات لتهيئة بيئة أعمال داعمة، و(٥) بناء الاحتياطيات تدريجياً لتوفير هامش واقية كافية ضد الصدمات.

## الملحق الثاني- مصادر النمو في السودان

١- يمكن أن تحقق الزراعة نمواً شاملاً للجميع بشكل كبير. فقد كان هذا القطاع يبشر بأن يصبح سلة غذاء العالم العربي منذ عام ١٩٨٠ على الأقل. غير أن الظروف المناخية الصعبة وانخفاض الإنتاجية والابتعاد عن التنمية أدت إلى عدم تحقق هذا الأمل حتى الآن.

٢- وتدعم الزراعة ما يقرب من ٧٠% من السكان، وتبلغ حصتها حوالي ٢٧% من إجمالي الناتج المحلي. ولكن هذه النسبة انخفضت من أعلى مستوياتها الذي بلغ ٤٧% في عام ١٩٩٦ قبل ظهور النفط في عام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين، فقدت الزراعة أيضاً مكانتها كقطاع تصدير رئيسي. غير أن هذا الاتجاه انعكس منذ انفصال جنوب السودان. فقد كانت الصادرات الزراعية تمثل ١٨% من الصادرات في عام ٢٠١٢ و ٣٩% في عام ٢٠١٣، وهي نسبة قريبة من الصادرات النفطية. وزادت بأكثر من الضعف خلال عام واحد، وذلك بسبب انخفاض سعر الصرف وزيادة توجه الزراعة نحو التصدير. وينظر شركاء السودان التجاريون بعين التقدير للمنتجات الزراعية السودانية. ويهيمن السودان بأحد هذه المنتجات وهو الصمغ العربي على السوق العالمية.

٣- وتعتزم السلطات تحويل الزراعة إلى محرك النمو. وتبدي الاقتصادات الإقليمية اهتماماً بالزراعة والواردات من منتجات السودان. ويتوقع الخبراء أن تهيمن الصادرات الزراعية على صادرات السودان بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية.

٤- ويمكن للزراعة أن تقود النمو الاقتصادي شريطة تنفيذ عدد من الإصلاحات. وقد حدد البنك الدولي الإصلاحات وإجراءات السياسات الضرورية والتي تضم الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين الحصول على مدخلات الزراعة، ورفع مستوى كفاءة الأسواق الزراعية، وإلغاء الرسوم والضرائب غير المتعلقة بالخدمات المقدمة من الدولة، وتحسين خدمات الإرشاد الزراعي.<sup>١</sup>

٥- ومن المتوقع أن تؤدي إصلاحات القطاع الزراعي إلى تحسين الإنتاجية على مستوى الاقتصاد بأكمله وترفع النمو. ووفقاً لبحث أجراه الصندوق، فإن الإصلاحات الزراعية تقترن بزيادة نمو الإنتاجية وزيادة إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية التي يمكن أن تؤدي إلى مكاسب في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك من خلال تسهيل التحول الهيكلي.<sup>٢</sup>

٦- ويمثل إنتاج الصمغ العربي أحد قطاعات الزراعة التي تنطوي على إمكانات كبيرة لتحقيق نمو شامل للجميع. وتشير التقديرات إلى أن خمسة ملايين شخص يعملون بشكل مباشر في شراء الصمغ والاستفادة من أشجار الصمغ. ويمتد

<sup>١</sup> دراسة World Bank, Diagnostic Trade Integration Study, 2008 and 2014.

<sup>٢</sup> راجع مذكرة مناقشات خبراء الصندوق "Anchoring Growth: The Importance of Productivity-Enhancing Reforms in Emerging Market and Developing Economies," Staff Discussion Note 13/8.

"حزام" الصمغ العربي - وهي منطقة مساحتها نصف مليون كيلومتر مربع تنمو فيها أشجار الصمغ- من حدود السودان مع إثيوبيا إلى حدوده مع تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى. والصمغ مُعفى من العقوبات الأمريكية، ويتم تصديره على نطاق واسع، ويستخدم في الصناعات الغذائية والكيميائية والصيدلانية، وغيرها من الصناعات.

٧- وأدت الإصلاحات التي أُجريت مؤخرًا في قطاع الصمغ إلى زيادة الإنتاج والصادرات، ورفعت دخل منتجي الصمغ. وقد حظت الإصلاحات بدعم من البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.<sup>٣</sup> وزاد الإنتاج من ٢٠ ألف طن في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٨٨ ألف طن في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ويُتوقع تحقق زيادات أخرى مع استمرار الإصلاحات. وزادت حصة المنتجين من سعر الصمغ من ١٥% إلى ٥٠%، مما أدى إلى تحسن سبل كسب العيش وتوفير حوافز للإنتاج المسؤول.

٨- وقطاع تعدين الذهب من القطاعات الأخرى التي تنطوي على إمكانات كبيرة. فالسودان بلد غني بالموارد المعدنية،

الجدول ١- الذهب: السودان ومبار المنتجين في العالم			
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
السودان /١	٢٥	٤٦	٣٠
شيلي	٥٥	٥٠	٤٥
إندونيسيا	٦٠	٥٩	٩٦
بابوا غينيا الجديدة	٦٢	٥٣	٦٦
البرازيل	٧٥	٦٥	٦٢
غانا	١٥	١٧	١٠
أوزبكستان	٩٣	٩٣	٩١
المكسيك	١٠٠	٩٧	٨٤
كندا	١٢٠	١٠٤	٩٧
جنوب إفريقيا	١٤٥	١٦٠	١٨١
بيرو	١٥٠	١٦١	١٦٤
روسيا	٢٢٠	٢١٨	٢٠٠
الولايات المتحدة	٢٢٧	٢٣٥	٢٣٤
أستراليا	٢٥٥	٢٥٠	٢٥٨
الصين	٤٢٠	٤٠٣	٣٦٢
بلدان أخرى	٧٠٠	٦٥٥	٦١٠
المجموع العالمي	٢٧٧٠	٢٦٩٠	٢٦٦٠

المصدر: المسح الجيولوجي للولايات المتحدة والسلطات السودانية.  
١/ الصادرات المبلغ عنها. ولا تتوفر بيانات عن الإنتاج.

وزادت صادرات الذهب بسرعة منذ أواخر الألفينات. وفي عام ٢٠١١، كانت صادرات الذهب تشكل ١٣% من إجمالي الصادرات، ووصلت إلى ٤٢% في عام ٢٠١٢ وإلى ٣٦% في عام ٢٠١٣. ولا توجد بيانات موثوقة عن إنتاج الذهب، ولكن استرشادا بحجم الصادرات يمكن أن يكون السودان أكبر خامس عشر منتج للذهب في العالم والثالث في إفريقيا (الجدول ١). وتشير الأدلة الواقعية إلى تهريب كميات كبيرة من الذهب من السودان.

٩- ويهيمن عمال المناجم الحرفيون على تعدين الذهب. وتتمركز معظم العمليات الحرفية في الشمال حيث توجد الرواسب

السطحية. وتُستنفد تلك الرواسب تدريجياً مما أدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وتشير تقديرات السلطات إلى أن ما يقرب من مليون عامل (نحو ١١% من إجمالي العمالة) يعملون في مجال تعدين الذهب. وتعتمد السلطات تقديم خدمات الإرشاد إليهم لتحسين سلامة العمليات وإضفاء الشرعية القانونية عليها.

١٠- وتعمل الحكومة على جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في مجال تعدين الذهب. فقد منحت ١٢٧ امتيازاً وبدأت ١٠ شركات الإنتاج. وترجع أقدم عملية تعدين في السودان إلى عام ١٩٩١ وتنفذها شركة أرياب للتعدين السودانية مع شركة لامانشا للموارد من كندا. وأُعريت مصر وجنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وروسيا والصين عن

<sup>٣</sup> راجع تقرير المشروع "Revitalizing the Sudan Gum Arabic Production and Marketing Project": <http://www.worldbank.org/projects/P110588/revitalizing-sudan-gum-arabic-production-marketing?lang=en>

اهتمامها بتعدين الذهب في السودان. وتعتمد الحكومة تطوير تعدين الذهب كجزء من التنمية الأوسع نطاقا لقطاع المعادن. وتركز أيضا على المعادن ذات الصلة وعلى تحويل المعادن المستخرجة إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وفي نهاية عام ٢٠١٢، افتتحت أول مصفاة للذهب بسعة ١٥٠ طنا سنويا.

١١- وهناك صعوبات تواجه الاعتماد على تعدين الذهب في تحقيق التنمية. وتُعزى الصعوبات الأكثر وضوحا إلى تقلبات الأسعار العالمية للذهب (الجدول ٢). فقد كانت أسعار صادرات السودان من الذهب أقل من السعر العالمي المعلن (سعر

الجدول ٢- صادرات الذهب - الأحجام والقيمة والأسعار الضمنية (كغم، وملايين الدولارات الأمريكية، والدولار الأمريكي للكغم والأوقية)				
العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول
٢٠١١				
٢٩٨٧٧	٩٠٨٧	٨٧١٣	٥٩٨٧	٦٠٩٠
١٤٤٤٢	٤٦٤	٤٤٥	٢٨٦	٢٤٧
٤٨٢٥٤	٥١٠٨٠	٥١٠٨٠	٤٧٧٠٢	٤٠٥٣٨
١٣٦٨	١٤٤٨	١٤٤٨	١٣٥٢	١١٤٩
١٥٦٩	١٦٨٥	١٧٠٠	١٥٠٤	١٣٨٤
٢٠١٢				
٤٦١٣٣	٩٩٧٩	٧٥٣٦	١٤٥٢٥	١٤٠٩٣
٢١٥٨	٥٠٢	٣٦٥	٦٤٧	٦٤٤
٤٦٧٧٨	٥٠٣٢٨	٤٨٤١٣	٤٤٥٤٣	٤٥٦٩٣
١٣٢٦	١٤٢٧	١٣٧٢	١٢٦٣	١٢٩٥
١٦٦٩	١٧١٩	١٦٥٥	١٦١١	١٦٩١
٢٠١٣				
٢٤٨١٣	٥٤٤٠	٤٦٥٧	٦٧١٥	٨٠٠٠
١٠٤٨	٢٠٦	١٩٤	٣٠٣	٣٤٦
٤٢٢٥٤	٣٧٧٨٩	٤١٧٥٢	٤٥٠٩٣	٤٣١٩٩
١١٩٨	١٠٧١	١١٨٤	١٢٧٨	١٢٢٥
١٤١١	١٢٧٢	١٣٢٨	١٤١٤	١٦٣١

المصدر: السلطات السودانية وحسابات الخبراء؛ وقاعدة بيانات الافتراضات العالمية للصندوق.

قاعدة بيانات الافتراضات العالمية لدى صندوق النقد الدولي في الجدول ٢) وتقلبت الصادرات كرد فعل لتغير الأسعار. وفي عام ٢٠١٣، كما تشير التقارير، عندما أدى عدم الثقة في استثمار الذهب إلى انخفاض الأسعار، شهد السودان ما أشارت إليه الصحافة المحلية باسم ركود الذهب. وتفرض احتياجات تنمية القطاع مجموعة أخرى من الصعوبات. وهناك حاجة إلى استثمارات في البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، ووضع قواعد تنظيمية مناسبة. وتشعر الحكومة بالقلق إزاء الأضرار البيئية الناتجة عن استخدام عمال المناجم الحرفيين للزئبق في صهر الذهب. كذلك زادت التوترات والصراعات للسيطرة على المناجم. وإذا أصبح تعدين الذهب محفزا للصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى تعطيل صادرات البلاد وتوجيه ضربة لآفاق التنمية في السودان.

١٢- ومن المرجح أن تصبح الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مصدرا رئيسيا للنمو في السودان نتيجة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والتوقف المفاجئ عن الاعتماد على النفط بعد انفصال جنوب السودان. وبرغم أن هذه التغييرات كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد، فإنها ترفع أيضا كثيرا من القيود التي أعاقت نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وسوف يستغرق الأمر بعض الوقت لتوريد المدخلات اللازمة للاستجابة للهياكل الجديدة للأسعار واغتنام الفرص الجديدة، ولا سيما في ضوء المخاطر التي لا تزال تواجه الاقتصاد. ومع ذلك، يمكن أن تحدث التحسينات الإنتاجية بوتيرة أسرع من ذلك بكثير.

١٣- ويتعين أن تساهم العمالة ورأس المال في النمو لضمان تحقيق نمو متوازن وقابل للاستمرار. وقد نما رأس المال البشري حسب البيانات التاريخية بنحو ١% سنويا. ومن المرجح أن يؤدي إلغاء القيود التي تواجه الاقتصاد إلى زيادة معدل نمو رأس المال البشري. وبالمثل، من المرجح أن تزداد الخدمات الرأسمالية بما يضمن النمو الاقتصادي المستمر الشامل للجميع والحد من الفقر.

## أولاً - خطاب النوايا

الخرطوم، ٢١ نوفمبر ٢٠١٤

السيدة كريستين لاغارد

مدير عام صندوق النقد الدولي واشنطن العاصمة ٢٠٤٣١

السيدة المحترمة كريستين لاغارد،

تحية طيبة وبعد،

نود أن نعرب عن امتناننا لصندوق النقد الدولي لما يقدمه لنا من دعم من خلال البرنامج الذي يتابعه الخبراء، والذي شرعنا في تنفيذه لتحقيق هدفنا المزدوج المتمثل في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية الناشئة عن انفصال جنوب السودان والمُضي قُدماً في برنامجنا الإصلاحي في بيئة محلية وخارجية صعبة، والعمل في هذه الأثناء على حشد الدعم الدولي لتخفيف أعباء الدين. ويمثل هذا الخطاب تحديثاً لخطابي النوايا ومذكرتي السياسات الاقتصادية والمالية المؤرخة مارس ويونيو ٢٠١٤، والتي لا تزال سارية، وتتقيا لمذكرة التفاهم الفنية (المرفقة) التي تعكس الاتفاق المبرم مؤخراً مع شركات النفط في جنوب السودان.

وقد استوفينا كل المعايير الكمية وحققنا جميع الأهداف المقررة لنهاية يونيو والمطلوبة للمراجعة الثانية للبرنامج الذي يتابعه الخبراء، ما عدا الهدف الإرشادي المتعلق بنمو الاحتياطي النقدي الذي لم يتحقق ولكنه سيتحقق بنهاية العام من خلال تدابير تصحيحية يرد وصفها أدناه. كذلك حققنا تقدماً جيداً بشأن الشروط الهيكلية بالمُضي قُدماً في تنفيذ الإصلاحات المنفق عليها في إطار البرنامج، وأبرزها التقدم في مجالات إدارة الإيرادات، والإدارة المالية العامة، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتسم المنافع الملموسة للبرنامج بأنها واضحة بالفعل، وأبرزها استمرار التعافي الاقتصادي وزيادة استقرار المالية العامة، برغم حاجتنا إلى مواصلة جهودنا لخفض التضخم. ونحن نعتبر هذه النتائج دليل على المحافظة على أداء اقتصادي كلي مُرضي وتنفيذ السياسات المطلوبة لتخفيف أعباء الدين، الذي لا يزال يشكل أولوية قصوى بالنسبة لنا.

ولا يزال النمو الاقتصادي مستمراً على نطاق واسع كما هو متوقع، وكان الأداء في مجال استخراج الذهب جيداً للغاية، ونتوقع محصولاً وافراً بفضل الأمطار الوفيرة التي هطلت في الوقت المناسب. وقد بدأت نسبة التضخم المحسوبة على مدى اثني عشر شهراً في الانخفاض من ٤٦% في أغسطس إلى ٣٩% في سبتمبر، ومن المتوقع أن يستمر انخفاض التضخم مع بدء تلاشي تأثير الارتفاع الحاد غير المتكرر في أسعار الطاقة العام الماضي، والأحداث الخارجية التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف في السوق غير الرسمية في النصف الأول من العام، والعوامل الموسمية. وقد هدأت الضغوط المؤدية إلى انخفاض سعر الصرف في السوق غير الرسمية وتقلصت الفجوة بين سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي من ٦٥% في أغسطس إلى ٤٧% في منتصف نوفمبر. ونما الاحتياطي النقدي بنسبة ٨% على مدى الأشهر الستة الأولى من العام، وهو ما يتجاوز الهدف البالغ ٦,٢% المحدد ليونيو. وارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ١,٦ مليار دولار أمريكي وتجاوز صافي الاحتياطيات الدولية الهدف المقرر ليونيو. وكان أداء المالية العامة في النصف الأول من العام قوياً حيث ارتفعت الإيرادات بأكثر من ٦٠% مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي وكانت النفقات تتماشى مع الأهداف، وانخفض عجز الموازنة إلى ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي (مقابل ١,٢% العام الماضي). وبالتوازي مع ذلك، انخفض صافي الائتمان المقدم من البنك المركزي إلى الحكومة على مدى الأشهر الستة الأولى من العام.

غير أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به، وسوف نستند في الأشهر القادمة إلى التقدم الذي تحقق بالفعل. ومع وضع ذلك في الاعتبار، توصلنا إلى تفاهم مع خبراء صندوق النقد الدولي بشأن إطار منقح للاقتصاد الكلي للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤ والمدى المتوسط، وأجرينا تحديثًا للمعايير الكمية والأهداف الإرشادية لنهاية ديسمبر ٢٠١٤، وقمنا بتعديل مراحل المعيار الهيكلي في خطة إعادة هيكلة بنك أم درمان، نظرًا لأن إعداد الخطة سيستغرق وقتًا أطول مما كان متوقعًا من قبل (الجدولان ١ و ٢).

ولا نزال ملتزمين بتنفيذ مزيج السياسات المتفق عليه والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وسنقوم بما يلي:

(١) مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة الإيرادات واحتواء الإنفاق العام، مع توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وتخصيص قدر أكبر من الموارد للمشروعات الإنتاجية، و(٢) مواصلة موقفنا المتشدد للسياسة النقدية وتحسين آلية انتقال آثار السياسة النقدية، و(٣) معالجة الاختلالات الخارجية عن طريق ضمان المزيد من المرونة في سعر الصرف من خلال نظام التعويم الموجه لسعر الصرف، و(٤) تعزيز قدرة القطاع العام المالي.

ولا تزال أهدافنا الاقتصادية الكلية لعام ٢٠١٤ تتماشى إلى حد كبير مع توقعات المراجعة الأولى. ونتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٢,٩% نتيجة الانتعاش في الزراعة، واستخراج الذهب، واستمرار الأداء الجيد للصناعات التحويلية، والأداء القوي للصادرات، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية نتيجة تطبيق الإصلاحات. ونحن ملتزمون بما يلي: (١) تخفيض التضخم إلى نحو ٣٠% بحلول نهاية العام، بما يعكس الآثار المجتمعة لضبط أوضاع المالية العامة ومواصلة تشديد السياسة النقدية، فضلًا على تلاشي التأثير الأساسي لتعديلات أسعار الطاقة العام الماضي، و(٢) تخفيض عجز المالية العامة الكلي إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي، بما يعكس تحسن تحصيل الإيرادات واحتواء الإنفاق، و(٣) تضيق عجز الحساب الجاري إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي، على نحو يعكس تحسن مرونة سعر الصرف.

ونتيجة الجهود التي بذلناها لضبط الأوضاع، لا تزال الآفاق متوسطة المدى مواتية على الرغم من تأثيرها بالبيئة المحلية والخارجية الصعبة، وغياب التمويل الأجنبي الكبير، وأعباء الدين الذي يتعذر تحمله، والتأثير السلبي للعقوبات على الاقتصاد المحلي، والمعاملات عبر الحدود، والاستثمار الأجنبي. ويخيم على الآفاق الغموض بسبب التأثير السلبي واسع النطاق للعقوبات المفروضة على بنك تجاري دولي يُجري معاملات مع السودان، وهو ما يشكل عبئًا ثقيلًا على اقتصادنا وفي نهاية المطاف على الفقراء.

ولا يزال ضبط أوضاع المالية العامة حجر الزاوية للبرنامج. وعلى جانب الإيرادات، فنحن نمضي قدما في تنفيذ تدابير لزيادة الإيرادات على النحو الوارد في مذكرتي السياسات الاقتصادية والمالية المؤرختين مارس ويونيو. وعلى وجه الخصوص، فقد تحقق تقدم في ترشيد الإعفاءات الضريبية، وتعزيز امتثال دافعي الضرائب، وإعداد إطار يستخدم تدخلات التدقيق وغير التدقيق القائمة على المخاطر. وحققت لجنة الإصلاح الضريبي والجمركي تقدما في عملها، حيث انتهت من إعداد تقريرها بحلول أكتوبر وستُدرج توصياتها في موازنة عام ٢٠١٥. وعلى جانب النفقات، نواصل الالتزام بأهداف البرنامج الذي يتابعه الخبراء لهذا العام على الرغم من بعض التجاوزات المتعلقة بالسلع والخدمات وبشأن دعم الوقود بسبب الطقس الحار بشكل استثنائي، ونحن نعزز الإدارة المالية العامة على النحو الوارد في مذكرتي السياسات الاقتصادية والمالية المؤرختين مارس ويونيو. ونقوم باحتواء فاتورة الأجور وضمان تحسين عمليات شركة النفط المملوكة للدولة وقطاع الكهرباء. وقمنا بتوسيع نطاق التصنيف الاقتصادي المتوافق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ليشمل الولايات الست المتبقية، وإغلاق جميع حسابات الحكومة المركزية في البنوك التجارية ما عدا في المناطق التي لا توجد لبنك السودان المركزي فروع فيها.

وسنواصل موقفنا المتشدد للسياسة النقدية للسيطرة على الضغوط التضخمية. وفي هذا السياق، سنحافظ على هدفنا بشأن نمو الاحتياطي النقدي والبالغ ١٤,٧% لهذا العام، برغم تجاوز هذا الهدف في النصف الأول من العام، وسنضع حدا للتمويل النقدي لعجز المالية العامة عند ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي. ولتحقيق ذلك، سنقلل ضخ السيولة في الاقتصاد ونحتوي مشتريات الذهب المحلية بسعر السوق غير الرسمية، وإن كانت صادرات الذهب تشكل مصدرا مهما للنقد الأجنبي. وفي الوقت نفسه، سنواصل تعزيز استقلالية البنك المركزي وتحسين آلية انتقال آثار السياسة النقدية عن طريق: (١) تحسين التنسيق بين السياسات النقدية وسياسات المالية العامة، و(٢) تعزيز سوق المعاملات بين البنوك التجارية، و(٣) التوسع في عمليات السوق المفتوحة لتزويد البنوك التجارية بفرصة إعادة تدوير الأرصدة النقدية غير المستخدمة، و(٤) تخفيف القيود على حيازات البنوك التجارية من الأوراق المالية للحكومة والبنك المركزي للمساعدة في تطوير سوق لهذه الأوراق المالية وخفض السيولة الزائدة.

ولتحسين عمل القطاع المصرفي، فإننا نعمل على تطبيق أفضل الممارسات في مجال الرقابة المصرفية والتفتيش والإنفاذ، وتحديث الأدلة القائمة على المخاطر للرقابة خارج الموقع وفي الموقع؛ والحد من ملكية البنك المركزي المباشرة للبنوك، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للقطاع. وسنتهي من وضع خطة لإعادة هيكلة بنك أم درمان الوطني تماشيا مع توصيات التدقيق المستقل بحلول ديسمبر ٢٠١٤. ولتعزيز إطار الحوكمة في البلاد، قمنا بإصدار وتعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن شأن استمرار الموقف المتشدد للسياسة النقدية، وخفض عجز المالية العامة، وزيادة مرونة سعر الصرف أن يقلص الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق غير الرسمية. وتعكس الفجوة المستمرة بين هذين السعرين عدم كفاية العرض من النقد الأجنبي والمرونة المحدودة في سعر الصرف، إلى جانب غياب الدعم المالي الدولي. ونحن ندرك تماما الحاجة العاجلة إلى تقليص هذه الفجوة، ووضعنا تدابير لزيادة المرونة في معاملات النقد الأجنبي. وعلى وجه التحديد، تم السماح للبنوك التجارية ومكاتب الصرافة بتحديد سعر الصرف بحرية ضمن نطاقات تداول نظام التعويم الموجه، في حين تم السماح للمصدرين ببيع عائداتهم إلى أي مستورد بسعر متفق عليه. وابتداء من نهاية يونيو، بدأنا تصحيحا تدريجيا للسعر التأشيرى بهدف تحقيق التقارب بين سعر السوق الرسمية والسوق غير الرسمية. وكجزء من التزامنا بتعزيز المرونة، قمنا بتعديل سعر الصرف الرسمي بنسبة ٣% لتضييق الفجوة بين السعرين. وسوف يلي ذلك تعديلات منتظمة حسب الحاجة، وفقا لتطورات السوق من أجل الحفاظ على احتياطياتنا المحدودة من النقد الأجنبي والقدرة التنافسية للاقتصاد.

ولا نزال ملتزمين بتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز سياساتنا الاجتماعية، وتحديث إدارة الديون. وسوف يواصل برنامج الإصلاح التركيز على خفض تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال من أجل جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية. ونتخذ كذلك إجراءات لتحسين الشفافية والحوكمة. وسنواصل جهودنا لتنمية رأس المال البشري والحد من الفقر في إطار التقرير المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، وسوف ننتهي من إعداد تقرير كامل بدعم من الجهات المانحة الخارجية. وعلى وجه التحديد، إضافة إلى زيادة المساعدة لأكثر الأشخاص احتياجا، فإننا نقوم أيضا بتخصيص مزيد من الأموال للإنفاق الاجتماعي الأساسي، التي زادت بالفعل بما يتماشى مع الأهداف.

ولا تزال تسوية مشكلة أعباء الدين التي يتعذر تحملها هي الأولوية القصوى للحكومة. وفي هذا الصدد، نحن نشعر بخيبة أمل عميقة لعدم تقديم أي من الدائنين أو المجتمع الدولي حتى الآن لدعم يقابل الجهود الي بذلناها. وبالفعل، فقد استوفينا الشروط الفنية الرئيسية، بما في ذلك الحفاظ على أداء اقتصادي موثي امتد على مدار ١٣ برنامجا ناجحا من البرامج التي يتابعها الخبراء، والانتهاج من إعداد التقرير المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، ومطابقة سجلات ديوننا الخارجية مع الدائنين. ونحن نحث الدائنين والجهات المانحة والمجتمع الدولي على الاعتراف بجهودنا والتزامنا، كما يتضح من حفاظنا على الأداء

الإيجابي في إطار هذا البرنامج الذي يتابعه الخبراء والبرنامج السابق، واتخاذ إجراءات ملموسة وإيجابية نحو تخفيف أعباء الدين على قدم المساواة مع بلدان أخرى. وفي هذه الأثناء، نحن ملتزمون بما يلي: (١) تقليل الاقتراض بشروط غير ميسرة، والاقتراض بأقصى الشروط الميسرة قدر الإمكان، و (٢) مواصلة أداء مدفوعات ربع سنوية منتظمة لصندوق النقد الدولي يبلغ مجموعها ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار أمريكي في عام ٢٠١٤، وزيادتها إذا تحسنت قدرة السودان على الدفع.

وقد انقضى الموعد النهائي بموجب "الخيار الصفري" في سبتمبر ٢٠١٤، ووفقا للاتفاق كان من المفترض تقسيم الدين الخارجي بين السودان وجنوب السودان نظرا لعدم تقديم الدائنين والجهات المانحة والمجتمع الدولي التزامات قاطعة بتخفيف أعباء الدين. وأدى عدم تحرك المجتمع الدولي نحو تخفيف أعباء الدين إلى تكبد تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة على السودان، وقيد محاولاتنا لدفع النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وعلى الرغم من ذلك، في ضوء الأحداث الأخيرة في جنوب السودان، ومن أجل إعطاء الوقت للجنة الثلاثية (السودان وجنوب السودان والاتحاد الأفريقي) لتنفيذ استراتيجيتها بشأن التواصل، اتفقت الأطراف على تمديد هذا الموعد النهائي إلى سبتمبر ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، نعتمد: (١) مواصلة عملنا الفني، و (٢) تكثيف جهودنا المشتركة المبذولة من خلال اللجنة الثلاثية للتواصل مع المجتمع الدولي لضمان تخفيف أعباء الدين، و (٣) تكملة التواصل المشترك بتواصل ثنائي لتكثيف هذه العملية، وإبلاغ اللجنة الثلاثية بالجهود المبذولة في هذا الصدد.

وتلتزم حكومة السودان بإجراء حوار وطني شامل لتحقيق السلام القابل للاستمرار في السودان، على النحو المتوخى في الاتفاق الموقع في أديس أبابا في ٤ سبتمبر تحت رعاية فريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي.

ونحن نعتقد أن السياسات المنصوص عليها في هذه الوثيقة وفي مذكرتي السياسات الاقتصادية والمالية المذكورتين أعلاه كافية لتحقيق أهداف برنامجنا، ونحن على استعداد لاتخاذ أي إجراءات إضافية قد تصبح ضرورية لهذا الغرض. وسنتشاور مع خبراء الصندوق قبل أي تنقيح للسياسات الوارد وصفها في هذه الوثيقة وفي مذكرتي السياسات الاقتصادية والمالية المؤرختين مارس ويونيو، وفقا لسياسات الصندوق. وسوف نبقي على اتصال وثيق مع خبراء الصندوق ونوفر المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمراقبة التطورات الاقتصادية وتنفيذ السياسات في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء.

ونحن نصرح لصندوق النقد الدولي بنشر هذا الخطاب، ووثائق السياسات المتعلقة بالمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

/توقيع/

عبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم

محافظ بنك السودان المركزي

/توقيع/

بدر الدين محمود عباس

وزير المالية والاقتصاد الوطني



## الجدول ١- الأهداف الكمية، ٢٠١٣-٢٠١٤

٢٠١٣									٢٠١٤																													
ديسمبر			يناير			فبراير			مارس			أبريل			مايو			يونيو			يوليو			أغسطس			سبتمبر			أكتوبر			نوفمبر			ديسمبر		
مطلوبة للبرنامج الذي يتابعه الخبراء			معدلة			فعلية			معدلة			فعلية			معدلة			فعلية			معدلة			فعلية			معدلة			فعلية			معدلة			فعلية		
<b>المعايير الكمية</b>																																						
التمويل المحلي المقدم للحكومة المركزية (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية) /٢																																						
٣٨٦٨	...	٢٥١٨	٥٧٩	١١٩٨	١١٩٩	٢٢٠-	١١٤٩	١٠٥٩	٥٥٩٦																													
صافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية)																																						
١٥٢٤٩	...	١٣٩٨٨	١٣١٣١	١٣٦٩٠	١٣٦٩٠	١٣١٤٠	١٤٢٤٩	١٤٢٤٩	١٣٥٠٣																													
صافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية) /٣																																						
٤١٥٦٢	...	٣٩٢٦٩	٣٨٢٠٥	٣٨٢٠٦	٣٨٢٠٦	٥٣٣٤١	٥٣٢٩٧	٥٣٢٩٧	٥١٦٩٩																													
صافي الاحتياطيات الدولية (حد أدنى؛ بملايين الدولارات الأمريكية) /٢																																						
٤٤٥	...	٣٧٧	٣٧٤	٣٠٧	٣٠٧	٢٦٧	٣٩٠	٤٠٥	٣٥٥																													
تعاقدات أو ضمانات الحكومة أو البنك المركزي بشأن دين خارجي طويل الأجل بشروط غير ميسرة (حد أقصى؛ بملايين الدولارات الأمريكية) /٤																																						
٦٠٠	١٤٧	٦٠٠	١٤٧	٦٠٠	٦٠٠	٤٧	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠																													
تراكم متأخرات الإنفاق المحلي في موازنة الحكومة المركزية (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية)																																						
٠	...	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠																													
١٠,٠	٧,٥	٧,٥	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٦																													
<b>الأهداف الإرشادية</b>																																						
الإيرادات الضريبية (حد أدنى؛ بملايين الجنيهات السودانية)																																						
٢٦٦٧٦	...	١٨١٧٣	١١٨٩١	١١٥٦٢	١١٥٦٢	٥٧٤٦	٥٢٩٥	٥٢٩٥	١٩٤٢٧																													
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى؛ بملايين الجنيهات السودانية)																																						
٢٠٠٠	...	١٠٨٠	٦٩٥	٦٨٨	٦٨٨	٢٩٦	٥٠٠	٥٠٠	٥٨٠																													
١٥	...	٩	٨	٦	٦	٣	٦	٦	٢٠																													
العجز الأولي غير النفطي (حد أقصى؛ بملايين الجنيهات السودانية) /٢																																						
٦٤٩٦	...	٦١٧٢	٣٤٦٢	٤١٢١	٤١٢٢	١٩٣٠	١٧٤٣	١٧٤٣	٨٣٧٧																													

١/مبالغ متراكمة من بداية العام.

٢/ رهنا بعامل التعديل لمراعاة اختلاف الرسوم المتعلقة بالنفط والترتيب المالي الانتقالي من نقل النفط الخام من جمهورية جنوب السودان عن الرسوم المتوخاة في البرنامج.

٣/ تحسب باستخدام سعر الصرف المحدد في البرنامج. عُمل تعريف صافي الأصول المحلية لهدف نهاية يونيو؛ راجع مذكرة التفاهم الفنية (المرفق الثاني). ووصل صافي الأصول المحلية في مارس ٢٠١٤

إلى ٣٧٠٩١ مليون جنيه سوداني على أساس التعريف المعدل.

٤/ معيار مستمر.

## الجدول ٢ - الإجراءات والتدابير الهيكلية المسبقة في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء لعام ٢٠١٤

المعايير	التاريخ المستهدف	السبب الاقتصادي الكلي	الحالة
<b>الإجراءات المسبقة لطلب البرنامج الذي يتابعه الخبراء</b>			
١- اعتماد موازنة عام ٢٠١٤ بصورة تتوافق مع البرنامج الذي يتابعه الخبراء.		دعم ضبط أوضاع المالية العامة.	استوفيت.
٢- توحيد أسعار صرف بنك السودان المركزي.		إزالة التشوهات في سوق الصرف وكفالة مرونة أسعار الصرف مستقبلاً.	استوفيت.
<b>التدابير الهيكلية</b>			
<b>السياسة الضريبية</b>			
١- إعفاءات ضريبة القيمة المضافة.	يونيو ٢٠١٤	زيادة الإيرادات الضريبية	انتهت لجنة الإصلاح الضريبي والجمركي من إعداد تقريرها في أكتوبر.
<b>إدارة الإيرادات</b>			
٢- استكمال واعتماد دليل للتحقق القائم على المخاطر وتدخلات بخلاف التدقيق.	سبتمبر ٢٠١٤	تعزيز إنتاجية ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل.	تم تعميم دليل التدقيق على الإدارات في يونيو. وبدأ التدريب على استخدام الدليل في سبتمبر.
٣- تعزيز الإجراءات الجزائية لممولي الضرائب غير الممتثلين.	ربيع سنويا	تعزيز الإدارة الضريبية.	انتهت لجنة الإصلاح الضريبي والجمركي من إعداد تقريرها في أكتوبر.
<b>سياسة الإنفاق</b>			
٤- وضع آلية مرنة لتسعير الوقود بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي.	ديسمبر ٢٠١٤	تحسين كفاءة وتوجيه الإنفاق الجاري.	تقوم السلطات بمراجعة تقرير المساعدة الفنية بتاريخ مارس ٢٠١٤.
<b>الإدارة المالية العامة</b>			
٥- توسيع نطاق التتويج الاقتصادي المتوافق مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ ليشمل الولايات الست المتبقية، ومراقبة جودة واتساق التتويج المطبق على مستوى الولايات.	سبتمبر ٢٠١٤	تحسين تتويج الموازنة وإعداد تقارير المالية العامة.	استوفيت.
٦- إعداد إطار للمالية العامة متوسط الأجل يتضمن أهدافاً مالية مجملة وتوقعات بشأن الإيرادات والنفقات حسب الفئات الاقتصادية الرئيسية لفترة ثلاث سنوات.	ديسمبر ٢٠١٤	تعزيز تخطيط الموازنة وإعدادها.	يجري تصميم إطار المالية العامة متوسط الأجل بمساعدة فنية من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط منذ أغسطس ٢٠١٤.
٧- إغلاق جميع حسابات الحكومة المركزية في البنوك التجارية (ما عدا في المناطق التي لا توجد للبنك المركزي فروع فيها).	يونيو ٢٠١٤	تحسين إدارة النقدية.	استوفيت.
<b>القطاع المالي</b>			
٨- إعداد خطة محددة المدة لإعادة هيكلة بنك أم درمان تمسحياً مع توصيات التدقيق المستقل.	ديسمبر ٢٠١٤	الحد من المخاطر الناشئة عن القطاع المالي.	قيد الإعداد.
<b>مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب</b>			
٩- صدور القانون المعدل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناء على توصيات المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق في ديسمبر ٢٠١٣ بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	سبتمبر ٢٠١٤	دعم جهود مكافحة الفساد وتحسين استقرار القطاع المالي والاندماج في النظام المالي العالمي.	استوفيت.

## المرفق الأول – مذكرة تفاهم فنية

١- تضع مذكرة التفاهم الفنية هذه إطار مراقبة أداء السودان في البرنامج الذي يتابعه الخبراء لعام ٢٠١٤. وتحدد المعايير الكمية والأهداف الإرشادية والقواعد المعيارية الهيكلية التي سيعتمد عليها كأساس في متابعة تنفيذ البرنامج. وإضافة إلى ذلك، تحدد المذكرة الشروط والإطار الزمني لنقل البيانات التي ستمكّن خبراء الصندوق من تقييم تنفيذ البرنامج وأدائه.

٢- ويعتمد البرنامج على سبعة معايير كمية ربع سنوية وأربعة أهداف إرشادية يتعين بلوغها بنهاية مارس ٢٠١٤ ونهاية يونيو ٢٠١٤ ونهاية سبتمبر ٢٠١٤ ونهاية ديسمبر ٢٠١٤.

٣- والمعايير الكمية هي:

- (١) حد أقصى للتمويل المحلي للحكومة المركزية؛
- (٢) حد أقصى لصافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية؛
- (٣) حد أقصى لصافي الأصول المحلية للبنك المركزي؛
- (٤) حد أدنى لتراكم صافي الاحتياطات الدولية لبنك السودان المركزي؛
- (٥) حد أقصى للقروض الخارجية الجديدة بشروط غير ميسرة التي تقوم الحكومة أو البنك المركزي بالتعاقد عليها أو ضمانها؛
- (٦) حد أقصى لمتأخرات النفقات في موازنة الحكومة المركزية؛
- (٧) حد أدنى للمدفوعات التي تسدد للصندوق.

٤- والأهداف الإرشادية هي:

- (١) حد أدنى للإيرادات الضريبية؛
- (٢) حد أقصى لنمو الاحتياطي النقدي؛
- (٣) حد أدنى للإنفاق الاجتماعي؛
- (٤) حد أقصى للعجز الأولي غير النفطية.

٥- وتخضع بعض هذه الأهداف لمؤشرات تعديل. وترد فيما يلي تعاريف هذه المتغيرات ومؤشرات التعديل. وتُعرض جميع المعايير الكمية والقواعد المعيارية الهيكلية في الجدولين ١ و ٢ في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية.

## تعريف

٦- يعرف صافي الأصول المحلية لبنك السودان المركزي بأنه الاحتياطي النقدي مخصوماً منه صافي الأصول الأجنبية لبنك السودان المركزي، مخصوماً منه حسابات إعادة التقييم. ويعرف صافي الأصول الأجنبية لبنك السودان المركزي بأنه الأصول الأجنبية مخصوماً منها الخصوم الأجنبية. وتتألف الأصول الأجنبية من الحسابات النشطة والأصول الأجنبية الأخرى لبنك السودان المركزي. وتتألف الخصوم الأجنبية من البنود التالية: استخدام بنك السودان المركزي للائتمان المقدم من الصندوق، ورسوم التأخر في سداد مدفوعات الصندوق في مواعيدها المقررة، والخصوم المستحقة لمنظمات دولية أخرى، والخصوم قصيرة الأجل، والخصوم الأجنبية الأخرى. وتكون حسابات إعادة التقييم على النحو المبين في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي.

٧- ويعرف صافي الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية بأنه الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية مخصوماً منه مجموع ودائع الحكومة المركزية. وتشمل ودائع الحكومة المركزية جميع حسابات الوزارات والهيئات التنفيذية تحت سيطرة الحكومة.

٨- ويشمل الائتمان المقدم من بنك السودان المركزي إلى الحكومة المركزية السلف المؤقتة، مضافاً إليها حيازة البنك المركزي من شهادات المشاركة الحكومية وذكوك الاستثمار الحكومية، مضافاً إليها مطالبات البنك المركزي طويلة الأجل على الحكومة المركزية؛

- تشمل الحكومة المركزية جميع حسابات الوزارات والهيئات التنفيذية الخاضعة لسيطرة الحكومة (المناظرة للمجموعة رقم ١١ والمجموعة رقم ١٢ وبعض حسابات المجموعة رقم ١٩ في دفتر الأستاذ العام لبنك السودان المركزي)، وصناديق الزكاة (المسجلة ضمن المجموعة رقم ١٣) والودائع الهامشية التي تودعها الحكومة المركزية لدى بنك السودان المركزي مقابل خطابات ائتمان يصدرها بنك السودان المركزي. ويشمل هذا التعريف جميع الحسابات المتصلة بالنفط التي تسيطر عليها الحكومة (مثل حساب المدخرات النفطية).

٩- ويقصد بصافي الاحتياطيات الدولية إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية الرسمية الكلية في الحسابات النشطة مطروحاً منه الخصوم الرسمية قصيرة الأجل. ويشمل إجمالي الأصول الاحتياطية الأصول المحتفظ بها في حسابات لدى بنوك مراسلة في الخارج، وأوراق البنكنوت بالعملة الأجنبية في خزائن البنك المركزي، والذهب النقدي والحيازات من وحدات حقوق السحب الخاصة. وتشمل الخصوم قصيرة الأجل الخصوم الأجنبية، مخصوماً منها اتفاقات المقايضة والمدفوعات والخصوم لأجل على غير المقيمين، على النحو المبلغ في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي.<sup>١</sup>

١٠- ولتقييم أهداف البرنامج، تُحسب قيم البنود المقومة بالعملة الأجنبية المكافئة للجنيه في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي على أساس سعر الصرف المحدد في البرنامج وهو ٥,٦٧٢ جنيهاً سودانية مقابل الدولار، و٨,٧٠٨ جنيهاً سودانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة. وبالنسبة للعملات بخلاف وحدات حقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي، ستنبت أسعار الصرف التقاطعية في البرنامج مقابل الدولار حسب الوضع في نهاية مارس ٢٠١٤.

<sup>١</sup> تتعلق هذه الخصوم بديون حكومية غير مسددة يعود تاريخها إلى السبعينات والثمانينات.

١١- ويعرّف التمويل المحلي للحكومة المركزية بأنه مجموع صافي الاقتراض المحلي للحكومة المركزية، بما في ذلك صافي الاقتراض من الجهاز المصرفي (متضمنا شهادات المشاركة الحكومية وصكوك الاستثمار الحكومية)، وصافي مبيعات شهادات المشاركة الحكومية وصكوك الاستثمار الحكومية خارج الجهاز المصرفي، والصكوك (أي طلبات الشراء الدائم، وخطابات الضمانات،<sup>٢</sup> والسندات، وما إلى ذلك)، وإيرادات الخصخصة (صافي الاقتناء الجديد للأصول المالية)، والإيرادات المتأتية من التأجير، وتراكم المتأخرات الحكومية المحلية، والسحب من الودائع النقدية الحكومية لدى بنك السودان المركزي.

١٢- ويعرّف رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي للحكومة المركزية بأنه الإيرادات غير النفطية<sup>٣</sup> مخصوما منها النفقات غير النفطية<sup>٤</sup> ما عدا صافي مدفوعات الفائدة (مدفوعات الفائدة مخصوما منها متحصلات الفائدة) بصورة تراكمية منذ بداية السنة التقويمية.

• يخفّض الحد الأدنى لرصيد المالية العامة الأولي غير النفطي الوارد في الجدول ١ بقيمة الزيادة في القروض المقدمة للمشروعات أو إلى الموازنة مقارنة بافتراضات البرنامج. ويرفع الحد الأدنى لرصيد المالية العامة الأولي غير النفطي الوارد في الجدول ١ بقيمة النقص في القروض المقدمة للمشروعات مقارنة بافتراضات البرنامج.

١٣- ولأغراض هذا البرنامج، يرد تعريف الدين في النقطة رقم ٩ من قرار المجلس التنفيذي رقم ١٢٢٧٤ بصيغته المنقحة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٩ (القرار رقم ١٤٤١٦-١٠٩/٠٩).

• ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يُقصد بمصطلح "الدين" خصما جاريا، أي ليس أنه احتماليا، ينشأ في إطار ترتيب تعاقدي من خلال تقديم القيمة في صورة أصول (بما في ذلك العملات) أو خدمات، ويتعين فيه على الملتزم سداد قسط أو أكثر من المدفوعات في صورة أصول (بما في ذلك العملات) أو خدمات، في تاريخ أو تواريخ ما في المستقبل؛ وتغطي هذه المدفوعات قيمة المبلغ الأصلي و/أو خصوم الفائدة التي يجري تحملها وفقا للعقد. ويمكن أن تتخذ الديون عدة أشكال أبرزها:

(١) القروض، أي السلف النقدية التي يقدمها المقرض للملتزم على أساس تعهد بأن يقوم الملتزم بسداد هذه الأموال في المستقبل (بما في ذلك الودائع والسندات وسندات الدين غير المضمون والقروض التجارية وائتمانات المشترين) والمبادلات المؤقتة للأصول المكافئة للقروض المعززة بضمانات

<sup>٢</sup> تُصدر الحكومة هذه الضمانات لتمويل الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري ويمكن أن يُصادق عليها في بعض الحالات بنك السودان المركزي.

<sup>٣</sup> تشمل إيرادات النفط على الإتاوات، والضرائب على دخل النفط، وتحويلات الأرباح المتصلة بالنفط، والدخل من حصة ملكية الدولة في قطاع النفط (بما في ذلك الأرباح الموزعة لشركات النفط الوطنية)، والضرائب على صادرات النفط، والمتحصلات المتأتية من منح حقوق الاستكشاف، ورسوم التوقيع.

<sup>٤</sup> تشمل نفقات النفط على استثمار الحكومة في قطاع النفط وأي نفقات جارية متصلة بذلك، والنفقات النفطية الجارية الأخرى، والتحويلات إلى شركات النفط الوطنية.

كاملة يتعين على الملتزم بموجبها سداد الأموال والقيام عادة بدفع فوائد، عن طريق إعادة شراء الضمان من المشتري في المستقبل (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

(٢) انتمانات الموردين، أي العقود التي يسمح بموجبها المورد للملتزم بإرجاء سداد المدفوعات إلى وقت ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات؛

(٣) عقود التأجير، أي ترتيبات تقدم بموجبها ملكية عقارية يكون للمستأجر حق استخدامها لفترة أو فترات محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر الافتراضي المتوقع للعقار، مع احتفاظ المؤجر بصك الملكية. ولأغراض هذه المبادئ التوجيهية، يكون الدين هو القيمة الحاضرة (وقت نشوء علاقة الإيجار) لجميع مدفوعات الإيجار المتوقع سدادها خلال فترة الاتفاق ويستبعد منه المدفوعات التي تغطي تشغيل الملكية العقارية أو تصليحها أو صيانتها.

- وحسب تعريف الدين الوارد في النقطة (١) أعلاه، تدخل في تعريف الدين المتأخرات والجزاءات والتعويضات المقررة بحكم قضائي التي تنشأ عن عدم سداد المدفوعات المنصوص عليها في الالتزام التعاقد الذي يشكل ديناً. ولا ينشأ دين من عدم سداد مدفوعات تتعلق بالالتزام لا يعتبر ديناً بموجب هذا التعريف (مثل الدفع عند التسليم).

١٤- ويطبَّق حد أقصى للدين الخارجي بشروط غير ميسرة على عقود القطاع العام والضمانات المقدمة منه بشأن الاقتراض بشروط غير ميسرة من غير مقيمين بأجال استحقاق أصلية تبلغ عاماً أو أكثر. وينطبق هذا الحد الأقصى على الديون والالتزامات المتعاقد عليها أو المضمونة والتي لم يتم الحصول على قيمتها بعد. وينطبق ذلك على الدين الخاص الذي تقدم له ضمانات رسمية والذي يشكل بالتالي خصماً احتمالياً للقطاع العام.

- يتألف القطاع العام من الحكومة المركزية والبنك المركزي والمؤسسات العامة غير المالية (المؤسسات والهيئات التي تحتفظ الحكومة فيها بحصة مهيمنة - أي تمتلك عادة أكثر من ٥٠% من الأسهم، ولكنها غير موحدة في الموازنة) وغيرها من كيانات القطاع الرسمي.

- ولأغراض البرنامج، ينشأ ضمان الدين عن أي التزام قانوني صريح يتعهد فيه القطاع العام بخدمة دين ما في حالة امتناع المدين عن سداده (بما في ذلك المدفوعات النقدية أو العينية)، أو عن أي التزام قانوني أو تعاقدى ضمني يتعهد فيه القطاع العام بتمويل أي تقصير من جانب المدين في سداد الدين جزئياً أو كلياً.

١٥- ولأغراض البرنامج، يكون الدين بشروط ميسرة إذا كان يتضمن عنصر منحة لا تقل عن ٣٥%، يُحسب على النحو التالي: يكون عنصر المنحة في الدين هو الفرق بين القيمة الحاضرة للدين وقيمه الاسمية، التي يعبر عنها كنسبة مئوية من قيمة الدين الاسمية. وتُحسب القيمة الحاضرة للدين في تاريخ التعاقد عليه بخفض أقساط المدفوعات المستقبلية لخدمة الدين

المستحقة على هذا الدين. وتُحسب درجة تيسير الدين باستخدام سعر خصم قدره ٥%. ويمكن الاطلاع على طريقة حساب درجة التيسير في الموقع الإلكتروني [www.imf.org](http://www.imf.org).

١٦- وتعرّف متأخرات الإنفاق في موازنة الحكومة المركزية بأنها المدفوعات المدرجة في موازنة الحكومة المركزية المستحقة لمقيمين والمحددة بالتزامات تعاقدية والتي تظل غير مسددة لفترة ٩٠ يوما بعد موعد استحقاقها. وحسب هذا التعريف، يقصد بتاريخ الاستحقاق التاريخ الذي تستحق فيه مدفوعات الدين المحلي بناء على الاتفاق التعاقدية ذي الصلة، مع مراعاة فترات السماح المنصوص عليها في التعاقد.

١٧- وتعرّف النقود بمعناها الواسع بأنها مجموع العملة المحلية المتداولة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب لدى البنوك، والودائع لأجل والودائع الادخارية. ويدخل في تعريفها أيضا الودائع القابلة للتحويل والودائع الهامشية مقابل خطابات الائتمان التي تودعها حكومات الولايات والحكومات المحلية والمؤسسات العامة غير المالية والقطاع الخاص غير المصرفي لدى بنك السودان المركزي.

١٨- ويعرّف الاحتياطي النقدي بأنه مجموع العملة المحلية المتداولة خارج البنوك، ومجموع احتياطات البنوك (الإلزامية والزائدة)، والودائع لدى بنك السودان المركزي المتضمنة في النقود بمعناها الواسع.

١٩- ويقرر البرنامج حدا أدنى للإنفاق الاجتماعي ذي الأولوية للحكومة المركزية. ولأغراض البرنامج، يعرّف الإنفاق الاجتماعي ذو الأولوية للحكومة بأنه إنفاق الحكومة المركزية على برنامج المزايا الاجتماعية الذي يشمل التحويل النقدي والإنفاق على التأمين الصحي وعلى الرعاية الصحية الأولية ودعم الطلاب.

٢٠- ويعرّف الترتيب المالي الانتقالي على غرار تعريفه في اتفاق سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان ويتألف من التحويلات المالية التي تدفعها حكومة جنوب السودان والتي يبلغ مجموعها ٣,٠٢٨ مليار دولار. ويُعبّر عن هذه المدفوعات بقيمة البرميل (١٥ دولارا للبرميل)، على أساس توقع جنوب السودان أن يبلغ إنتاج النفط ١٥٢ ألف برميل يوميا في المتوسط. فإذا زاد الإنتاج على هذا المستوى، تسدد المدفوعات بالسعر المتفق عليه إلى أن تبلغ قيمة المدفوعات التراكمية ٣,٠٢٨ مليارات دولار.

٢١- وتعرّف رسوم عبور النفط التي تسدها حكومة جنوب السودان في اتفاق في سبتمبر ٢٠١٢ بأنها الرسوم التي تدفعها حكومة جنوب السودان مقابل تصدير نبتها باستخدام خطوط الأنابيب والبنية التحتية النفطية للسودان. وهذه الرسوم: (١) تبلغ في المتوسط ٩,١ دولارات للبرميل، لا تستحق الحكومة منها إلا ٦,٩ دولارات للبرميل (بما في ذلك حصة الحكومة في الأنابيب ومرافق المعالجة) بينما يُستحق الباقي لشركات النفط، و(٢) ستطبق طوال فترة الأعوام الثلاثة ونصف العام كاملة ويعاد التفاوض بشأنها فيما بعد.

٢٢- وتعرّف رسوم عبور النفط التي تدفعها شركات النفط بأنها حصة الحكومة في الرسوم التي تسدها شركات النفط العاملة في جنوب السودان مقابل تصدير نبتها باستخدام خطوط الأنابيب والبنية التحتية النفطية للسودان.

## مؤشرات التعديل

٢٣- يطبَّق مؤشر تعديل على رسوم عبور النفط التي تدفعها حكومة جنوب السودان وشركات النفط والرسوم المستحقة بموجب الترتيب المالي الانتقالي مقابل نقل النفط الخام من جنوب السودان. ويستند إجمالي الإيرادات الحكومية المذكور في البرنامج إلى افتراضات البرنامج بشأن رسوم عبور النفط والرسوم المستحقة بموجب الترتيب المالي الانتقالي مقابل نقل النفط من جنوب السودان. وتمثل الإيرادات المستحقة القيمة التراكمية للتدفقات الداخلة من الإيرادات الحكومية على أساس الشحنات الفعلية بالأسعار الدولية الجارية (تسليم ظهر السفينة في بورسودان).<sup>٥</sup> ويتم الحصول على القيمة المعادلة بالعملة المحلية للفرق بالدولار بين الرسوم المفترضة في البرنامج والرسوم المستحقة عن عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي، اللازمة لحساب مؤشر التعديل، بمضاعفة الفرق بالدولار في متوسط أسعار الصرف الشهرية السائدة خلال الفترة المعنية.

ويبين الجدول أدناه القيمة التي يفترضها البرنامج لرسوم عبور النفط والرسوم المستحقة بموجب الترتيب المالي الانتقالي.

٢٠١٤				
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
فعلي	فعلي	البرنامج	البرنامج	
(بملايين الدولارات الأمريكية، قيمة تراكمية من بداية العام)				
٧٣,٠	١٥١,٩	٢٤٧,٥	٣٤٣,١	رسوم عبور النفط التي تدفعها حكومة السودان وشركات النفط
١١٤,٠	٢٣٧,٢	٣٤٨,٦	٤٦٠,٠	الترتيب المالي الانتقالي
١٨٧,٠	٣٨٩,١	٥٩٦,١	٨٠٣,٠	المجموع (رسوم عبور النفط + الترتيب المالي الانتقالي)

وسيعمل مؤشر التعديل على النحو التالي:

- إذا كانت رسوم عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي المستحقة أقل من القيمة المفترضة في البرنامج، تُرفع القيم المستهدفة في البرنامج للتمويل المحلي للحكومة المركزية والعجز الأولي غير النفطي بنسبة ٢٥% من القيمة المعادلة بالعملة المحلية للفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج. وتُخفَّض قيمة صافي الاحتياطات الدولية المستهدفة في البرنامج بنسبة ٢٥% من الفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج.
- إذا كانت رسوم عبور النفط والترتيب المالي الانتقالي المستحقة أعلى من القيمة المفترضة في البرنامج، تُخفَّض القيمة المستهدفة في البرنامج للتمويل المحلي للحكومة المركزية والعجز الأولي غير النفطي بالقيمة المعادلة بالعملة المحلية للفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج. وتُرفع قيمة صافي الاحتياطات الدولية المستهدفة في البرنامج بمقدار الفرق بين القيمة المستحقة والقيمة المفترضة في البرنامج.

<sup>٥</sup> على أساس البيانات التي تعدها وزارة المالية والاقتصاد الوطني شهريا.



٢٤- وتعرّف المدفوعات المؤداة للصندوق بأنها أقساط ربع سنوية لا تقل قيمة القسط الواحد عن ٢,٥ مليون دولار أمريكي.

### مراقبة البرنامج

٢٥- شكلت السلطات السودانية لجنة لمراقبة البرنامج تتألف من عدد من كبار المسؤولين في وزارة المالية ووزارة البترول وبنك السودان المركزي وهيئات معنية أخرى. ومُنح الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي وضع مراقب في هذه اللجنة. وتتولى اللجنة مسؤولية مراقبة أداء البرنامج، والتوصية باستجابات السياسات، وإبلاغ الصندوق بانتظام عن التقدم الذي يحرزه البرنامج، وإحالة المستندات الداعمة اللازمة لتقييم المعايير. وتوافي اللجنة الصندوق بتقرير شهري عن تقدم سير البرنامج خلال أربعة أسابيع من نهاية كل شهر تستخدم فيه آخر البيانات المتاحة.

### إبلاغ البيانات

٢٦- يتضمن الجدول التالي إطار الإبلاغ المنفق عليه. وتقدم البيانات بقدر الإمكان بالشكلين المطبوع والإلكتروني إلى المكتب المحلي لصندوق النقد الدولي.

التوقيت (خلال الفترة المحددة)	تواتر البيانات	وصف البيانات	نوع البيانات	الهيئة القائمة بالإبلاغ
خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر	شهري	ميزانية عمومية مفصلة لبنك السودان المركزي	الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي	بنك السودان المركزي
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	الميزانية العمومية للجهاز المصرفي والميزانية العمومية الموحدة للبنوك التجارية	المسح النقدي	
خلال أسبوع واحد من نهاية كل شهر	شهري	بيانات التدفقات النقدية بالنقد الأجنبي، بما في ذلك مبيعات ومشتريات غرفة التعامل في بنك السودان المركزي	التدفقات النقدية للنقد الأجنبي	
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل ربع سنة	شهري	كفاية رأس المال؛ وتكوين الأصول وجودتها بما في ذلك القروض المتعثرة؛ والربحية؛ والسيولة؛ والمراكز المفتوحة بالنقد الأجنبي؛ والامتثال للمعايير الاحترازية	المؤشرات المصرفية	
خلال شهرين من نهاية كل ربع سنة	ربع سنوي	التكوين المفصل (أحجام وقيم الصادرات والواردات، والمعاملات غير المرئية، وجداول ميزان المدفوعات ربع السنوية).	ميزان المدفوعات	
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل ربع سنة	ربع سنوي	تعاقبات أو ضمانات الحكومة والبنك المركزي والشركات المملوكة للحكومة على الديون الخارجية متوسطة الأجل وطويلة الأجل	الدين الخارجي	
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	المبالغ المنصرفة والمسددة (١) في المواعيد المقررة، و(٢) الفائدة الفعلية والمبلغ الأصلي للديون المستحقة على الحكومة والبنك المركزي والشركات المملوكة للحكومة، حسب الدائن		
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	الإيرادات والنفقات والتمويل وفقا لنظام دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١	عمليات الحكومة المركزية	وزارة المالية والاقتصاد الوطني
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	الأرصدة في نهاية الشهر، والإصدارات والمدفوعات المسددة شهريا، لجمع أدوات الدين المحلي: شهادات المشاركة الحكومية و صكوك الاستثمار الحكومية والقروض والسلف المقدمة من الجهاز المصرفي، والسندات، وخطابات الضمان، وطلبات الشراء الدائم، والحسابات مستحقة الدفع (بما في ذلك المتأخرات) والجدول الزمني لاستهلاك الدين	الدين المحلي للحكومة المركزية	
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	الإلتفاق على التعليم والصحة والتدريب	الإلتفاق الاجتماعي	
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	المنح المنصرفة، والقروض التي تقوم الجهات المانحة بصرفها وسدادها (المبلغ الأصلي والفائدة) مع تقسيم المنح الأجنبية المقدمة للموازنة والمقدمة للمشروعات	الدعم الخارجي	

خلال أسبوع واحد من نهاية كل شهر	شهري	تشمل بيانات مفصلة والتضخم في أسعار المنتجات المستوردة	مؤشر أسعار المستهلكين	الجهاز المركزي للإحصاء
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	بيانات الشحنات، مع تصنيف النفط حسب نوع المزيج وتحديد التاريخ والكمية والأسعار والقيم بالدولار الأمريكي والجنيه السوداني	رسوم عبور النفط/الترتيب المالي الانتقالي، من جنوب السودان	وزارة المالية والاقتصادي الوطني/وزارة النفط
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	الإنتاج حسب المربع؛ وحصة السودان والشركاء الأجانب؛ والأسعار والقيم (بملايين الدولارات)، وتكاليف الاستثمار والإنتاج حسب المربع	النفط الخام	
خلال ٣٠ يوما من نهاية كل شهر	شهري	المبيعات مصنفة حسب مصافي التكرير مع تحديد التاريخ والكمية والأسعار والقيم بالدولار الأمريكي والجنيه السوداني	المبيعات لمصافي التكرير	
خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر	شهري	أحجام وأسعار الإنتاج، واستهلاك و واردات البنزين ووقود الديزل وزيت الوقود وزيت محركات الطائرات والكيروسين والغاز النفطي المسال (راجع النموذج القياسي المرفق).	مصافي التكرير	
خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر	شهري	صافي دخل هيئة الموانئ البحرية السودانية (بما في ذلك الدخل المشتق من صادرات منتجات البترول)، راجع النموذج القياسي.	تحويلات صافي الدخل التشغيلي إلى الخزنة	



## السودان

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤  
والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء - مرفق  
المعلومات

٢١ نوفمبر ٢٠١٤

إعداد  
إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى  
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

### المحتويات

- ٢ العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- ٦ العلاقات مع البنك الدولي
- ٩ العلاقات مع بنك التنمية الإفريقي
- ١٢ قضايا إحصائية

## العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ أكتوبر ٢٠١٤)

حالة العضوية: انضم إلى عضوية الصندوق في ٥ سبتمبر ١٩٥٧؛ وقبل الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

## حساب الموارد العامة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
١٠٠,٠٠	١٦٩,٧٠	الحصة
٢٠١,٤٢	٣٤١,٨٠	حيازات الصندوق من العملة (بسر الصرف)
٠,٠١	٠,٠١	مركز شريحة الاحتياطي
		إدارة حقوق السحب الخاصة
% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
١٠٠,٠٠	١٧٧,٩٩	صافي المخصصات التراكمية
٧٠,٣٦	١٢٥,٢٤	الحيازات

## عمليات الشراء والقروض القائمة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
٦٥,٥٨	١١١,٢٨	اتفاقات استبعاد ائتماني
٣٤,٩٠	٥٩,٢٣	صندوق استئماني
٣٥,٨٤	٦٠,٨١	اتفاقات ممددة

## آخر الاتفاقات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ الموافق عليه	المبلغ المسحوب
استعداد ائتماني	٢٥ يونيو ١٩٨٤	٢٤ يونيو ١٩٨٥	٩٠,٠٠	٢٠,٠٠

## المدفوعات المتوقعة سدادها للصندوق

(بملايين حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

غير مسددة	المقبلة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٣١ أغسطس
٢٣١,٣٢	٧٤٦,٣٧	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٣
٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٦٢
٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩	٩٧٧,٦٩
المبلغ الأصلي	الرسوم/الفائدة	المجموع					

## ترتيب سعر الصرف

العملة القانونية هي الجنيه السوداني، الذي حل محل الدينار السوداني في منتصف عام ٢٠٠٧ بسعر تحويل يبلغ جنيهه سوداني مقابل ١٠٠ دنانير سودانية. ويطبق السودان نظام التعويم الموجه بحكم القانون ونظام آخر موجه لسعر الصرف بحكم الواقع. وبالتالي هناك سعران رسميان للصرف. أولاً، هناك السعر "التأشيرى" الذي يحدده البنك المركزي. وثانياً، هناك سعر "رسمي" يحدده البنك المركزي في نطاق  $\pm 4\%$  من سعر الصرف التأشيرى، ويطبق على المعاملات الحكومية. وبقل الآن الفرق بين السعرين "الرسمي" و"التأشيرى" عن  $2\%$ . وعلى البنوك التجارية ومكاتب الصرافة أن تحدد أسعارها في نطاق  $\pm 4\%$  من سعر الصرف التأشيرى. وفي الواقع العملي، تنفذ البنوك التجارية معاملاتها بسعر في الجزء الأعلى من هذا النطاق.

ولا يزال السودان يطبق التدابير التالية والتي تدخل ضمن نطاق اختصاص الصندوق بموجب المادة الثامنة، القسمان ٢ و٣: (١) قيد على الصرف ينشأ من قيود الحكومة على توافر النقد الأجنبي وتخصيص النقد الأجنبي لبنود معينة ذات أولوية، و(٢) ممارسة تعدد أسعار الصرف وقيد على الصرف نتيجة تحديد سعر صرف رسمي (سعر بنك السودان المركزي) لاستخدامه في جميع معاملات الصرف الحكومية والذي يختلف في الواقع العملي بأكثر من  $2\%$  عن السعر الذي تستخدمه البنوك التجارية، و(٣) ممارسة تعدد أسعار الصرف وقيد على الصرف ناشئ من الفروق الكبيرة بين سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي وسعر الصرف في السوق الموازية نتيجة الحد الذي يضعه البنك المركزي على إتاحة النقد الأجنبي وهو ما يوجه المعاملات الدولية الجارية إلى السوق الموازية، و(٤) قيد على الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف نتيجة شرط تفرضه الحكومة بشأن الهامش النقدي الإلزامي لمعظم الواردات.

وتُعقد مشاورات المادة الرابعة مع السودان على أساس دورة زمنية اعتيادية تبلغ مدتها ١٢ شهراً. واختتم المجلس التنفيذي آخر مناقشات في إطار مشاورات المادة الرابعة في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٣.

## المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي

أجري العمل في إطار برنامج تقييم القطاع المالي من ٩ إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٤ واستكملت من ١ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤. وناقش المجلس التنفيذي تقرير تقييم استقرار النظام المالي في ٢٩ إبريل ٢٠٠٥.

## الممثل المقيم

افتتح مكتب ممثل الصندوق المقيم في الخرطوم في أكتوبر ٢٠٠٥، كمنصب مشترك مع جيوتي. وتحول إلى منصب كامل في سبتمبر ٢٠٠٦.

## المساعدة الفنية

قرر المجلس التنفيذي في يناير ١٩٩٥ استئناف المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق إلى السودان. ويحتوي الجدول التالي على ملخص للمساعدة الفنية المقدمة منذ عام ٢٠٠٤. وقد قدمت هذه المساعدة من مقر الصندوق ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط التابع للصندوق.

## السودان: المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، ٢٠٠٥-٢٠١٤

الموضوع	نوع البعثة	التوقيت	الجهة المقابلة
<b>إدارة شؤون المالية العامة</b>			
تقييم إدارة الإيرادات (بما في ذلك مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	فبراير وأكتوبر ٢٠٠٥، ومايو وأغسطس ٢٠٠٦، ويناير ٢٠٠٧	وزارة المالية
مراقبة وإدارة النفقات	قصيرة الأجل	إبريل ٢٠٠٦	وزارة المالية
إعادة هيكلة المقر (مركز الصندوق للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	نوفمبر ٢٠٠٧	وزارة المالية
تكليف خبير بمهمة قصيرة الأجل (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	مارس ٢٠٠٨	وزارة المالية
إدارة الضرائب والجمارك	قصيرة الأجل	أغسطس ٢٠٠٦، ويناير ٢٠١٤	وزارة المالية
إدارة النقدية وتبويب الموازنة (إحصاءات مالية الحكومة) (بما في ذلك مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	فبراير ٢٠٠٤، ومايو وسبتمبر ٢٠٠٤، ويونيو وأكتوبر ٢٠٠٥، وإبريل وأكتوبر ٢٠٠٦، وإبريل وسبتمبر ونوفمبر ٢٠٠٧، ونوفمبر ٢٠١٣	وزارة المالية
تشخيص الإدارة المالية العامة	قصيرة الأجل	أكتوبر ٢٠٠٦، ويونيو ٢٠٠٧	وزارة المالية
تنفيذ حساب الخزانة الواحد وتحسين إدارة النقدية (بما في ذلك مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	يونيو ويوليو ٢٠٠٨	وزارة المالية
التقييم الذاتي والتدقيق (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	مارس ٢٠٠٨، يناير وفبراير ٢٠٠٩	وزارة المالية
إعادة تنظيم وزارة المالية وإصلاحات الإدارة المالية العامة	قصيرة الأجل	يناير ٢٠٠٩	وزارة المالية
تعزيز إدارة الضرائب والجمارك	قصيرة الأجل		وزارة المالية
نظام المالية العامة النفطية	قصيرة الأجل	أكتوبر ٢٠١٠	وزارة المالية
إصلاح إدارة الموازنة	قصيرة الأجل	فبراير ٢٠١٠، ويونيو ٢٠١٢	وزارة المالية
إدارة امتثال دافعي الضرائب	قصيرة الأجل	أغسطس ٢٠١١	وزارة المالية
إصلاح دعم الوقود	قصيرة الأجل	إبريل ٢٠١٢، ومارس ٢٠١٤	وزارة المالية
استراتيجية إصلاح الضرائب	قصيرة الأجل	إبريل ٢٠١٣	وزارة المالية
تبويب الموازنة ودليل الحسابات (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	قصيرة الأجل	إبريل وديسمبر ٢٠١٣	وزارة المالية
<b>إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية</b>			
طرح عملة وطنية جديدة	قصيرة الأجل	فبراير وإبريل ٢٠٠٥، يناير ٢٠٠٦، وفبراير وإبريل ٢٠٠٧	بنك السودان المركزي
الإدارة النقدية والرقابة المصرفية	قصيرة الأجل	مارس وإبريل ٢٠٠٦	بنك السودان المركزي
الأدوات النقدية الممنثلة لأحكام الشريعة الإسلامية	قصيرة الأجل	أغسطس ٢٠٠٦، ومايو ٢٠٠٧	بنك السودان المركزي
عمليات السياسة النقدية	قصيرة الأجل	سبتمبر ٢٠٠٤، ويونيو ٢٠٠٦	بنك السودان المركزي
الرقابة المصرفية	قصيرة الأجل	أغسطس ٢٠٠٥، وأغسطس وسبتمبر وديسمبر ٢٠٠٦، ونوفمبر ٢٠١٢، ويوليو ٢٠١٣	بنك السودان المركزي
تنظيم البنك المركزي	المستشار المقيم	سبتمبر ٢٠٠٥، وفبراير ٢٠٠٦، وأغسطس ٢٠٠٧	بنك السودان المركزي
الرقابة على التمويل الأصغر وتنظيمه	قصيرة الأجل	ديسمبر ٢٠٠٥	بنك السودان المركزي

## السودان

بنك السودان المركزي	مارس ٢٠٠٦، ونوفمبر ٢٠٠٧، ومايو ٢٠١٢	قصيرة الأجل	إدارة السيولة والتوقعات بشأنها
بنك السودان المركزي	نوفمبر ٢٠٠٧	قصيرة الأجل	نظم المدفوعات
بنك السودان المركزي	مارس وإبريل ٢٠٠٦، ومايو ٢٠٠٧	قصيرة الأجل	التنظيم المصرفي
بنك السودان المركزي	إبريل ويوليو ٢٠٠٦، و٢٠١٣	قصيرة الأجل	العمليات المصرفية
بنك السودان المركزي	أغسطس وسبتمبر وديسمبر ٢٠٠٦	قصيرة الأجل	الرقابة المصرفية
بنك السودان المركزي	إبريل ٢٠٠٨	قصيرة الأجل	تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية
بنك السودان المركزي	نوفمبر ٢٠٠٦	قصيرة الأجل	تداول العملات وإصلاح النظام
بنك السودان المركزي	يونيو ٢٠١٢	طويلة الأجل	تطوير سوق المعاملات بين البنوك
بنك السودان المركزي	سبتمبر وديسمبر ٢٠١٢، ويونيو ٢٠١٣	قصيرة الأجل	مكتب المعلومات الائتمانية/السجل/تحديد الدرجات
<b>إدارة الإحصاءات</b>			
الجهاز المركزي للإحصاء	إبريل ٢٠٠٧، وأغسطس ٢٠١٤	قصيرة الأجل	الحسابات القومية وإحصاءات مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار المنتجين
الجهاز المركزي للإحصاء	مارس وسبتمبر ٢٠٠٧، ومارس ٢٠٠٨، وسبتمبر ٢٠١٢	قصيرة الأجل	إحصاءات القطاع الحقيقي وإحصاءات مؤشر أسعار المستهلكين (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
بنك السودان المركزي	سبتمبر ٢٠٠٦، ويناير ٢٠٠٧، ويوليو ٢٠١٢، ويوليو ونوفمبر ٢٠١٣، وأغسطس ٢٠١٤	قصيرة الأجل	إحصاءات ميزان المدفوعات
الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وبنك السودان المركزي	يونيو ٢٠٠٦، وأغسطس وسبتمبر ٢٠٠٧	قصيرة الأجل	النظام العام لنشر البيانات
الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية وبنك السودان المركزي	مايو ويونيو ٢٠٠٥	قصيرة الأجل	تقييم احتياجات المساعدة الفنية في مجال الإحصاءات الاقتصادية (مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)
وزارة المالية	أكتوبر ٢٠٠٥، ومارس ٢٠٠٧، ويوليو ٢٠٠٨	قصيرة الأجل	إحصاءات مالية حكومية
بنك السودان المركزي	ديسمبر ٢٠٠٥، ويونيو ٢٠٠٦، ويوليو ٢٠٠٧، ويوليو ٢٠٠٨، وأكتوبر ٢٠١٢، ويناير ٢٠١٤	قصيرة الأجل	الإحصاءات النقدية والمالية
الجهاز المركزي للإحصاء	أكتوبر ٢٠١٢	قصيرة الأجل	تحسين بيانات استمارات الإبلاغ الموحدة
بنك السودان المركزي ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء وفريق المساعدة الفنية	إبريل/مايو ٢٠١٢، ويناير ٢٠١٣	قصيرة الأجل	إحصاءات متعددة القطاعات
<b>إدارة الشؤون القانونية</b>			
بنك السودان المركزي	ديسمبر ٢٠١٣، ومارس ٢٠١٤، ويوليو وأكتوبر ٢٠١٤	قصيرة الأجل	تشريع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
بنك السودان المركزي	سبتمبر ٢٠٠٧	قصيرة الأجل	قانون نظام المدفوعات



## العلاقات مع البنك الدولي

(حسب الوضع في ٣١ يوليو ٢٠١٤)

١- لا يوجد لدى المؤسسة الدولية للتنمية (آيذا) التابعة للبنك الدولي أي حافطة إقراض نشطة في السودان بسبب عدم وفاء البلد بالتزاماته المالية المستحقة للمؤسسة، مما أدى إلى تعليق صرف الموارد في إبريل ١٩٩٣. وبعد مناقشات بين البنك الدولي والسلطات السودانية بشأن ضرورة اتخاذ السودان خطوات نحو تطبيع علاقاته والمحافظة على أدائه المرضي مع البنك الدولي، أدت السلطات مدفوعات منقطعة صغيرة لخدمة الدين بين منتصف عام ١٩٩٩ و عام ٢٠٠٨. ولم يكن مبلغ المدفوعات كافيا لمنع استمرار تراكم المتأخرات، التي تبلغ حاليا نحو ٨٠٠ مليون دولار أمريكي مستمرة في الزيادة.

٢- وكان للبنك الدولي دور رئيسي في إعادة إعمار السودان بعد اتفاق السلام لعام ١٩٧٢ المبرم في أديس أبابا، ولكن لم يكن له نشاط يذكر في السودان بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٢. ومع تزايد احتمالات السلام مع الجنوب في عام ٢٠٠٣، وضع البنك الدولي استراتيجية لاحتمال عودة المشاركة في العمل مع البلاد. وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في ٩ يناير ٢٠٠٥ بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، أصبح البنك الدولي مسؤولا عن إدارة اثنين من الصناديق الاستثمارية متعددة المانحين التي تدعم اتفاقية السلام الشامل، وأنشأ برنامجا للدعم غير الإقراضي. وساهم خمسة عشر من شركاء الصندوقيين الاستثماريين بمبلغ ٧٩٠ مليون دولار أمريكي من الأموال المدفوعة لهذين الصندوقيين. وواجهت المشروعات التي يدعمها هذان الصندوقان في البداية صعوبات في التنفيذ، شأنها شأن جميع برامج التنمية والتعافي في السودان، ولكن أداءها تحسن بشكل مطرد. وبدأت النتائج الإيجابية تتحقق على أرض الواقع، بما في ذلك بدء استخدام العملة الوطنية الجديدة المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل بدعم من الصندوقيين الاستثماريين واستكمال التعداد الخامس للسكان، على الرغم من أن هناك تحديات جسيمة لا تزال قائمة وأبرزها انخفاض القدرات، ولا سيما على مستوى الولايات وفي الجنوب. وأغلق الصندوقان الاستثماريان في نهاية عام ٢٠١٣.

٣- وناقش مجلس البنك الدولي في سبتمبر ٢٠١٣ مسألة إعداد "مذكرة استراتيجية مرحلية" جديدة للبنك الدولي من أجل السودان. وتهدف مذكرة الاستراتيجية المرحلية إلى دعم حكومة السودان في تحقيق الهدف الشامل المتمثل في تحقيق النمو للجميع والإصلاح المؤسسي الذي يوفر الفرص الاقتصادية ويضع حدا للصراع. وسوف يركز البنك على دعم الأنشطة التي تسرع وتيرة النمو وتوسع مصادر النمو، وتضمن التوزيع المنصف للموارد والحصول على الخدمات، وتتحرك بشكل عاجل للاستفادة من فرص توطيد السلام في المناطق الخارجة من الصراع. وسيدعم البنك الدولي السودان من خلال منتجات معرفية ومشروعات مختارة بعناية وممولة من خلال صناديق الشراكة ومبينة حول ركيزتين: (١) إدارة التحول الاقتصادي، و(٢) معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للصراع.

<sup>١</sup> الشركاء الذين دفعوا أموالا للصندوقيين الاستثماريين متعددي المانحين: هولندا والنرويج والمملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية وكندا والسويد وألمانيا وفنلندا وإسبانيا والدنمارك وإيطاليا ومصر وأيسلندا واليونان والبنك الدولي. وساهم البنك الدولي (فائض لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ ٥ ملايين دولار أمريكي لكل صندوق منهما.

٤- ولدى البنك الدولي حاليا حافظة تبلغ قيمتها حوالي ١٢٠ مليون دولار من المساعدة الفنية غير الإقراضية، وتمول أساسا من صناديق استئمانية عالمية. وتشمل الحافظة مجموعة من القضايا المهمة بما يتسق مع المذكرة الاستراتيجية المرهنية، بما في ذلك التعليم والزراعة وحماية البيئة وبناء السلام. وفي إبريل ٢٠١٤، وافق مجلس البنك الدولي على صندوق جديد متعدد الشركاء من أجل السودان خلفا للصندوقين الاستئمانيين متعددي الجهات المانحة. ومن المتوقع أن يبدأ رأس مال هذا الصندوق الجديد بمبلغ ١٠ ملايين دولار؛ وقد تبين أنه من الصعب حشد دعم الجهات المانحة لهذا الصندوق الجديد. وستكون ترتيبات تنظيم الصندوق الجديد مماثلة لترتيب الصندوق الاستئماني متعدد الجهات المانحة، وستشارك حكومة السودان كشريك كامل في لجنة الرقابة على الصندوق. والغرض من هذا الصندوق هو دعم ركيزتي مذكرة الاستراتيجية المرهنية للبنك الدولي في سياق استراتيجية التنمية الوطنية في السودان (أي التقرير المرهني الحالي عن استراتيجية الحد من الفقر والتقرير الكامل القادم لاستراتيجية الحد من الفقر، حيث يقود البنك الدولي الحوار بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي).

٥- وتختلف نقاط دخول الدعم المقدم من البنك الدولي - والتي تتم من خلال إدارة الصندوق متعدد الشركاء من أجل السودان وصناديق الشراكات الأخرى فضلا عن الأنشطة غير الإقراضية - وفقا للظروف المتنوعة التي تواجه مناطق مختلفة من السودان. وعلى المستوى الوطني، فإن التركيز على إدارة المرحلة الانتقالية ترسيخ السلام يترتب عليه دور رئيسي للعمل التحليلي وحوار السياسات لدعم التقرير المرهني لاستراتيجية الحد من الفقر الذي يركز إلى حد كبير على الأنشطة التي تشجع التنوع الاقتصادي من خلال قطاع خاص حيوي. وفي دارفور، يعمل البنك الدولي مع الشركاء، حسبما تسمح الأحوال الأمنية، لتقييم احتياجات التنمية والتعافي وإعداد برامج إعادة تأهيل وتنمية سيتم تنفيذها بمجرد توافر الظروف المواتية.

٦- وتقتضي عودة المؤسسة الدولية للتنمية للمشاركة في العمل تسوية المتأخرات القائمة على السودان. ولن يتسنى تسوية هذه المتأخرات إلا بعد التوصل إلى اتفاق راسخ وشامل بين الدائنين المفضلين. ومن شأن هذا الاتفاق أن يتضمن أيضا تخفيضات كبيرة للديون الثنائية، بحيث يمكن تحمل مجموع التزامات خدمة الدين. وبعد التسوية النهائية للمتأخرات المستحقة للمؤسسة الدولية للتنمية، سنبذل جهود للحصول على مخصصات استثنائية من المؤسسة الدولية للتنمية للسودان كبلد خارج من الصراع، وسيقوم البنك الدولي بإعداد وثيقة استراتيجية أخرى ستضمن جملة أمور من بينها مجموعة من المشروعات المرهنية. ويدعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إعداد السودان من الناحية الفنية لعملية تخفيف أعباء الدين من خلال فريق العمل الفني المعني بالدين الخارجي للسودان الذي اجتمع ٨ مرات بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ ويجمع كبار الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف للسودان. وإضافة إلى ذلك، أوفد البنك في مارس ٢٠١٤ بعثة ضمن برنامج مرفق تخفيض الديون التابع له لإشراك السودان في المسائل المتعلقة بالتزامات ديونه التجارية. ويواصل البنك حث السودان على تكثيف تواصله مع دائنيه الرئيسيين.

٧- واستكمل البنك الدولي سلسلة من المنتجات الرئيسية غير الإقراضية منذ اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، بما في ذلك مراجعة النفقات العامة الوطنية في عام ٢٠٠٧، ودراسة تشخيصية للتكامل التجاري في عام ٢٠٠٨، ومذكرة اقتصادية قُطرية في عام ٢٠٠٩، وتقييم ائتماني قُطري متكامل في عام ٢٠١١، ومراجعة دون مركزية للنفقات العامة في عام ٢٠١٣. وتشمل أعمال القطاعات الرئيسية الأخرى تقييم مناخ الاستثمار في عام ٢٠١٠ وتقريرين عن حالة التعليم والصحة لعام ٢٠١١ وعام ٢٠١٢. وأهم المنتجات غير الإقراضية المقرر الانتهاء منها وتسليمها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ هي مذكرة اقتصادية

فُطرية جديدة تركز على التنوع الاقتصادي، وتحديث للدراسة التشخيصية للتكامل التجاري التي أجريت في عام ٢٠٠٨، وتشجيع تنشيط القطاع الخاص في دارفور، ووضع معايير لأعمال قطاع الزراعة، وبناء قدرات القطاع المالي مع التركيز على الشمول المالي.

٨- ولإثراء هذه القائمة من السياسات والدعم التحليلي، سيسعى البنك الدولي إلى تعميق الحوار - مع فتح المجال أمام مشاركة المجتمع المدني في هذا الحوار - في مجالات من قبيل إدارة التحول الاقتصادي، وتطبيق لامركزية المالية العامة، وتشجيع التنوع الاقتصادي، والتنمية المحلية.

## العلاقات مع بنك التنمية الإفريقي

(حسب الوضع في ١٨ سبتمبر ٢٠١٤)

### حافطة ومتأخرات المجموعة

١- وافقت مجموعة بنك التنمية الإفريقي منذ أول تدخل لها في السودان في عام ١٩٧١ وحتى الآن على ٤٢ عملية يصل صافي التزاماتها الإجمالية إلى ٣٣١ مليون وحدة حساب<sup>٢</sup>. ووافق البنك على منح للمساعدة في حالات الطوارئ في إطار صندوق الإغاثة الخاص في ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ يصل مجموعها إلى ٣ ملايين دولار أمريكي. وآخر منحة قدمت كانت لأغراض الإدارة المالية والاقتصادية العامة ومشروع بناء القدرات الموافق عليه في فبراير ٢٠١٤ بتمويل قدره ٣٤,٨ مليون دولار أمريكي من مرفق الدول الهشة. ومن حيث التوزيع بين القطاعات، تهيمن على الحافطة الزراعة (٥٤%)، وتليها البنية التحتية (٢٨,٦%)، ثم قطاعات متعددة (٨,٩%)، والتمويل (٦%)، والقطاعات الاجتماعية (٢,٥%).

٢- وتشمل عمليات البنك الجارية بناء القدرات الفنية لإعداد تقرير كامل عن استراتيجية الحد من الفقر، التي تمت الموافقة عليها في يوليو ٢٠١٣ بمبلغ ٢,٨٥ مليون دولار أمريكي من مرفق الدول الهشة. ويشتمل الدعم لإعداد تقرير استراتيجية الحد من الفقر على تكرار المسح الوطني الأساسي لقطاع الأسر عن طريق إجراء مسح جديد لقطاع الأسر. ومن شأن هذا المشروع أن يساعد أيضا على بناء هياكل إدارة وتنسيق فعالة تقوم بتشجيع المشاركة الكاملة لجميع الجهات المانحة والأطراف المعنية تحت قيادة وملكية الحكومة. وتشتمل العمليات الجارية الأخرى على مشروع مياه دارفور من أجل تسوية الصراع وبناء السلام، الذي صدرت الموافقة بشأنه في إبريل ٢٠١٢، والممول بمبلغ ٣,٣ مليون يورو من مرفق المياه الإفريقي. وسيقوم هذا المشروع بإعادة تأهيل وبناء البنية التحتية للمياه في دارفور وإثبات مدى نجاح منهج متكامل لتنمية الموارد المائية. وفي إطار مرفق الدول الهشة، تشمل المشروعات الجارية الأخرى مشروع تعزيز القدرات من أجل إدارة الدين وتعبئة الموارد الذي صدرت الموافقة بشأنه في مايو ٢٠١٢ بمبلغ ١,٠٥ مليون وحدة حساب. وسيعمل هذا المشروع على بناء القدرات المؤسسية والبشرية في الوحدات المعنية بالدين والإدارات الأخرى في وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان المركزي. وتمكن السودان أيضا من الحصول على تمويل تنافسي من الصندوق الاستثماري الثنائي لمشروعات بارزة منها: (١) دراسة التنوع الاقتصادي والقطاع الخاص الممولة بمبلغ ٤٨٥ ألف دولار أمريكي والتي تهدف إلى تحديد الفرص المتاحة لمساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، و(٢) المساعدة الفنية لمركز مأمون البحيري التي صدرت الموافقة بشأنها في أغسطس ٢٠١٢ بمبلغ ٢٦٠ ٥٠٠ دولار أمريكي والتي تهدف إلى تحسين جودة تحليل السياسات وحوار السياسات في الوقت الحالي في السودان، و(٣) مشروع بناء القدرات وتقييم الخيارات لزيادة فرص الحصول على الطاقة في السودان الذي صدرت الموافقة بشأنه في أكتوبر ٢٠١٢ بمبلغ ٣٤٠ ٥٠٠ دولار أمريكي والذي يهدف إلى تحديد وتحديد مواقع فقر الطاقة في السودان. وإضافة إلى ذلك، صدرت الموافقة في مايو ٢٠١٣ على منحة لدعم جامعة نيالا (دارفور) لإجراء دراسة بشأن التكيف العلمي لسلاسل الثروة الحيوانية مع تغير المناخ بمبلغ ٤٩٧ ألف دولار أمريكي.

<sup>٢</sup> في يونيو ٢٠١٢، كان سعر صرف وحدة الحساب مقابل الدولار الأمريكي هو وحدة حساب = ١,٥١ دولار أمريكي.

٣- ولم يستطع بنك التنمية الإفريقي أن يضطلع بكثير من الأنشطة الاستثمارية المنتظمة التي تشد الحاجة إليها في البلاد منذ عام ١٩٩٥ بسبب المتأخرات. وفي نهاية أغسطس ٢٠١٤، بلغت المتأخرات لمجموعة البنك ٢٠٧,٤ مليون وحدة حساب، منها ٩١,٩ مليون وحدة حساب لنافذة صندوق التنمية الإفريقي و ١١٥,٥ مليون وحدة حساب لبنك التنمية الإفريقي.

**السودان: المتأخرات المستحقة لمجموعة بنك التنمية الإفريقي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣**  
(بآلاف وحدات الحساب)

المجموع	المبلغ الأصلي	الرسوم	صندوق التنمية الإفريقي
٩١ ٨٩٩,٨٥	٦٦ ٩٤٤,٢٣	٢٤ ٩٥٥,٦٢	بنك التنمية الإفريقي
١١٥ ٥٣٢,٨٤	٥٢ ٨٥١,٤٦	٦٢ ٦٨١,٣٧	المجموع
٢٠٧ ٤٣٢,٦٩	١١٩ ٧٩٥,٦٩	٨٧ ٦٣٦,٩٩	

**الاستراتيجية وإعداد البرامج**

٤- حافظ البنك على تواجده الميداني واستمر في إجراء حوار السياسات مع حكومة السودان وشركاء التنمية، وخاصة بشأن تسوية المتأخرات وتخفيف أعباء الدين وتقرير استراتيجية الحد من الفقر. ومارس أنشطة المساعدة الفنية وبناء القدرات باستخدام موارد المنح التي لا تتأثر بحالة المتأخرات المستحقة على البلاد (مرفق الدول الهشة والصناديق الاستثمارية الثنائية). وفي الآونة الأخيرة، استكشف البنك أيضا فرص تمويل عمليات القطاع الخاص في السودان. ولهذا الغرض، نظم البنك ندوة إعلامية بشأن الأعمال في ١٤ سبتمبر ٢٠١٤ لتعريف القطاع الخاص السوداني بفرص تمويل القطاع الخاص المتاحة في البنك.

٥- ونظرا لحالة المتأخرات المستحقة على البلاد، لم يُعد البنك تقارير استراتيجية قطرية للسودان منذ عام ١٩٩٤. وبدلا من ذلك، أعد إحاطات قطرية موجزة، باعتبارها الوثيقة المناسبة لإعداد البرامج. وصدرت الموافقة على الموجز القطري الأخير في أكتوبر ٢٠١٢ ويغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. غير أنه تم إعداد موجز قطري جديد يغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وسيُنظر فيه المجلس في ٢٤ سبتمبر. ويتسق الموجز القطري الجديد مع أولويات التنمية في السودان على النحو الوارد في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ والتقرير المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، وكذلك مع الاستراتيجية العشرية للبنك (٢٠١٣-٢٠٢٢). وبصفة خاصة، تتفق الأولويات تماما مع استراتيجية البنك للمشاركة في الأوضاع الهشة في إفريقيا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، والتي تستند إلى اتفاق بوسان الجديد للانخراط في الدول ذات الأوضاع الهشة وتوصيات الفريق رفيع المستوى المعني بالدول الهشة. وتؤكد جميع هذه الوثائق في المقام الأول على بناء قدرات الدولة من خلال التعزيز المؤسسي وتعزيز النمو الشامل للجميع والمنصف.

٦- ولا يزال السودان يواجه معظم التحديات التي كانت سائدة عندما تم إعداد الموجز القطري الأخير (٢٠١٢-٢٠١٤). وتشمل هذه التحديات تهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام والأمن، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز القدرات المؤسسية، ومعالجة أوجه الضعف في الإدارة المالية العامة وتحسين الحوكمة بشكل عام. وبما أن هذه القضايا لا تزال مهمة في السودان اليوم، فقد أبقى البنك على هذه الأولويات في الموجز القطري الجديد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ولذلك، سيظل التركيز منصبا على حوار السياسات، والمساعدة الفنية، وبناء القدرات، والعمليات الموجهة بجفة، ولكن سيتم توحيدتها تحت ركيزتين: (١) الحوكمة والمساءلة، و (٢) المهارات والتكنولوجيا. وتُكْمَل وتُعزَز كل من هاتين الركيزتين الركيزة الأخرى بالنظر إلى أنهما تسعيان إلى

مساعدة السودان على اكتساب القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة للخروج من حالة الهشاشة. وفي هذا السياق، تحقق تقدم بشأن عدد من القضايا والمبادرات؛ فقد حقق السودان تقدماً كبيراً في تحسين حالة الجمود السياسي مع جنوب السودان، وهو ما يدل عليه توقيع اتفاقية التعاون في عام ٢٠١٢، ومصفوفة التنفيذ في عام ٢٠١٣، والتي تشكل إطاراً متيناً لتسوية قضايا ما بعد الانفصال بشكل دائم. وفيما يتعلق بالسلام الداخلي، فإن وثيقة الدوحة من أجل السلام في دارفور تمثل علامة بارزة مهمة تبشر بالخير لتحقيق الاستقرار في دارفور. وأخيراً، فإن المفاوضات الجارية بوساطة من فريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان فرع الشمال، فضلاً عن الشروع في حوار وطني للإصلاح السياسي الشامل، تدل كذلك على التقدم المحرز نحو توطيد السلام والأمن الداخليين.

٧- وإضافة إلى ذلك، حقق السودان تقدماً كبيراً في تنفيذ إصلاحات السياسات الاقتصادية الكلية السليمة، بما في ذلك تدابير النقشف الجريئة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ والسياسات النقدية. وقد أدى ذلك إلى خفض كبير في عجز المالية العامة، وانخفاض نسبي في التسهوات الناجمة عن الاختلافات بين أسعار الصرف، والسيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويجري حالياً تعزيز الانفتاح والشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة بقوة من خلال مشروع يموله البنك بشأن الإدارة المالية العامة صدرت الموافقة بشأنه في ديسمبر ٢٠١٣. كذلك استوفى السودان تقريباً جميع المتطلبات الفنية الرئيسية اللازمة التي تؤهله للحصول على مساعدات تخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هبييك") على النحو الذي حدده فريق العمل الفني الذي يتألف من أعضاء من بنك التنمية الإفريقي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدائنين والسودان وجنوب السودان وفريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي الذي يقوم بدور التيسير. ومن أبرز هذه الإنجازات الرئيسية: (١) الانتهاء من التقرير المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر المعتمدة في عام ٢٠١٢، و(٢) تسوية أكثر من ٩٠% من الديون الخارجية في عام ٢٠١٢، و(٣) إعداد سيناريوهات بشأن الدين في عام ٢٠١٢، و(٤) إعداد استراتيجية لتسوية المتأخرات وتخفيف أعباء الدين في عام ٢٠١٣، و(٥) اختتام البرنامج الذي يتابعه الصندوق وبداية برنامج جديد مع الصندوق في عام ٢٠١٤. وسوف تستخدم الحكومة استراتيجيتها لتخفيف أعباء الدين من أجل إعداد خطة منسقة لتسوية المتأخرات المستحقة للبنك ومؤسستي بريتون وودز فور حصولها على إشارات إيجابية من الدائنين بشأن تخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

## قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤)

## تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام: تبدو قاعدة البيانات الإحصائية الحالية في السودان كافية إلى حد كبير لمراقبة ومتابعة البرنامج، ولكن يتعين إدخال مزيد من التحسينات، بما في ذلك تحديث سنة الأساس، ونطاق التغطية، ودورية وحداثة بيانات الحسابات القومية، وتحسين بيانات سوق العمل والاستثمار المباشر، وتوفير حسابات أكثر تفصيلاً وشمولاً للمالية العامة. وتعزيز وضع الجهاز المركزي للإحصاء بمنحه الصلاحيات والموارد اللازمة لإعداد ونشر الإحصاءات الرسمية وتنسيق برنامج العمل الإحصائي الوطني يكتسب أهمية لمواصلة إجراء التحسينات الإحصائية، وينبغي تناولها في سياق العمل الجاري على إعداد استراتيجية وطنية خمسية لتطوير الإحصاءات (٢٠١٢-٢٠١٦). وينبغي أيضاً إعطاء أولوية قصوى لتحديث أدوات البنية التحتية للحوسبة في الجهاز المركزي للإحصاء.

**الحسابات القومية:** يفترق الجهاز المركزي للإحصاء إلى برنامج شامل لجمع البيانات، ويعتمد بدرجة كبيرة على التقارير الإدارية التي لا تعتبر أمثل طريقة لإعداد الحسابات القومية. وأجريت المسوح الاقتصادية آخر مرة في السبعينات والثمانينات، وتستخدم المعايير المشتقة من هذه المسوح للاسترشاد بها في وضع التقديرات الحالية للقيمة المضافة. ويعتمد إعداد بيانات إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط بشكل كبير على مؤشرات غير مباشرة لمعدلات النمو ومؤشرات الأسعار غير المناسبة بنفس القدر. ولا تغطي الأنشطة غير الرسمية، ومن المرجح أن تكون كبيرة في مجالات مثل تجارة التجزئة والتشييد. وتستند بيانات الحسابات القومية في السودان إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، وسنة الأساس المستخدمة حالياً لسلسلة الأسعار الثابتة لإجمالي الناتج المحلي (حسب النشاط والمصروفات) هي ١٩٨١. ويجري إعداد إحصاءات الحسابات القومية بتأخير يتجاوز ثلاث سنوات؛ ولا توجد بيانات للحسابات القومية أو الإنتاج الصناعي بمعدلات تواتر أقل من عام. وعلى جانب النفقات، لا توجد بيانات عن الاستهلاك النهائي للأسر، والاستثمار، والتغيرات في الأرصدة.

وينبغي أن يكون اعتماد مبادئ توجيهية إحصائية محدثة (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)، وإعادة تحديد سنة أساس الحسابات القومية، ووضع إجراءات لتحسين حداثة تقديرات إجمالي الناتج المحلي من بين الأهداف متوسطة الأجل الرئيسية في برنامج العمل بشأن الحسابات القومية في السودان. وهناك حاجة عاجلة إلى زيادة التمويل المقدم إلى الجهاز المركزي للإحصاء وإعادة بناء قدراته على إجراء مسوح الأسر والزراعة والمشروعات.

**إحصاءات الأسعار:** تتسم الممارسات المتبعة في إعداد مؤشر أسعار المستهلكين بأنها جيدة. وتصدر بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الشهرية (سنة الأساس = ٢٠٠٧) بعد وقت قصير من نهاية كل شهر. ومع ذلك، ينبغي أن يبدأ الجهاز المركزي للإحصاء في وضع خطط لإجراء مسح جديد لإنفاق الأسر لتيسير تحديث الأوزان الحالية المستخدمة في إعداد مؤشر أسعار المستهلكين. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء لأول مرة بإعداد مؤشر ربع سنوي لأسعار المنتجين للسلع المصنعة. وأجرت بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة مؤخراً من إدارة الإحصاءات (إبريل ٢٠١٢) تقييماً مبدئياً لأساليب وإجراءات إعداد مؤشر أسعار المنتجين؛ وأثيرت مسائل تتعلق بإطار العينة وحجمها مع السلطات. وأوضحت البعثة أيضاً كيفية تعديل أوزان سنة الأساس لتعكس انخفاض مساهمات النفط في اقتصاد السودان.

**إحصاءات مالية الحكومة:** كانت إحصاءات مالية الحكومة المبلغة لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كافية بشكل عام لمتابعة البرنامج، حيث تم إبلاغ بيانات بنود الإيرادات والنفقات والتمويل الرئيسية على أساس شهري بتأخير شهر ونصف تقريبا. وتقتصر الإحصاءات المبلّغة على الحكومة المركزية، ولا تشمل حكومات الولايات والشركات المملوكة للقطاع العام. وتُقدّم البيانات باستخدام تويبب اقتصادي وفي حين يتم إبلاغ تخصيص الموارد من جانب وزارة المالية والاقتصاد الوطني لمختلف الوزارات، فلا ينطبق ذلك على نفقاتها الفعلية.

ومنذ زيارة بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة من إدارة الإحصاءات (إبريل ٢٠١٢)، تحقق تقدم في تنفيذ نظام التصنيف على نسق إحصاءات مالية الحكومة على مستوى حكومات الولايات. غير أنه لم يتحقق أي تقدم بشأن جميع الحكومات دون المركزية الأخرى والأموال خارج الموازنة. ويكفّ ديوان الحسابات في وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمسؤولية إعداد إحصاءات مالية الحكومة ونشرها. ولا توجد تسويات شاملة للبيانات المتعلقة بمطالبات الحكومة على الجهاز المصرفي والتزاماتها نحوه، ولا يتمشى تسجيل "الأوراق المالية المتأخرة" مع المبادئ التوجيهية في دليل إحصاءات مالية الحكومة. وكذلك إعداد إحصاءات موحدة لمالية الحكومة العامة بهدف إعداد بيان عمليات الحكومة ينبغي أن يكون في طليعة الأولويات.

**الإحصاءات النقدية والمالية:** حصل السودان على مساعدة فنية كبيرة لتحسين جمع وإعداد ونشر الإحصاءات النقدية والمالية. وخلصت بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة من إدارة الإحصاءات (٢٠١٢) إلى أن جميع التوصيات الرئيسية الصادرة عن البعثات السابقة المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية قد نُفِّذت. وأوفدت إدارة الإحصاءات بعثتين معنيتين بالإحصاءات النقدية والمالية في أكتوبر ٢٠١٢ وفي يناير ٢٠١٤ للمساعدة على حل قضايا البيانات وتحسين تصنيف الحسابات في استمارات الإبلاغ الموحدة. وتشتمل التغطية الحالية للإحصاءات النقدية في السودان على بنك السودان المركزي و٣٢ بنكا تجاريا، يمثلون شركات الإيداع الأخرى. وبسبب انفصال جنوب السودان، تم استبعاد بنك جنوب السودان والبنوك التقليدية العاملة في جنوب السودان من تغطية بنك السودان المركزي وشركات الإيداع الأخرى، على التوالي، بدءا من بيانات يوليو ٢٠١١. وقد استخدمت جميع البنوك التجارية الكشف الإحصائي الشهري المنقح لإبلاغ بيانات بغرض إعداد الإحصاءات النقدية. ومع ذلك، يتعين بذل جهود أكبر لتحسين الاتساق في إبلاغ البيانات بين البنوك. وفي الفترة القادمة، ينبغي أن يضع بنك السودان المركزي أيضا برنامج عمل لجمع وإعداد بيانات عن شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية لإدراجها في الإحصاءات النقدية للسودان.

**إحصاءات القطاع الخارجي:** تُنشر بيانات أسعار الصرف اليومية على صفحة بنك السودان المركزي في شبكة الإنترنت بتأخير بسيط. وهناك عدة مجالات تحتاج إلى تحسين في الحسابات الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر، ومتأخرات الدين الخارجي، وتحويلات العاملين في الخارج، والسلع والخدمات، والتحويلات الرأسمالية وإحصاءات النفط. ولا يزال عدم توافر بيانات المسوح يؤثر على إعداد بيانات البنود المهمة في ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي مثل الاستثمار المباشر. وقد تأخر تنفيذ مسح الاستثمار المباشر بسبب نقص التمويل. ويجب مواصلة تحسين الاتساق بين إحصاءات القطاع الخارجي والإحصاءات النقدية والمالية، وخاصة فيما يتعلق بقيد الأصول الاحتياطية (المستمر) ومعاملة حسابات الصندوق. وينبغي البدء في إعداد النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة



الأجنبية. وخلال البعثة الأخيرة الموفدة من مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ، تبين أن احتياطات بنك السودان المركزي المُجَنَّبَة ليست متاحة على الفور؛ ولذلك لا ينبغي تصنيفها على أنها أصول احتياطية. وفي الوقت الحالي، تتمثل الأصول الاحتياطية في الحيازات من حقوق السحب الخاصة، ومركز الاحتياطي في الصندوق، والحيازات من العملات الأجنبية في خزائن بنك السودان المركزي. وقدمت بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الموفدة من إدارة الإحصاءات في عام ٢٠١٢ مساعدة إلى بنك السودان المركزي في مجال تحسين إعداد عدد من بنود ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. ويقدم مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط دعماً مستمراً لتحسين دقة واتساق إحصاءات القطاع الخارجي. وينبغي أن يقدم بنك السودان المركزي من جديد بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي إلى إدارة الإحصاءات، بما في ذلك التصويبات المهمة التي نوقشت أثناء زيارة بعثة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط الأخيرة.

#### معايير وجودة البيانات

يشترك السودان في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ أغسطس ٢٠٠٣. وهناك حاجة إلى تحديث البيانات الوصفية للنظام العام لنشر البيانات وخطط تحسينه. ولا تتوافر بيانات تقرير مراعاة المعايير والمواثيق.

#### إبلاغ إدارة الإحصاءات بالبيانات

لا تغطي البيانات السنوية المبلغة لأغراض الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة إلا موازنة الحكومة المركزية حتى عام ١٩٩٩. ولم يتم إبلاغ بيانات شهرية أو ربع سنوية للمالية العامة لإدراجها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية. ويتم إبلاغ إحصاءات التجارة الخارجية لإدراجها في قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة بعد وقت طويل من صدورها. ولا تُقدّم بيانات الحسابات القومية لنشرها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية. وقد أعد بنك السودان المركزي البيانات التالية وأبلغها إلى إدارة الإحصاءات لنشرها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية: استمارة الإبلاغ الموحدة (ISR) للبنك المركزي واستمارة الإبلاغ الموحد (2SR) لشركات الإيداع الأخرى. غير أنه ينبغي تحسين حداثة إبلاغ البيانات ونشرها. كذلك يقدم بنك السودان المركزي إلى إدارة الإحصاءات بيانات ربع سنوية عن ميزان المدفوعات وبيانات سنوية عن وضع الاستثمار الدولي. وكمتابعة لزيارة بعثة الإحصاءات متعددة القطاعات الأخيرة الموفدة من إدارة الإحصاءات، ينبغي أن تقدم السلطات البيانات الوصفية الحديثة للنظام العام لنشر البيانات بغرض نشرها في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.

السودان: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة					
(حسب الوضع في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤)					
معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٣٠ يونيو ٢٠١٣	٣٠ يونيو ٢٠١٣/	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٧ يوليو ٢٠١٣	يونيو ٢٠١٣	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية <sup>١</sup>
شهري/أسبوعي	أسبوعي	شهري	٨ سبتمبر ٢٠١٤	يوليو ٢٠١٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري/أسبوعي	أسبوعي	أسبوعي	٨ سبتمبر ٢٠١٤	يوليو ٢٠١٤	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٨ سبتمبر ٢٠١٤	يوليو ٢٠١٤	الميزانية العمومية للبنك المركزي
شهري	شهري	شهري	٨ سبتمبر ٢٠١٤	يوليو ٢٠١٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري/أسبوعي	شهري	أسبوعي	٩ يناير ٢٠٠٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٣	أسعار الفائدة <sup>٢</sup>
شهري	شهري	شهري	٨ سبتمبر ٢٠١٤	أغسطس ٢٠١٤	مؤشر أسعار المستهلكين
شهري	شهري	شهري	أغسطس ٢٠١٤	الربع الثاني من ٢٠١٤	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل <sup>٣</sup> - الحكومة العامة <sup>٤</sup>
سنوي	سنوي	سنوي	أغسطس ٢٠١٤	الربع الثاني من ٢٠١٤	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	يوليو ٢٠١٤	الربع الرابع من ٢٠١٣	رصيد الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	يوليو ٢٠١٤	الربع الرابع من ٢٠١٣	صادرات وواردات السلع والخدمات
سنوي	سنوي	سنوي	يوليو ٢٠١٤	٢٠١٣	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
سنوي	سنوي	غير متوافر	يوليو ٢٠١٤	الربع الثاني من ٢٠١٤	إجمالي الدين الخارجي
سنوي	سنوي	سنوي	يوليو ٢٠١٣	٢٠١٢	وضع الاستثمار الدولي <sup>٥</sup>

<sup>١</sup> تشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتمزم بها على نحو آخر فضلا على صافي مركز المشتقات.

<sup>٢</sup> تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وصكوك الخزنة.

<sup>٣</sup> التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

<sup>٤</sup> الحكومة العامة تتألف من الحكومة المركزية (أموال الموازنة والأموال خارج الموازنة وأموال الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

<sup>٥</sup> تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

<sup>٦</sup> يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

### تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء - تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

٢١ نوفمبر ٢٠١٤

أعد هذا التحليل خبراء من صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية  
للتنمية (أيدا)

اعتمد التقرير  
عدنان مزارعي ورائيل سالغادو (صندوق  
النقد الدولي) وجون بانزر (المؤسسة  
الدولية للتنمية)

يؤكد هذا التحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الدين أن السودان لا يزال في حالة مديونية حرجة.<sup>١</sup> ولا تزال نسبة الدين العام ونسبة الدين الخارجي عالية، ومعظم الدين الخارجي متأخر السداد. واتساقا مع نتائج التحليل السابق لاستمرارية القدرة على تحمل الدين، أوضح هذا التقييم عدم قدرة السودان على الاستمرار في تحمل الدين. وجميع مؤشرات الدين الخارجي تتجاوز حدودها المرجعية المقررة في إطار السيناريو الأساسي، وظل كثير منها أعلى من المستويات الحدية طوال الأفق الزمني للتحليل. ولذلك من الضروري أن ينتهج السودان سياسات اقتصادية سليمة، بما في ذلك استراتيجية اقتراض حذرة وأن يواصل كسب التأييد اللازم لتخفيف أعباء الدين.

<sup>١</sup> [اشترك في إعداد هذا التحديث لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين خبراء من الصندوق والبنك الدولي في إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل المشترك بين الصندوق والبنك]. وبلغت درجة تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات الفُطرية في السودان ٢,٣٤ في المتوسط للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وتندرج ضمن فئة الأداء الضعيف. وتمتد السنة المالية في السودان من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر.

## خلفية وآخر التطورات

١- لم يتحقق لاقتصاد السودان التعافي بعد من صدمة انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١. ذلك أن السودان فقد ثلاثة أرباع إنتاج النفط، وتلثي الصادرات، ونصف إيرادات المالية العامة بسبب الانفصال. ولا تزال أعباء الدين الثقيلة، والعقوبات الدولية، والبيئات السياسية المحلية والإقليمية تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. وكان النمو بطيئاً والتضخم مرتفعاً منذ الانفصال.

٢- وكان الأداء الاقتصادي في النصف الأول من عام ٢٠١٤ متفاوتاً. وفي ظل برنامج جديد لعام ٢٠١٤ يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي، قامت السلطات بتشديد موقف سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. وانخفض الاقتراض الحكومي من البنك المركزي، وتباطأ نمو الاحتياطي النقدي (وإن كان أعلى من الهدف المقرر في البرنامج)، وزادت الاحتياطيات الدولية زيادة هامشية. غير أن التضخم لا يزال مرتفعاً بصورة مزمنة، متأثراً بالزيادات الحادة السابقة في أسعار الطاقة، وتخفيض قيمة العملة، والانقطاع المستمر في الإمدادات بسبب الصراع. وهناك فجوة كبيرة بين سعر الصرف في السوق الموازية وسعر الصرف الرسمي.

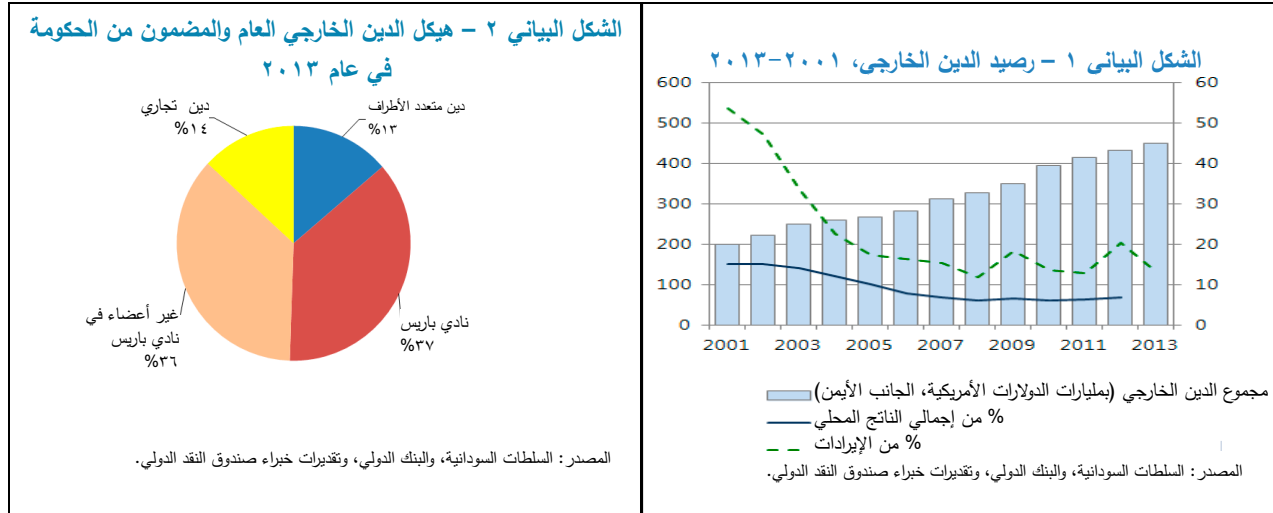
٣- "الخيار الصفري" وآفاق تخفيف أعباء الدين: تعتمد احتمالات تخفيف أعباء الدين على التواصل مع الدائنين، وإقامة علاقات طبيعية مع المؤسسات المالية الدولية، وإرساء سجل إيجابي للتعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال السياسات والمدفوعات. وفيما يخص "الخيار الصفري"،<sup>٢</sup> فقد أشارت السلطات السودانية إلى أنها اتفقت مع جنوب السودان على تمديد الموعد النهائي لمدة عامين آخرين حتى أكتوبر ٢٠١٦ من أجل تجنب التقسيم الفوري للدين بين البلدين. وفي هذه الأثناء، سيكتف البلدان جهود التواصل الخارجي مع الدائنين لكسب التأييد اللازم لتخفيف أعباء الدين.

## هيكل الدين

٤- ظل دين السودان الخارجي مرتفعاً للغاية في نهاية عام ٢٠١٣.<sup>٣</sup> فقد بلغ بالقيمة الاسمية نحو ٤٥ مليار دولار أمريكي (٧٩% من إجمالي الناتج المحلي)، وكان حوالي ٨٥% منه متأخر السداد (الشكل البياني ١). ولم يتغير هيكل الدين الخارجي على مدار العقد الماضي. والجزء الأكبر منه دين عام ومضمون من الحكومة (٤٣,٤ مليار دولار أمريكي، ٨٨% منه متأخر السداد)، مستحق أساساً لدائنين ثنائيين وينقسم بالتساوي تقريباً بين دائنين من نادي باريس ودائنين من خارج نادي باريس (الشكل البياني ٢). وجزء صغير منه فقط دين خاص مستحق لموردين (١,٦ مليار دولار أمريكي).

<sup>٢</sup> يتحمل السودان كل الدين الخارجي في إطار "الخيار الصفري" بعد انفصال جنوب السودان، شريطة: (١) أن ينضم جنوب السودان إلى السودان في جهود التواصل الخارجي الرامية إلى تخفيف أعباء الدين، و(٢) أن يقدم المجتمع الدولي تعهدات قاطعة بتخفيف أعباء الدين. وكان الموعد النهائي للوفاء بهذين الشرطين هو سبتمبر ٢٠١٤. وفي حالة عدم الوفاء بهما، يتم تقسيم دين السودان الخارجي بين البلدين، على أساس صيغة تتقرر في غضون ستة أشهر من الموعد النهائي.

<sup>٣</sup> قدمت السلطات السودانية بيانات الدين، واستُكملت بمعلومات تم الحصول عليها أثناء عملية مطابقة الدين الخارجي في عام ٢٠١١ فضلاً على تقديرات خبراء الصندوق والبنك الدولي.



٥- وكان الاقتراض العام الخارجي محدودا في السنوات الأخيرة (الجدول ١). فقد انقطعت سبل حصول السودان على تمويل خارجي إلى حد كبير نتيجة متأخراته المستحقة للدائنين. ولم يكن بوسعها إلا التعاقد على دين جديد - بلغ أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في السنة خلال الفترة ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ - مع عدد محدود من الدائنين متعددي الأطراف والدائنين الثنائيين من غير أعضاء نادي باريس. واستُخدم الدين المتعاقد عليه حديثا بصفة أساسية في تمويل مشروعات في قطاعات الزراعة والخدمات والطاقة. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤، تم التعاقد على دين جديد بقيمة تبلغ حوالي ١٥٢ مليون دولار أمريكي (٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي)، بما فيها ٩٩ مليون دولار أمريكي من دائن متعدد الأطراف و٥٣ مليون دولار أمريكي من دائنين ثنائيين. ويدخل الدين الجديد المتعاقد عليه ضمن الحد الأقصى السنوي البالغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. ولم يكن هناك أي دين خارجي خاص جديد منذ عقود طويلة.

الجدول ١- الدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه (٢٠١٢-٢٠١٤)			
النصف الأول من ٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٥٢	٦١٨	٤٣١	مجموع الدين الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية)
٠,٢	٠,٩	٠,٧	% من إجمالي الناتج المحلي
			منه:
٥	١٦	١٣٤	دين بشروط ميسرة
١٤٧	٦٠٢	٢٩٦	دين بشروط غير ميسرة
			حسب الدائن (%)
٦٥	٤٨	٧٩	دين متعدد الأطراف
٣٥	٥٢	٢١	دين ثنائي من غير أعضاء نادي باريس
			متوسط عنصر المنحة (%)
٢٧	٢٨	٣٠	
			حسب القطاع (%)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	الزراعة
-	٣٨	٣٢	الطاقة
٣٣	٤٧	٧	الخدمات
٣٦	-	٦١	التنمية الصناعية
٣١	٦	-	أخرى
-	١٠	٣	

المصادر: السلطات السودانية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٦- ووصل مجموع دين السودان العام إلى ٩١% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام ٢٠١٣. والجزء الأكبر من الدين العام دين خارجي. واستمر الدين المحلي في الارتفاع نتيجة لزيادة التمويل المحلي للموازنة، وإن كان مستواه لا يزال منخفضاً نسبياً (١٣% من إجمالي الناتج المحلي).

## تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

### ألف - الافتراضات الأساسية

٧- تم تحديث الافتراضات الاقتصادية الكلية التي يركز عليها هذا التحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الدين استناداً إلى التطورات التي حدثت في عام ٢٠١٣ والنصف الأول من عام ٢٠١٤ (الإطار ١). ونشأت الاختلافات مقارنة بالإطار الاقتصادي الكلي في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لعام ٢٠١٣ مدفوعة بما يلي: (١) نتائج انخفاض معدل النمو وارتفاع التضخم في عام ٢٠١٣ مقارنة بالتوقعات السابقة، و(٢) تأثير تدابير السياسة المتخذة في سبتمبر ٢٠١٣، بما في ذلك تخفيض سعر الصرف الرسمي للجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي في خطوة واحدة وزيادة أسعار الوقود المحلية، و(٣) النتائج في النصف الأول من عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يكون عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري أقل مما كان عليه في التحليل السابق لاستمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط، مما يعكس تحسن أداء المالية العامة فضلاً عن ارتفاع الإيرادات المرتبطة بالنفط من جنوب السودان. وعلى غرار التحليل السابق لاستمرارية القدرة على تحمل الدين، لا يبيّن هذا التحليل توقعاته في السيناريو الأساسي أو أي من السيناريوهات البديلة على تكهنات بشأن توقيت عمليات تسوية المتأخرات وحجمها، أو احتمال تخفيف أعباء الدين الخارجي أو تقسيم الدين بين السودان وجنوب السودان.

### الإطار ١- السودان: الافتراضات الاقتصادية الكلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤

**الموارد الطبيعية:** استرشد إعداد هذه التوقعات بمناقشات عُقدت مع وزارة النفط ووزارة المعادن. ومن المتوقع أن يصل إنتاج النفط إلى ١٢٧ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٤، وهي زيادة محدودة من ١١٩ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٣. ومن المحتمل أن يؤدي الاستخلاص المعزز للنفط من الحقول القائمة والقيام بمزيد من الاستكشاف إلى زيادة الإنتاج على المدى المتوسط، ليصل إلى ذروة قدرها ٢١٠ آلاف برميل يومياً في عام ٢٠٢٠ قبل أن يبدأ في الانخفاض تدريجياً. وفي هذه الأثناء، من المتوقع أن يزيد الإنتاج السنوي من الذهب بنسبة ٣% سنوياً حتى يستقر في عام ٢٠٢٠ وما بعده. وتسترشد توقعات الأسعار بأحدث عدد من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط الخام في السودان ٩١ دولاراً أمريكياً، وأن يظل مستقراً عند ٨٧ دولاراً أمريكياً على المدى الطويل.

**القطاع الحقيقي:** من المتوقع أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تدريجياً إلى ٤,٧% حتى عام ٢٠١٩ ثم يصل إلى ٤,٢% في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٤. ويرجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على المدى المتوسط في الأساس إلى زيادة قوة القطاع غير النفطي الذي يقوده قطاعا الزراعة والتعدين في ظل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية في مجالات بيئة مزاولة الأعمال والتعليم والصحة، وانخفاض البطالة<sup>١</sup>. ومن المتوقع أن يكون التضخم، المقيس بمؤقت إجمالي الناتج المحلي، مرتفعاً على المدى القريب، ولكنه سيستقر على المدى المتوسط؛ وسيصل إلى ١٥% في المتوسط في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وإلى ٥,٥% في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٤.

**قطاع المالية العامة:** يتوقع تراجع عجز المالية العامة على المدى المتوسط، مما يعكس اقتران أوجه التحسن في تحصيل الإيرادات الضريبية، وزيادة الإيرادات النفطية، واحتواء الإنفاق الجاري، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لدعم الوقود. وعلى المدى الطويل، يتوقع بلوغ عجز المالية العامة قرابة ١% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، مما يرجع إلى (١) حدوث زيادة تدريجية في الإيرادات الضريبية، على خلفية انخفاض الإيرادات النفطية، و(٢) زيادة في الإنفاق الرأسمالي. ومن المتوقع أن تستقر نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي بموجب افتراضات النمو والأداء المالي.

**القطاع الخارجي:** يتوقع تراجع عجز الحساب الجاري بصورة طفيفة على المدى المتوسط، ليصل إلى ٥% من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام ٢٠١٩، وهو ما يرجع إلى مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة فضلاً عن نمو الصادرات النفطية وغير النفطية. ومن المتوقع أن يستقر على المدى الطويل في مستوى ٥-٦% من إجمالي الناتج المحلي مع انخفاض الصادرات النفطية واستمرار ارتفاع الصادرات غير النفطية. وسيتم تمويل عجز الحساب الجاري عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار تراكم متأخرات الدين الخارجي.

**الدين الخارجي:** من المتوقع أن تكون المبالغ المنصرفة من الديون الجديدة محدودة وأن تبلغ حوالي ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠٣٣، وهو ما يرجع إلى استمرار محدودية إمكانات الحصول على تمويل دولي وتدهور القدرة على خدمة الدين. واتساقاً مع آخر حافطة للديون الجديدة المتعاقد عليها، ستظل نسبة القروض الجديدة بشروط ميسرة هي الثلث تقريباً. ومن المفترض أن يستمر السودان في عدم الوفاء بالتزامات خدمة الديون الناشئة عن رصيد المتأخرات.

<sup>١</sup> للاطلاع على مزيد من المعلومات عن مصادر النمو في السودان، راجع تقرير IMF (2014)، الملحق الثاني من تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء.

## باء- استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي

٨- لا تزال قدرة السودان على تحمل رصيد الدين الخارجي غير قابلة للاستمرار في ظل السيناريو الأساسي (الشكل البياني ألف ١ والجدول ألف ١). فلا تزال كل نسب الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة تتجاوز حدودها المرجعية طوال فترة التوقعات البالغة ٢٠ عاما. ووصلت القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة إلى ١٢٥% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٣- أي أكثر من أربعة أضعاف المستوى الحدي البالغ ٣٠% للبلدان ضعيفة الأداء على مستوى السياسات - ومن المتوقع أن تظل أعلى من ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة التوقعات. وبالمثل، فإن القيمة الحاضرة لكل من نسبة الدين إلى الصادرات ونسبة الدين إلى الإيرادات تتجاوز ١٣٠% في عام ٢٠١٤، وتلك نسبة أعلى بكثير من المستوى الحدي لكل منهما. وبرغم أنه من المتوقع أن تتحسن هذه النسب استنادا إلى افتراضات النمو بقوة ومحدودية الاقتراض الخارجي على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، فإن أوجه التحسن المذكورة غير كافية للوصول بالدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

٩- وإضافة إلى ذلك، فإن آفاق ديون السودان عرضة لمجموعة من الصدمات (الشكل البياني ألف ١ والجدول ألف ١). فالقيمة الحاضرة لنسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، والدين إلى الإيرادات، وخدمة الدين إلى الإيرادات أكثر عرضة لصدمة انخفاض سعر الصرف مرة واحدة، في حين أن القيمة الحاضرة لنسبة الدين إلى الصادرات ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات أكثر عرضة لصدمة في الصادرات. ومن شأن حدوث صدمة قياسية من انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٥ أن يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحاضرة للدين إلى أكثر من ١٦٠% من إجمالي الناتج المحلي في ذلك العام، مما يؤدي بدوره إلى انتقال سعودي دائم في مسار الدين.

## جيم- استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

١٠- تمثل نتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام انعكاسا لنتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي (الرسم البياني ألف ٢ والجدول ألف ٣). فبرغم أن نسب الدين آخذة في الانخفاض، فإنها تتقارب من مستويات عالية نسبيا على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تظل القيمة الحاضرة لنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى من المعيار المرجعي طوال فترة التوقعات. وعلى غرار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، يتبين من اختبارات الحدود في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام أن مسار الدين العام أكثر عرضة لمخاطر انخفاض سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% (الجدول ألف ٤).

## النتائج المستخلصة

١١- لا يزال السودان في حالة مديونية حرجة. فلم تتغير نتائج هذا التحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الدين تغيراً يذكر مقارنة بنتائج التحليلات السابقة. ولا تزال قدرة السودان على تحمل الدين الخارجي غير قابلة للاستمرار. وعلى المدى الطويل، تظل كل نسب أعباء الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة أعلى من حدودها المرجعية (ما عدا نسب خدمة الدين في نهاية أفق التوقعات). كذلك القدرة على تحمل الدين العام غير قابلة للاستمرار، مدفوعة في معظمها بديناميكيات الدين الخارجي.

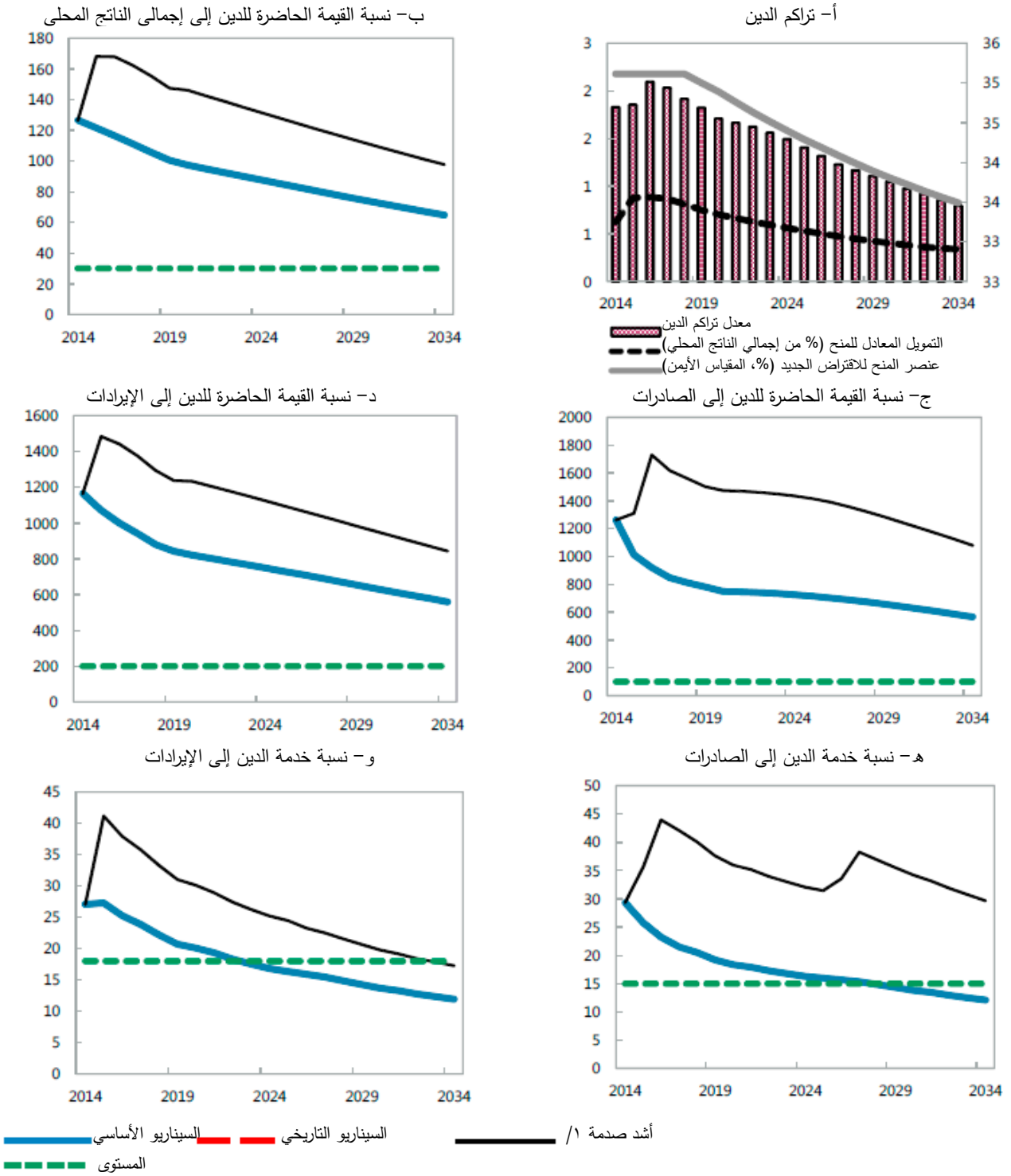
١٢- ويتعين بذل مزيد من الجهود لكي تحصل السودان على مساعدات لتخفيف أعباء الدين التي تشتد الحاجة إليها وتستعيد إمكانية الحصول على التمويل الخارجي. ويتعين على السودان: (١) تكثيف جهود التواصل الخارجي مع دائنيه

لكسب تأييد واسع النطاق لتخفيف أعباء الدين، و(٢) مواصلة التعاون مع صندوق النقد الدولي في مجال السياسات الاقتصادية والمدفوعات بهدف إرساء سجل إيجابي من السياسات الكلية السليمة، و(٣) الحد من الحصول على قروض جديدة بشروط غير ميسرة قدر الإمكان، نظرا لأنها تزيد أعباء الدين في المستقبل، وتأمين الحصول على دعم خارجي بشروط مُيسَّرة للغاية لتمويل مصروفات التنمية والبنية التحتية اللازمة.

١٣- وتتفق السلطات عموما مع نتائج وتقييمات تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. فتتفق على بلوغ دين السودان الخارجي إلى مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها، وعلى أن أعباء خدمة الدين تتجاوز قدرة السودان على خدمة الدين، ونتيجة لذلك لا تزال متأخرات الدين الخارجي للسودان تتراكم. وتتفق السلطات على أن الاقتراض بشروط غير ميسرة مكلف، وبالتالي ينبغي تقليله إلى أدنى حد. وأكدت السلطات أن هناك حاجة ماسة إلى تخفيف أعباء الدين على وجه السرعة لتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، ويحدوها الأمل في أن يدعم المجتمع الدولي السودان بما يكفل تخفيف أعباء الدين في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، سنكثف السلطات جهودها في التواصل مع الدائنين.



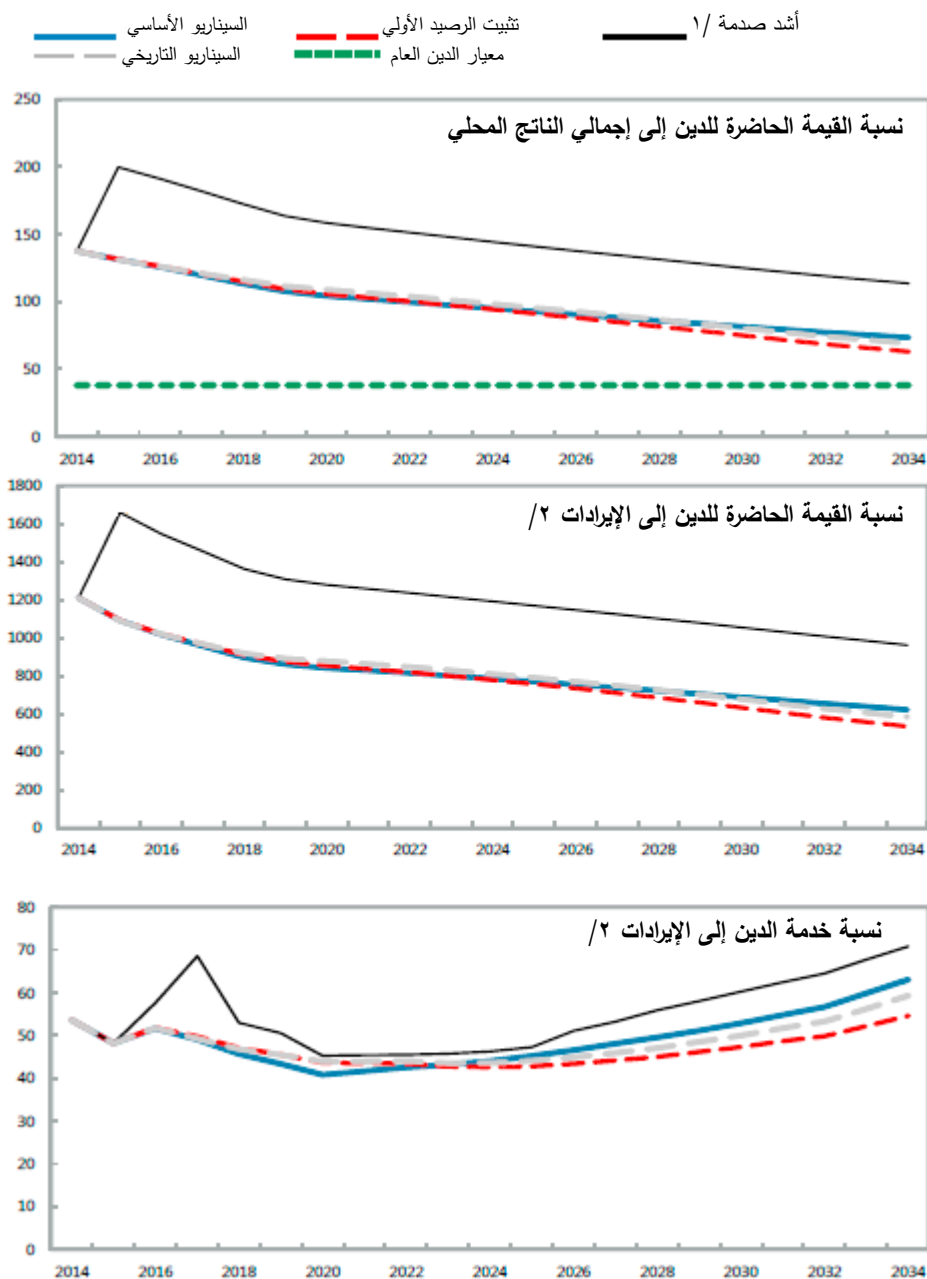
## الشكل البياني ١ - السودان: مؤشرات الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة في ظل سيناريوهات بديلة، ٢٠١٤-٢٠٣٤ / ١



المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ أشد اختبار للقدرة على تحمل الضغوط هو الاختبار الذي تنتج عنه أعلى نسبة في عام ٢٠٢٤ أو قبله. ويقابلها في الشكل البياني (ب) صدمة نتيجة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة، وفي الشكل البياني (ج) صدمة في الصادرات، وفي الشكل البياني (د) صدمة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة، وفي الشكل البياني (و) صدمة في الإيرادات، وفي الشكل البياني (هـ) صدمة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة.

## الشكل البياني ألف ٢ - السودان: مؤشرات الدين العام في ظل سيناريوهات بديلة، ٢٠١٤-٢٠٣٤ / ١



المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

/١/ أشد اختبار للقدرة على تحمل الضغوط هو الاختبار الذي تنتج عنه أعلى نسبة في عام ٢٠٢٤ أو قبله.

/٢/ تُعرّف الإيرادات على أنها تشمل المنح.

الجدول ألف ١- إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، السيناريو الأساسي، ٢٠١١-٢٠٣٤ /١  
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

متوسط ٢٠١٤-٢٠٢٠	توقعات								الحرف معياري	متوسط تاريخي /٦	قطي			
	٢٠٢٤	متوسط ٢٠١٩-٢٠٢٤	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤			٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
	٥٢,٦	٦٥,٤	٢٠,٤	٧٢,١	٧٥,٩	٧٨,٤	٨٠,٥	٨٢,٣			٨٠,٣	٨٤,٠	٦١,٨	الدين الخارجي (بالقيمة الاسمية) /١
	٥١,٧	٦٣,٢	٦٨,١	٧٠,٧	٧٣,٣	٧٥,٨	٧٧,٩	٧٩,٩			٧٧,٨	٨١,٤	٥٩,٤	منه: الدين العام والمضمون من الحكومة
	١,٢-	١,٠-	٢,٧-	٢,٧-	٢,٦-	٢,١-	١,٨-	٢,٠			٣,٧-	٢٢,٢	٢,٨-	التغير في الدين الخارجي
			١,١-	١,٢-	٠,٦-	٠,٠	٠,٦	١,٢			٠,١	٩,٤	٥,٠-	صافي التدفقات المحددة المنشئة للدين المحددة
٤,٢	٤,٧	٣,٩	٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٥	٣,٧	٤,١	٣,٦	٢,٧	٦,١	٦,٦	٢,١-	عجز الحساب الجاري بخلاف فوائده
	٥,٠	٤,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٥	٤,٦	٤,٧			٦,٥	٦,٨	٢,٠-	العجز في ميزان السلع والخدمات
	١١,٤	١٢,١	١٢,٩	١٣,٠	١٣,١	١٣,٧	١٤,٠	١٤,٠			٩,٥	٩,٩	١٧,٦	الواردات
	١٦,٥	١٦,٨	١٦,٨	١٧,٢	١٧,٣	١٧,٥	١٦,٥	١٤,٧			١٦,١	١٦,٧	١٥,٥	الصادرات
١,٩-	١,٤-	٢,٢-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٦-	٢,٤-	٢,١-	٢,٠	٢,٩-	٢,١-	١,٤-	١,٧-	صافي التحويلات الجارية (سالب = تدفقات داخلية)
	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-			٠,٧-	٠,٧-	١,٠-	منه: التحويلات الرسمية
	١,١	١,٣	١,٤	١,٥	١,٥	١,٦	١,٦	١,٤			١,٦	١,١	١,٥	تدفقات الحساب الجاري الأخرى (سالب = صافي تدفقات داخلية)
٣,٥-	٤,٢-	٣,٤-	٢,٨-	٣,١-	٣,١-	٣,١-	٣,٣-	٣,٣-	٢,١	٥,٩-	٤,٦-	٣,٩-	٤,٠-	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (سالب = تدفقات داخلية)
	١,١-	٠,٨-	١,٠-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢	٠,٥			١,٤-	٦,٨	١,١	ديناميكية الدين داخلية المنشأ /٢
	١,٢	١,٨	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٣,٢	٢,٩			٣,١	٢,٧	٢,٧	مساهمة سعر الفائدة الاسمي
	٢,٣-	٢,٦-	٣,٢-	٣,٤-	٣,١-	٣,١-	٣,١-	٢,٤-			٢,٦-	١,٤	٠,٢	مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	...	...	...	...	...	...	...	...			١,٩-	٢,٧	١,٨-	مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف
	٠,٦-	٠,٨-	١,٦-	١,٥-	١,٩-	٢,١-	٢,٤-	٠,٨			٣,٨-	١٢,٨	٢,٢	القيمة الباقية (٣-٤) /٣
	١,١-	١,٨-	٢,١-	٢,٣-	٢,٥-	٢,٦-	٢,٧-	٢,٦-			٢,٨-	٢,٨-	٢,٧-	منها: تمويل استثنائي
	١٦,٧	٨٩,٩	١٠٢,٨	١٠٨,٢	١١٣,٧	١١٩,٢	١٢٤,١	١٢٨,٥			١٢٧,٥	...	...	القيمة الحاضرة للدين الخارجي /٤
	٥٨٣,٣	٧٤٣,٤	٧٩٩,٨	٨٣١,٠	٨٦٨,٠	٩٤١,٢	١٠٣٥,٢	١٢٨٦,٩			١٢٣٥,٣	...	...	% من الصادرات
	٦٤,٨	٨٧,٧	١٠٠,٥	١٠٥,٨	١١١,٢	١١٦,٦	١٢١,٥	١٢٦,٦			١٢٥,٠	...	...	القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة
	٥٦٦,٧	٧٤٥,٦	٧٨١,٨	٨١٢,٤	٨٤٨,٧	٩٢٠,٦	١٠١٣,٤	١٢١٣,٣			١٢٠,٩,٧	...	...	% من الصادرات
	٥٥٩,٧	٧٤٦,٧	٨٤٣,٠	٨٨٠,٤	٩٤٢,٤	١٠٠٠,٦	١٠٧٢,٥	١١٦٥,١			١٢٧,٦	...	...	% من الإيرادات الحكومية
	١٢,٧	١٦,٧	١٩,٦	٢٠,٨	٢١,٩	٢٣,٦	٢٦,٢	٢٩,٧			٢٢,٥	٢٣,٥	١٨,٣	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)
	١٢,١	١٦,٣	١٩,٢	٢٠,٥	٢١,٥	٢٣,٢	٢٥,٨	٢٩,٣			٢٢,١	٢٣,١	١٨,١	نسبة خدمة الدين العام والمضمون من الحكومة إلى الصادرات (%)
	١١,٩	١٦,٨	٢٠,٧	٢٢,٢	٢٣,٩	٢٥,٢	٢٧,٣	٢٧,١			٢٣,٣	٢٥,٢	١٨,٠	نسبة خدمة الدين العام والمضمون من الحكومة إلى الإيرادات (%)
	٢,٩	٢,٦	١,٩	١,٨	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٦			٣,٠	٣,٨	١,٩-	إجمالي احتياجات التمويل الكلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
	٥,٩	٤,٩	٥,٥	٥,٦	٥,٦	٥,٥	٥,٥	٦,٠			٩,٨	١٥,٦-	٠,٧	عجز الحساب الجاري بخلاف الفوائد الذي يحقق استقرار نسبة الدين
														أهم الافتراضات الاقتصادية الكلية
	٤,٢	٤,٤	٤,٠	٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٣,٠	٣,٥	٣,٣	٢,٢-	٠,٣-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
	٠,١	٠,٢	١,٠-	٢,٣	١,٦	١,١	٢,٠-	١١,٠-	١,٨	١١,٢	٢,٣	٤,١-	٢,٩	مُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)
	٢,٦	٢,٣	٢,٨	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٠,٥	٤,٩	٣,٩	٤,١	٤,٤	سعر الفائدة الفعلي (%) /٥

الجدول ألف ١- إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، السيناريو الأساسي، ٢٠١١-٢٠٣٤ /١  
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

متوسط ٢٠٣٤-٢٠٢٠	توقعات								الحوافز معياري	متوسط تاريخي /٦	فقط				
	٢٠٢٤	متوسط ٢٠١٩-٢٠١٤	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤			٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
٣,٥	٤,٧	٢,٩	٨,٠	٥,٧	٥,٦	٨,٩	٧,٥	١٠,٢	١٠,١	٣٥,٧	١٥,٤	١,٤	٤٦,٩	٨,٧	نمو صادرات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، %)
٤,٢	٤,٤	٤,١	٣,٦	٤,٧	٥,٤	٦,٦	٥,٤	٣,٧	٤,١	٢٥,٥	١٥,٦	١,٦	٠,٩	٧,٥	نمو واردات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، %)
٣٤,١	٣٣,٥	٣٤,٤	١,٣٥	٣٥,٠	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١	...	...	...	...	...	عصر المنحة في اقتراض القطاع العام الجديد (%)
١١,٧	١١,٦	١١,٧	...	١١,٩	١٢,٠	١١,٨	١١,٧	١١,٣	١٠,٩	...	...	٩,٢	٩,٤	١٧,٧	الإيرادات الحكومية (ما عدا المنح، % من إجمالي الناتج المحلي)
٠,٤	٠,٥	...	...	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٤	...	...	٠,٤	٠,٤	٠,٤	تدفقات المعونة (بمليارات الدولارات الأمريكية) /٧
٠,٣	٠,٤	...	...	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	...	...	٠,٤	٠,٣	٠,٢	منها: منح
٠,١	٠,١	...	...	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	...	...	٠,٠	٠,١	٠,٢	منها قروض بشروط ميسرة
٠,٥	٠,٣	٠,٦	...	٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٦	...	...	...	...	...	تمويل مكافئ للمنح (% من إجمالي الناتج المحلي) /٨
٦٥,٣	٦٠,٨	٦٧,٥	...	٧١,١	٧٢,١	٧٣,٤	٧٣,٨	٧٣,٦	٧٢,١	...	...	...	...	...	تمويل مكافئ للمنح (% من التمويل الخارجي) /٨ بنود للتكرار:
١٤٩,٠	٩٥,٩	...	...	٧٨,٧	٧٣,٥	٦٩,٢	٦٥,٧	٦٤,٥	٧٠,٠	...	...	٦٦,٧	٦٣,٢	١٧,٣	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٤,٣	٤,٦	٤,٤	٢,٩	٧,١	٦,٣	٥,٣	١,٩	٧,٩	٤,٩	...	...	٥,٧	٦,٢	٢,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار
٩٦,٨	٨٤,٤	...	...	٧٧,٦	٧١,٢	٧٤,٩	٧٣,٦	٧٢,٢	٧٠,٩	...	...	٩٩,٧	...	...	القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٣	٠,٨	١,٥	١,٩	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٨	...	...	١,٤	١,١	١,٤	$(PVT-PVt-1)/GDPt-1$ (%)
٢,١	٢,١	...	...	٢,١	٢,١	١,٩	١,٧	١,٦	١,٤	...	...	١,٤	١,١	١,٤	إجمالي تحويلات العاملين في الخارج بمليارات الدولارات الأمريكية)
٦٣,٩	٨٥,٨	...	...	٩٧,٩	١٠٢,٨	١٠٨,٢	١١٣,٦	١١٨,٦	١٢٤,٠	...	...	١٢٢,٥	...	...	القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي + تحويلات العاملين في الخارج)
٥٠٣,٦	٦١٢,٧	...	...	٦٤٥,٥	٦٦٥,٣	٧٠٠,١	٧١٠,٧	٨٤٠,٦	١٠٤٧,٦	...	...	١٠٧٧,١	...	...	القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (% من الصادرات + تحويلات العاملين في الخارج)
١٠,٨	١٣,٨	...	...	١٥,٨	١٦,٨	١٧,٧	١٩,٢	٢١,٤	٢٤,٣	...	...	٢٦,٤	...	...	خدمة الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (% من الصادرات + تحويلات العاملين في الخارج)

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ يشمل الدين الخارجي للقطاع العام والخاص.

٢/ مشتقة باعتبارها  $(1 + g + \rho + gp) / (1 + g - \rho(1 + g))$  مضروبة في نسبة الدين خلال الفترة السابقة، حيث  $r =$  سعر الفائدة الاسمي؛ و  $g =$  معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ و  $\rho =$  معدل نمو مُخفَّض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي.

٣/ تشمل التمويل الاستثنائي (أي التغيرات في المتأخرات وتخفيف أعباء الدين)؛ والتغيرات في إجمالي الأصول الأجنبية؛ وتعديلات التقييم. وبالنسبة للتوقعات تشمل أيضا مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.

٤/ يُفترض أن القيمة الحاضرة لدين القطاع الخاص مكافئة لقيمه الظاهرية.

٥/ مدفوعات الفائدة في السنة الجارية مقسومة على رصيد الدين في الفترة السابقة.

٦/ المتوسطات التاريخية والاتراقات المعيارية مشتقة عموما على مدى السنوات العشر السابقة، رهنا بتوافر البيانات.

٧/ مُعرَّفة بأنها المنح، والقروض بشروط ميسرة، ومساعدات تخفيف أعباء الدين.

٨/ التمويل المكافئ للمنح يشمل المنح المقدمة مباشرة إلى الحكومة ومن خلال القروض الجديدة (الفرق بين القيمة الظاهرية والقيمة الحاضرة للدين الجديد).

**الجدول ألف ٢- تحليل حساسية المؤشرات الرئيسية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة، ٢٠١٤ (%)**

توقعات							
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٤	٢٠٣٤
<b>نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي + تحويلات العاملين في الخارج</b>							
١٢٤	١١٩	١١٤	١٠٨	١٠٣	٩٨	٨٦	٦٤
<b>السيناريو الأساسي</b>							
<b>ألف- السيناريوهات البديلة</b>							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /١							
١٢٤	١٠٩	٧٤	٦٢	٥٣	٤٤	١٣	١٣-
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /٢							
١٢٤	١٠٩	١٠٩	١٠٥	١٠١	٩٦	٨٧	٦٥
<b>باء- اختبارات الحدود</b>							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦							
١٢٤	١١٢	١١٥	١١١	١٠٦	١٠١	٩١	٦٨
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٣							
١٢٤	١١١	١١٤	١١١	١٠٦	١٠١	٩١	٦٥
باء ٣- المتوسط التاريخي لمخفوض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦							
١٢٤	٩٧	٩٦	٩٢	٨٨	٨٤	٧٥	٥٦
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادف التنفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٤							
١٢٤	١١١	١١٢	١٠٦	١٠١	٩٦	٨٧	٦٤
باء ٥- مزيج من بقاء بقاء باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
١٢٤	٩٤	٨٩	٨٥	٨٢	٧٨	٦٩	٥٢
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٥ /٥							
١٢٤	١٦٢	١٦٢	١٥٦	١٤٩	١٤٢	١٢٧	٩٦
<b>نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات + تحويلات العاملين في الخارج</b>							
١٠٤٨	٨٤١	٧٦١	٧٠٠	٦٦٥	٦٤٥	٦١٣	٥٠٤
<b>السيناريو الأساسي</b>							
<b>ألف- السيناريوهات البديلة</b>							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /١							
١٠٤٨	٦٦٤	٥١٩	٤٢٦	٣٦٣	٣١٣	١٠١	١١٢-
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /٢							
١٠٤٨	٧٧٣	٧٣٠	٦٢٨	٦٥٣	٦٣٤	٦١٩	٥١٥
<b>باء- اختبارات الحدود</b>							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
١٠٤٨	٧٧٢	٧٢٧	٦٧٨	٦٤٨	٦٢٨	٦١٠	٥٠٣
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٣							
١٠٤٨	١٠٢١	١٢٤٣	١١٥٩	١١٠٥	١٠٧٨	١٠٦٨	٨٧٥
باء ٣- المتوسط التاريخي لمخفوض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦							
١٠٤٨	٧٧٢	٧٢٧	٦٧٨	٦٤٨	٦٢٨	٦١٠	٥٠٣
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادف التنفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٤							
١٠٤٨	٨٦٤	٨٢٥	٦٨٦	٦٥٦	٦٣٦	٦١٨	٥٠٦
باء ٥- مزيج من بقاء بقاء باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
١٠٤٨	٨٨١	٩١٠	٨٣٧	٨٠٠	٧٧٥	٧٥٢	٦٢٤
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٥ /٥							
١٠٤٨	٧٧٢	٧٢٧	٦٧٨	٦٤٨	٦٢٨	٦١٠	٥٠٣
<b>نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الإيرادات</b>							
١١٦٥	١٠٧٣	١٠٠١	٩٤٢	٨٨٠	٨٤٣	٧٥٠	٥٦٠
<b>السيناريو الأساسي</b>							
<b>ألف- السيناريوهات البديلة</b>							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /١							
١١٦٥	٨١٨	٦٤٩	٥٣٨	٤٤٥	٣٧٨	١١١	١١٢-
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /٢							
١١٦٥	٩٨٧	٩٦١	٩١٨	٨٦٤	٨٢٨	٧٥٨	٥٧٣
<b>باء- اختبارات الحدود</b>							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
١١٦٥	١٠١٣	١٠١٨	٩٧١	٩١٣	٨٧٤	٧٩٤	٥٩٥
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٣							
١١٦٥	١٠٠٤	١٠٠٩	٩٦٤	٩٠٧	٨٦٩	٧٩٦	٥٧٢
باء ٣- المتوسط التاريخي لمخفوض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦							
١١٦٥	٨٧٩	٨٣٩	٨٠١	٧٥٣	٧٢٠	٦٥٥	٤٩١
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادف التنفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٤							
١١٦٥	٩٩٠	٩٦٧	٩٢٣	٨٦٨	٨٣١	٧٥٦	٥٦٢
باء ٥- مزيج من بقاء بقاء باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
١١٦٥	٨٤٠	٧٧٢	٧٣٧	٦٩٢	٦٦٣	٦٠٢	٤٥٤
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٥ /٥							
١١٦٥	١٤٨٥	١٤٤٢	١٣٧٦	١٢٩٣	١٢٣٨	١١٢٥	٨٤٤
<b>نسبة خدمة الدين إلى الصادرات + تحويلات العاملين في الخارج</b>							
٢٩	٢٦	٢٣	٢٢	٢٠	١٩	١٦	١٢
<b>السيناريو الأساسي</b>							
<b>ألف- سيناريوهات بديلة</b>							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /١							
٢٩	٢١	١٦	١٣	١١	٩	٣	٧-
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /٢							
٢٩	٢٦	٢٣	٢٢	٢١	١٩	١٧	١٣
<b>باء- اختبارات الحدود</b>							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
٢٩	٢٦	٢٣	٢١	٢٠	١٩	١٦	١٢
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٣							
٢٩	٣٦	٤٤	٤٢	٤٠	٣٨	٣٢	٣٠
باء ٣- المتوسط التاريخي لمخفوض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦							
٢٩	٢٦	٢٣	٢١	٢٠	١٩	١٦	١٢
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادف التنفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٤							
٢٩	٢٦	٢٣	٢٢	٢١	١٩	١٦	١٢
باء ٥- مزيج من بقاء بقاء باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
٢٩	٢٩	٢٩	٢٦	٢٥	٢٤	٢٠	١٤
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٥ /٥							
٢٩	٢٦	٢٣	٢١	٢٠	١٩	١٦	١٢

الجدول ألف ٢- تحليل حساسية المؤشرات الرئيسية للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة، ٢٠١٤ (%)

توقعات							
٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٤	٢٠٣٤
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات							
٢٧	٢٧	٢٥	٢٤	٢٢	٢١	١٧	١٢
السيناريو الأساسي							
ألف - سيناريوهات بديلة							
٢٧	٢٢	١٧	١٤	١٢	١٠	٣	٧-
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /١							
٢٧	٢٧	٢٥	٢٤	٢٢	٢١	١٧	١٣
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيراً في الفترة ٢٠١٤-٢٠٣٤ /٢							
باء- اختبارات الحدود							
٢٧	٢٨	٢٧	٢٥	٢٣	٢٢	١٨	١٢
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
٢٧	٢٧	٢٦	٢٥	٢٣	٢٢	١٨	١٦
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٣							
٢٧	٢٤	٢٢	٢١	١٩	١٨	١٥	١٠
باء ٣- المتوسط التاريخي لمُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦							
٢٧	٢٧	٢٥	٢٤	٢٢	٢١	١٧	١٢
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادفي التفتقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٥-٢٠١٦ /٤							
٢٧	٢٣	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٣	٩
باء ٥- مزيج من بقاء بقاء ٤ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
٢٧	٤١	٣٨	٣٦	٣٣	٣١	٢٥	١٧
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٥ /٥							
بند للتذكير:							
٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
عصر المنحة المفترض على التمويل الباقي (أي التمويل المطلوب فوق الحالة الأساسية) /٦							
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات الخبراء.							
١/ تشمل المتغيرات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو مُخفَض إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي) والحساب الجاري بغير فوائد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي والتفتقات غير المنشئة للدين.							
٢/ يفترض أن سعر الفائدة على الاقتراض الجديد أعلى بنقطتين مئويتين من السيناريو الأساسي في حين أن فترات السماح وأجال الاستحقاق هي نفس فترات السيناريو الأساسي.							
٣/ يفترض أن قيم الصادرات ستظل عند المستوى الأدنى دائماً، ولكن من المفترض أن يعود الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى مستواه في السيناريو الأساسي بعد الصدمة (يفترض ضمناً إجراء تعديل مقابل في مستويات الواردات).							
٤/ يشمل التحويلات الرسمية والخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.							
٥/ يُعرّف انخفاض سعر الصرف بأنه النسبة المئوية للانخفاض في قيمة الدولار مقابل العملة المحلية بحيث لا يتجاوز ١٠٠% أبداً.							
٦/ ينطبق على جميع سيناريوهات اختبار الضغوط باستثناء السيناريو ألف ٢ (الاقتراض بشروط أقل إيجابية) حيث تكون شروط كل عمليات التمويل الجديدة على غرار الشروط المحددة في الحاشية ٢.							

### الجدول ألف ٣- إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، السيناريو الأساسي ٢٠١١-٢٠٣٤ /١ (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات										فقط				
متوسط ٢٠٢٤-٢٠٢٤	٢٠٢٤	٢٠٢٤	متوسط ٢٠١٤-٢٠١٤	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	الحوافز معزوي /٥	متوسط /٥	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
	٦٠,٤	٧٠,٥		٧٥,١	٧٨,٣	٨١,٧	٨٥,٠	٨٧,٦	٩٠,٨			٩٠,٣	٩٤,٣	٧٠,٥
	٥١,٧	٦٣,٢		٦٥,١	٧٠,٧	٧٣,٣	٧٥,٨	٧٧,٩	٧٩,٩			٧٧,٨	٨١,٤	٥٩,٤
	-١,٠	-١,٤		-٣,٩	-٣,٤	-٣,٢	-٢,٧	-٣,١	-١,٤			-١,٠	٢٣,٩	-٢,٦
	-٢,٣	-٢,٤		-٤,٩	-٥,٦	-٥,٣	-٤,٩	-٥,٣	-٦,٢			-٨,٠	٢٠,٤	-٧,٧
	-١,١	-١,٤	-٢,٦	-٤,٤	-٣,١	-٢,٩	-٢,٧	-٢,٥	-٦,٢	٢,٢	-٢,٦	-١,٥	-١,٣	-٣,٩
	١١,٨	١٢,١	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٠	١١,٤			٩,٩	٩,٨	١٨,٠
	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥			٠,٧	٠,٤	٠,٣
	١٠,٦	١٠,٨	١٠,٩	٩,٥	٩,٦	٩,٧	٩,٦	٩,٦	٩,١			٨,٤	٩,٥	١٤,٢
	-١,٤	-١,٢	-٢,٥	-٢,٥	-٢,٤	-٢,٢	-٢,٢	-٢,٩	-٠,٠			-١,٤	٢١,١	-٣,٧
	-٢,٨	-٢,٨	-٢,٣	-٢,٢	-٢,١	-١,٩	-٢,٣	-٢,١	-٢,١			-٢,١	١,٩	١,٢
	-٢,٢	-٠,٠	١,٢	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٧	-٠,٥			-٠,١	٠,٤	٠,٤
	-٢,٦	-٢,٨	-٢,٥	-٢,٦	-٢,٤	-٢,٣	-٢,٣	-٢,٠	-٢,٧			-٢,٠	١,٦	٠,٢
	...	...	-١,٢	-١,٢	-١,٣	-١,٢	-١,٢	-١,٢	٣,٢			-٢,٢	١٩,١	-٤,٩
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-١,١			-١,٢	-١,٤	-١,٢
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	-١,١			-١,٢	-١,٤	-١,٢
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠			٠,٠	٠,٠	٠,٠
	١,٣	١,٥	١,٨	٢,٢	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٧			٤,٠	٣,٥	٥,١
	٧٣,٥	٩٥,٠	١٠٧,٥	١١٣,٣	١١٩,٦	١٢٥,٧	١٣١,٣	١٣٧,٤	١٣٧,٤			١٣٧,٥	...	...
	٦٤,٨	٨٧,٧	١٠٠,٥	١٠٥,٨	١١١,٢	١١٦,٦	١٢١,٥	١٢٦,٦	١٢٦,٦			١٢٥,٠	...	...
	٦٤,٨	٨٧,٧	١٠٠,٥	١٠٥,٨	١١١,٢	١١٦,٦	١٢١,٥	١٢٦,٦	١٢٦,٦			١٢٥,٠	...	...
	...	...	...	...	...	...	...	...	...			...	...	...
	٧,٣	٤,٧	٣,٧	٣,٤	٤,١	٤,٥	٤,٢	٤,٨	٤,٨			٥,٣	٧,٦	١,٦
	٦٢٢,٢	٧٨٤,١	٨٥٦,٦	٨٩٥,٦	٩٥٩,٩	١٠١٦,٧	١٠٩٠,٦	١١٩٠,١	١٢٩٠,١			١٣٤٤,٧	...	...
	٦٣٤,٤	٨١٢,٢	٩٠١,٩	٩٤٣,٣	١٠١٣,٥	١٠٧٩,١	١١٥٨,٧	١٢٥٥,١	١٢٥٥,١			١٤٩٣,٦	...	...
	٥٥٩,٧	٧٤٩,٧	٨٤٣,٠	٨٨٠,٤	٩٤٢,٤	١٠٠٠,٦	١٠٧٢,٥	١١٦٥,١	١٢٥٥,١			١٣٥٧,٦	...	...
	٦٣,٠	٤٤,٠	٤٣,٣	٤٥,٧	٤٩,٠	٥١,٧	٤٨,٢	٥٣,٦	٥٣,٦			٥١,٤	٧١,٨	٢٥,٣
	٦٤,٣	٤٥,٦	٤٥,٥	٤٨,١	٥١,٩	٥٤,٨	٥١,٢	٥١,٠	٥١,٠			٦٣,٦	٧٥,١	٢٥,٨
	٠,٠	-١,٤	٠,٧	٠,٣	٠,٤	٠,٠	٠,٧	-٢,٧	-٢,٧			٢,٥	-٢٤,٢	-١,٢
	٤,٢	٤,٤	٤,١	٤,٠	٤,٧	٤,٦	٤,٢	٣,٩	٣,٤	٣,٠	٣,٥	٣,٣	-٢,٢	-١,٢
	٢,٦	٢,٢	٢,٨	٣,٥	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٠,٦	٥,٠	٤,٠	٤,٢	٤,٥
	١,٧	٢,١	١,٦	-١,٥	٥,٣	٥,٢	٣,٦	١,٦	-١,٧	٨,٦	-١,١	-١,٦	-٩,٨	-٥,٦
	...	...	...	...	...	...	...	...	...	١٤,٠	-٥,٠	-٤,٠	٣,٠٨	-٧,٦
	٥,٢	٤,٩	٥,٣	١٤,٥	٦,٥	٦,٥	٨,١	١١,٠	١١,٧	٩,٢	١٧,٦	٣٦,٢	١٨,٥	١٩,٠
	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٧,٢	١١,٠	٣,١	٤,١	٤,٧	٨,٤	١١,٠	-٥,٠	-٨,٤	-٣٤,٤	-٨,٦
	...	٣٣,٥	٣٤,٤	٣٥,١	٣٥,٠	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١	...	...	...	...	...

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

١/ إجمالي دين الحكومة العامة.

٢/ يُعرّف إجمالي الاحتياجات التمويلية بأنه العجز الأولي زائد خدمة الدين زائد لرصيد الدين قصير الأجل في نهاية آخر فترة.

٣/ الإيرادات بدون المنح.

٤/ تُعرّف خدمة الدين مُعرّفة بأنها مجموع الفائدة على الدين واستهلاكه على المدينين المتوسط والطويل.

٥/ المتوسطات التاريخية والاحترافات المعيارية مشتقة عموماً على مدى السنوات العشر السابقة رهنا بتوافر البيانات.

الجدول ألف ٤- تحليل حساسية أهم مؤشرات الدين العام، ٢٠١٤-٢٠٣٤ (%)

توقعات									
٢٠٣٤	٢٠٣٣	٢٠٢٤	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
<b>نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي</b>									
٧٣	٧٥	٩٥	١٠٨	١١٣	١٢٠	١٢٦	١٣١	١٣٧	السيناريو الأساسي
<b>ألف- سيناريوهات بديلة</b>									
٦٩	٧٢	٩٨	١١٢	١١٦	١٢١	١٢٦	١٣١	١٣٧	ألف-١ متوسطات تاريخية لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي
٦٣	٦٦	٩٤	١٠٩	١١٥	١٢١	١٢٦	١٣١	١٣٧	ألف-٢ الرصيد الأولي لم يتغير عن عام ٢٠١٤
٩٥	٩٦	١٠٤	١١٢	١١٧	١٢٢	١٢٨	١٣٢	١٣٧	ألف-٣ انخفاض دائم في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي /١
<b>باء- اختبارات الحدود</b>									
٨٨	٨٩	١٠٦	١١٧	١٢٣	١٢٩	١٣٥	١٣٥	١٣٧	باء-١ المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد
٧٦	٧٨	٩٨	١١٠	١١٦	١٢٣	١٢٩	١٣٣	١٣٧	باء-٢ المتوسط التاريخي للرصيد الأولي ناقص انحراف معياري واحد
٨٢	٨٤	١٠٢	١١٤	١١٩	١٢٦	١٣٢	١٣٤	١٣٧	باء-٣ مزيج من باء ١ وباء ٢ باستخدام صدمات مقدارها نصف انحراف معياري واحد
١١٤	١١٦	١٤٤	١٦٤	١٧٢	١٨٢	١٩١	٢٠٠	١٣٧	باء-٤ انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٥
٧٩	٨١	١٠١	١١٤	١٢٠	١٢٧	١٣٣	١٣٩	١٣٧	باء-٥ ارتفاع التدفقات الأخرى المنشئة للدين يعادل ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥
<b>نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الإيرادات /٢</b>									
٦٢٢	٦٣٨	٧٨٤	٨٦٠	٨٩٦	٩٥٧	١٠١٧	١٠٩١	١٢١٠	السيناريو الأساسي
<b>ألف- سيناريوهات بديلة</b>									
٥٨٤	٦٠٦	٨١٠	٨٩٠	٩١٨	٩٦٧	١٠٢٠	١٠٨٩	١٢١٠	ألف-١ متوسطات تاريخية لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي
٥٣٣	٥٥٧	٧٧٨	٨٧٤	٩١٠	٩٦٦	١٠٢١	١٠٩٢	١٢١٠	ألف-٢ الرصيد الأولي لم يتغير عن عام ٢٠١٤
٨٠٣	٨٠٧	٨٥٩	٨٩٣	٩٢٢	٩٧٧	١٠٣٠	١٠٩٨	١٢١٠	ألف-٣ انخفاض دائم في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي /١
<b>باء- اختبارات الحدود</b>									
٧٤٢	٧٥٦	٨٧٤	٩٣٢	٩٦٦	١٠٢٦	١٠٨٥	١١٢٣	١٢١٠	باء-١ المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد
٦٤٢	٦٥٨	٨٠٧	٨٨٣	٩٢٠	٩٨٣	١٠٤٥	١١٠٥	١٢١٠	باء-٢ المتوسط التاريخي للرصيد الأولي ناقص انحراف معياري واحد
٦٩٢	٧٠٧	٨٤٠	٩٠٦	٩٤١	١٠٠٣	١٠٦٣	١١١٢	١٢١٠	باء-٣ مزيج من باء ١ وباء ٢ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد
٩٦١	٩٨٥	١١٩١	١٣٠٨	١٣٦٢	١٤٥٥	١٥٤٥	١٦٥٩	١٢١٠	باء-٤ انخفاض سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٥
٦٦٥	٦٨٣	٨٣٦	٩١١	٩٤٩	١٠١٤	١٠٧٨	١١٥٨	١٢١٠	باء-٥ ارتفاع التدفقات الأخرى المنشئة للدين يعادل ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥
<b>نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات /٢</b>									
٦٣	٦٠	٤٤	٤٣	٤٦	٤٩	٥٢	٤٨	٥٤	السيناريو الأساسي
<b>ألف- سيناريوهات بديلة</b>									
٥٩	٥٦	٤٤	٤٥	٤٧	٤٩	٥٢	٤٨	٥٤	ألف-١ مستويات تاريخية لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي
٥٥	٥٢	٤٣	٤٦	٤٧	٥٠	٥٢	٤٨	٥٤	ألف-٢ الرصيد الأولي لم يتغير عن عام ٢٠١٤
٨١	٧٦	٥٠	٤٥	٤٧	٥٠	٥٢	٤٨	٥٤	ألف-٣ انخفاض دائم في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي /١
<b>باء- اختبارات الحدود</b>									
٧٦	٧٢	٥١	٤٩	٥١	٥٣	٥٥	٥٠	٥٤	باء-١ المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد
٦٦	٦٣	٤٥	٤٧	٥٢	٥٤	٥٣	٤٨	٥٤	باء-٢ المتوسط التاريخي للرصيد الأولي ناقص انحراف معياري واحد
٧١	٦٧	٤٨	٤٧	٥١	٥٣	٥٤	٤٩	٥٤	باء-٣ مزيج من باء ١ وباء ٢ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد
٨٢	٧٨	٥٩	٦٠	٦٢	٦٤	٦٥	٥٦	٥٤	باء-٤ انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٥
٧١	٦٨	٤٦	٥١	٥٣	٦٩	٥٨	٤٨	٥٤	باء-٥ ارتفاع التدفقات الأخرى المنشئة للدين يعادل ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥
المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.									
١/ يُفترض أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستواه في السيناريو الأساسي ناقص انحراف معياري واحد مقسوما على الجذر التربيعي لطول فترة التوقعات..									
٢/ تُعرّف الإيرادات بأنها شاملة المنح									



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 14/606

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

للتنشر الفوري

٣٠ ديسمبر ٢٠١٤

## المجلس التنفيذي للصندوق يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع السودان والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٣ ديسمبر ٢٠١٤ مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع السودان.<sup>١</sup>

لم يتحقق لاقتصاد السودان التعافي بعد من صدمة انفصال جنوب السودان منذ ثلاث سنوات، والذي أفقده ثلاثة أرباع إنتاج النفط، ونصف إيرادات ماليته العامة، وتلثي قدرته على سداد مدفوعاته الدولية. وتوصل السودان في مارس ٢٠١٤ إلى تفاهم مع خبراء صندوق النقد الدولي بشأن برنامج يتابعه الخبراء لعام ٢٠١٤. ويتسق البرنامج مع الاستراتيجية الطارئة البالغة مدتها ثلاث سنوات للحكومة التي اعتمدت في أعقاب انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ ويهدف إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتهيئة الظروف المواتية للنمو القابل للاستمرار والشامل لكل شرائح المجتمع. وقد تعقد التصحيح الاقتصادي الكلي بسبب أوجه الضعف الهيكلي، وأعباء الدين الثقيلة، والعقوبات الخارجية، والبيئات السياسية المحلية والإقليمية المتقلبة، والتي تؤثر على الثقة والاستثمار.

وكان الأداء الاقتصادي في عام ٢٠١٤ متفاوتاً. فلا يزال النمو منخفضاً نسبياً والتضخم مرتفعاً. وانخفض عجز الموازنة مقارنة بعام ٢٠١٣ بفضل تحسن تحصيل الإيرادات وإحكام الرقابة على الإنفاق. وتباطأ نمو المجلات النقدية بشكل كبير منذ نهاية عام ٢٠١٣. وبعد الارتفاع الكبير في سعر الصرف في السوق الموازية والتخفيض الطفيف لسعر الصرف الرسمي، تضاعلت الفجوة بين هذين السعيرين إلى حد كبير. وتشير التقديرات إلى انخفاض عجز الحساب الجاري إلى ٦,٥% من إجمالي الناتج المحلي بفضل استمرار ضبط أوضاع المالية العامة.

ومن شأن تنفيذ برنامج التصحيح الذي وضعته السلطات أن يساعد على استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يتسارع النمو تدريجياً إلى نحو ٤,٧% في عام ٢٠١٩ مدفوعاً بقطاعات الزراعة والمعادن والنفط. ومع تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية، من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى معدل الرقم الواحد بحلول عام ٢٠١٧. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري الخارجي تدريجياً إلى مستويات يمكن الاستمرار في

<sup>١</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

تحملها. غير أن الدين الخارجي المفرط والمتأخرات الكبيرة، إلى جانب التحول السياسي الذي طال أمده والصراعات الأهلية الإقليمية المستمرة بدون تسوية ستواصل عرقلة إمكانية الحصول على تمويل خارجي وستُلقي بثقلها على آفاق النمو.

وتكتسي تسوية الدين الخارجي للسودان الذي يتعذر الاستمرار في تحمله أهمية بالغة في نجاح التكيف مع التأثير الناتج عن انفصال جنوب السودان، وتنفيذ سياسات الحكومة للحد من الفقر، ودعم النمو الشامل لجميع شرائح المجتمع. وتتمثل الركيزة الأساسية لمتطلبات تخفيف أعباء الدين في تطبيع العلاقات مع الدائنين الخارجيين، بما في ذلك الصندوق، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والدائنين الثنائيين. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن تتواصل السلطات مع دائنيها الخارجيين، بما في ذلك في إطار المنهج المشترك مع جنوب السودان وفريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي. ويمثل الاتفاق الذي عُقد مؤخرًا بين حكومتي السودان وجنوب السودان على تمديد "الخيار الصفري" لمدة عامين آخرين حتى أكتوبر ٢٠١٦ خطوة جديدة بالترحيب.<sup>٢</sup>

### تقييم المجلس التنفيذي<sup>٣</sup>

أشار المديرون التنفيذيون إلى التحسن التدريجي في الأداء الاقتصادي الكلي للسودان برغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بانفصال جنوب السودان وانعدام الأمن السياسي. ورحب المديرون باستمرار تعاون السودان مع الصندوق في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراؤه. وشجعوا السلطات على الحفاظ على زخم الإصلاح من أجل الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية، وتعزيز القدرة على الصمود، وتشجيع النمو الشامل واسع النطاق.

ورحب المديرون بتحسّن أداء المالية العامة في النصف الأول من عام ٢٠١٤، مما ساعد على توفير حيز مالي للنفقات الاجتماعية والاستثمارية التي تشد الحاجة إليها. ودعوا إلى تعزيز المكاسب التي تحققت مؤخرا من خلال مواصلة ترشيد النفقات ذات الأولوية المنخفضة وزيادة تعبئة الإيرادات، وأوصوا بتخفيض الإعفاءات الضريبية وإصلاح الضرائب ذات الصلة بالذهب، فضلا على تخفيض دعم الوقود. ونبه المديرون إلى أن تراجع الدعم ينبغي أن يكون مصحوبا أيضا بتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، للمساعدة على حماية الفقراء والضعفاء وتعزيز نجاح الإصلاحات الاقتصادية. وأشاروا إلى أن وضع نظام متكامل للإدارة المالية العامة سيكتسب أهمية حاسمة في تحديث إطار الموازنة وتحسين الحوكمة المالية.

ودعا المديرون إلى تشديد الموقف النقدي وتعزيز إطار السياسة النقدية لاحتواء التضخم المرتفع. وشجعوا على مواصلة استخدام الاحتياطي النقدي باعتباره ركيزة اسمية، وأشاروا على السلطات بتقليص طرح النقود لسد عجز الموازنة ومشتريات الذهب غير المعقمة. وأشار المديرون إلى أن الإصلاحات الرامية إلى تعزيز استقلالية البنك المركزي ستساعد على تعزيز مصداقية السياسة النقدية.

<sup>٢</sup> في سبتمبر ٢٠١٢، توصل السودان وجنوب السودان إلى ما يسمى اتفاق "الخيار الصفري" حيث سيتحمل السودان بموجبه كل الالتزامات الخارجية بعد انفصال جنوب السودان، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي تعهدات قاطعة بتخفيف أعباء الدين في غضون عامين. وفي حالة عدم إعلان هذا الالتزام، سوف يتم تقسيم الدين الخارجي للسودان مع جنوب السودان على أساس صيغة سوف تتقرر فيما بعد.

<sup>٣</sup> في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح العبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات، يُرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>.

وفي حين رحب المديرون بتصحيح سعر الصرف الرسمي مؤخرًا، دعوا إلى زيادة مرونة سعر الصرف للمساعدة على التخلص من علاوة السعر في السوق الموازية وزيادة توافر النقد الأجنبي، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية وتعزيز القدرة التنافسية الخارجية. وأعربوا عن رأيهم أن القيود المتبقية على سعر الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف تعوق معالجة الاختلالات الخارجية الأساسية، فأوصوا بإلغائها.

وحث المديرون السلطات على المُضي قُدُماً في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الشامل والمستمر. وأيدوا الإصلاحات الرامية إلى تعزيز بيئة مزاولة الأعمال والإطار القانوني للاستثمار الخاص، بما في ذلك تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ السياسات الأخرى المقررة في التقرير المرحلي عن استراتيجية الحد من الفقر.

وأقر المديرون بأن الدين الخارجي المفرط يمثل عبئًا ثقيلًا على التنمية في البلاد. ورحبوا بما تم مؤخرًا من تمديد "الخيار الصفري" حتى سبتمبر ٢٠١٦، حيث سيتحمل السودان كل الالتزامات الخارجية بعد انفصال جنوب السودان، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي التزامًا بتخفيف أعباء الدين في غضون عامين. وأيد المديرون استمرار التواصل مع الدائنين بالاشتراك مع جنوب السودان وفريق التنفيذ السامي التابع للاتحاد الإفريقي للمساعدة في حشد الدعم لتخفيف أعباء الدين. وحثوا السودان على تقليل الاقتراض بشروط غير مُيسرة إلى أدنى حد، وتجنب المنهج الانتقائي في خدمة الدين، ومواصلة تعزيز التعاون مع الصندوق في مجال السياسات والمدفوعات.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع السودان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرًا.

السودان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١١-٢٠١٤

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
توقعات	أولية			
<b>القطاع الحقيقي</b>				
(التغيرات السنوية %)				
٣,١	٣,٣	٢,٢-	٠,٣-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
٦,٣	١٥,٦	٥٩,٠-	٣٦,٠-	إجمالي الناتج المحلي النفطي
٢,٩	٢,٧	٤,٧	٦,٨	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٣٨,٤	٣٧,١	٣٥,١	١٨,٠	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
١٧,٥	٢٠,٠	١٨,٧	١٩,١	إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)
١١,٠	١١,٤	٩,٥	١٨,٦	إجمالي المدخرات (% من إجمالي الناتج المحلي)
<b>المالية العامة</b>				
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
١١,٤	٩,٩	٩,٨	١٨,٠	الإيرادات والمنح
١٢,٤	١٢,١	١٣,٥	١٧,٨	إجمالي المصروفات
١,٠-	٢,٣-	٣,٧-	٠,٢	الرصيد الكلي
٠,١-	٠,٩-	٢,٣-	١,٤	الرصيد الأولي الكلي
١,٥-	٢,٩-	٣,٨-	٤,١-	الرصيد الأولي غير النفطي
١,٦-	٣,٠-	٣,٩-	٤,٧-	كثافة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
<b>القطاع النقدي</b>				
(التغيرات السنوية %)				
١٤,٧	٢٠,٣	٤٦,٧	٢٧,٨	الاحتياطي النقدي
٢٨,٠	٢٣,٢	٣٤,١	٨,٠	الائتمان إلى الاقتصاد
<b>ميزان المدفوعات</b>				
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
٧,٦	٦,٤-	٥٣,٧-	١٢,٩-	صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٤,١-	٤,٧	٢,٦	٧,٥-	واردات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٦,٥-	٨,٦-	٩,٢-	٠,٤-	رصيد الحساب الجاري
٧٩,٩	٧٧,٨	٨١,٤	٥٩,٤	مجموع الدين الخارجي
١٧١٦	١٦١٩	١٦٩٣	١٣١٧	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية)
١,٩	١,٩	١,٩	١,٥	بأشهر الواردات من السلع والخدمات السنة المقبلة.
<b>سعر الصرف: الجنية السوداني مقابل الدولار الأمريكي</b>				
٥٣,٧٠	٤,٤٢	٢,٦٨		نهاية الفترة
٤,٧١	٣,٥٧	٢,٦٧		متوسط الفترة

المصدر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/ 549

للتنشر الفوري

٣ ديسمبر ٢٠١٤

## إدارة الصندوق تختتم المراجعة الثانية في إطار برنامج السودان الذي يتابعه خبراء الصندوق

استكملت إدارة صندوق النقد الدولي في ١٩ نوفمبر المراجعة الثانية في إطار برنامج السودان الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي.<sup>١</sup>

وبالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه السودان، فقد حقق أداء مُرضياً في ظل البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق والذي تنتهي مدته في نهاية عام ٢٠١٤. فقد استوفت السلطات كل الأهداف الكمية لشهر يونيو في إطار البرنامج، باستثناء ما يتعلق بنمو الاحتياطي النقدي الذي تعمل السلطات على اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجته. وعلى جانب الإصلاحات الهيكلية، اعتمدت السلطات قانوناً معدلاً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأغلقت كل الحسابات الحكومية في البنوك التجارية. وتواصلت السلطات تخفيض الاقتراض بشروط غير ميسرة كما تحافظ على أدائها المرضي في سداد المدفوعات للصندوق حسب المتفق عليه في البرنامج. وفي هذا الصدد، ترحب إدارة الصندوق بالتزام السلطات بتحقيق أهداف البرنامج.

ولا تزال الآفاق مواتية للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤. فمن المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي ٢,٩% حيث يُتوقع أن يكون النشاط قويا في مجال استخراج الذهب وأن يتعافى النشاط الزراعي بفضل الأحوال الجوية المواتية. ومن المتوقع أن يهبط التضخم من ٤٧% في يوليو الماضي إلى ٢٩% في نهاية العام مع تلاشي الآثار غير المتكررة لارتفاع أسعار الوقود في سبتمبر ٢٠١٣، وتشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار الغذاء نظرا لما يُتوقع من وفرة المحصول. ومن المتوقع أيضا أن ينخفض عجز المالية العامة إلى قرابة ١% من إجمالي الناتج المحلي. وقد تحسنت آفاق عام ٢٠١٥ لكنها تخضع لمخاطر على المستويين المحلي والإقليمي. فمن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٣,٤% بدعم من وفرة المحصول، وقوة إنتاج الذهب، وتعافي الإنتاج النفطي.

ويركز برنامج السلطات للمدى المتوسط على السياسات والإصلاحات الرامية إلى تخفيض التضخم وزيادة الاحتياطيات الدولية وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وشامل لكل شرائح المجتمع. ويواجه تنفيذ هذا البرنامج عددا من التحديات، منها نقص التمويل الخارجي، والعقوبات الاقتصادية، وأعباء الدين الخارجي التي يتعذر الاستمرار في تحملها.

<sup>١</sup> البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق هي اتفاق بين سلطات البلد المعني وخبراء صندوق النقد الدولي لمتابعة تنفيذ البرنامج الاقتصادي الذي وضعته السلطات. ولا تستتبع هذه البرامج مساعدات مالية أو موافقة من المجلس التنفيذي للصندوق.

والسودان في وضع مديونية حرج حيث إن معظم ديونه الخارجية متأخرة. وتعتمد احتمالات تخفيف أعباء الدين على تطبيع العلاقات مع الدائنين الدوليين. وفي هذا الصدد، ينبغي للسودان تكثيف الجهود، بالشراكة مع جنوب السودان، لحشد تأييد واسع النطاق لعملية تخفيف شاملة لأعباء الدين المستحقة لدائني السودان الخارجيين الثنائيين. ومن الأمور الإيجابية في هذا الخصوص هو الاتفاق بين حكومتي السودان وجنوب السودان على تمديد تاريخ سريان "الخيار الصفري" لعامين آخرين.<sup>٢</sup>

وسيواصل خبراء الصندوق إسداء المشورة للسلطات بشأن السياسات الاقتصادية وتنفيذ ومتابعة برنامجها الاقتصادي. كما سيواصل الصندوق تقديم المساعدة الفنية إلى السودان للمساعدة في تعزيز القدرات المؤسسية في مجال الإدارة الاقتصادية.

---

<sup>٢</sup> في سبتمبر ٢٠١٢، توصل السودان وجنوب السودان إلى ما يسمى اتفاق "الخيار الصفري" حيث سيتحمل السودان بموجبه كل الالتزامات الخارجية بعد انفصال جنوب السودان، شريطة أن يقدم المجتمع الدولي التزامات قاطعة بتخفيف أعباء الديون عن السودان في غضون عامين. وما لم يتحقق هذا الالتزام، سوف يتم تقسيم الدين الخارجي للسودان مع جنوب السودان على أساس صيغة تتحدد لاحقاً.

## بيان السيدة كابويوي، المدير التنفيذي الممثل للسودان، والسيدة سيريرو، مستشار المدير التنفيذي الممثل للسودان

٣ ديسمبر ٢٠١٤

لا يزال الاقتصاد السوداني يبذل الجهود لمواجهة الصدمة الاقتصادية الناجمة عن انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١؛ وما نتج عن ذلك من انكماش كبير في الموارد العامة مما أدى إلى حدوث اختلالات هائلة في المالية العامة وخفض بشكل كبير قدرة البلاد على أداء المدفوعات الدولية. وإضافة إلى ذلك، فإن البيئة السياسية المحلية والإقليمية الصعبة، وأعباء الدين الثقيلة، والعقوبات المطولة التي فرضتها الولايات المتحدة والعقوبات الاقتصادية الدولية الأخرى تزيد من صعوبة تعافي السودان من آثار فقدان الإيرادات النفطية. وتنفذ السلطات برنامجا يتابعه خبراء الصندوق يسهم في ترسيخ للإطار الاقتصادي الكلي، ودعم برنامج الإصلاح في البلاد، وإعادة بناء ثقة الجهات المانحة والمستثمرين ويؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

والسودان أحد البلدان المتبقية المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")، والتي لم تحصل بعد على مساعدات لتخفيف أعباء الدين. وتتوقع السلطات أن البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق سيدعم جهودها الرامية إلى استيفاء الشروط المطلوبة للوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإن كانت تشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء عدم إحراز المجتمع الدولي أي تقدم لمنحها تخفيفا من أعباء الدين كجزء من اتفاق 'الخيار الصفري'.

### آخر التطورات الاقتصادية

انخفض التضخم بشكل كبير من نسبة تبلغ ٤٥% في المتوسط بين مايو وأغسطس، إلى معدل سنوي بلغ ٣٩% في سبتمبر و٢٨% في أكتوبر. ويُعزى الانخفاض الكبير في معدل التضخم في سبتمبر إلى حد كبير إلى تلاشي آثار ارتفاع أسعار الوقود منذ عام مضى. وفي أكتوبر، يعزى انخفاض التضخم إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي الداخلة على أثر ارتفاع الصادرات من الماشية واستلام رسوم عبور النفط من جنوب السودان.

### الأداء في إطار البرنامج

لا يزال البرنامج ماضيا في المسار الصحيح، حيث تحققت جميع الأهداف الكمية المقررة لنهاية يونيو، في حين لم يتحقق الهدف الإرشادي المتعلق بالاحتياطي النقدي بسبب السيولة الزائدة الناشئة عن مشتريات البنك المركزي من الذهب. وتسير المعايير الهيكلية المقررة لنهاية سبتمبر على الطريق الصحيح، وكجزء من الالتزام بتحقيق الاتساق في نهاية المطاف بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية، خفضت السلطات سعر الصرف الرسمي بما يصل إلى ٣% منذ سبتمبر ٢٠١٤. وإضافة إلى ذلك، ظلت السلطات ملتزمة بأداء المدفوعات للصندوق وتقليل الاقتراض بشروط غير ميسرة إلى أدنى حد.

### الآفاق في الأجل القريب إلى المتوسط

من المتوقع أن يواصل القطاع الزراعي وقطاع الذهب الازدهار حتى نهاية العام، مما سيؤدي إلى انتعاش أقوى في قطاع التصدير. وإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يواصل المحصول الجيد تخفيف الضغوط على أسعار الغذاء، ويدفع التضخم الكلي نحو مزيد من الانخفاض، في حين من المتوقع أن ينخفض سعر الصرف في السوق الموازية ويستقر عند سعره الطبيعي. ومن

المتوقع أن ينخفض عجز الموازنة من ٢,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٣ إلى ١% في عام ٢٠١٤، بالتوازي مع انخفاض العجز الأولي غير النفطي، واستمرار انخفاض الاقتراض الحكومي من البنك المركزي. ومن المتوقع أن تستمر هذه التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٥، فتؤدي إلى دفع النمو بدرجة طفيفة إلى أعلى ليصل إلى ٣,٥% وتواصل دفع التضخم إلى أدنى ليصل إلى نحو ٢٠%.

ومن المتوقع أن يواصل النمو الارتفاع بالتدريج من قرابة ٤% في عام ٢٠١٦ إلى ما يقرب من ٥% في عام ٢٠١٩ نتيجة لمزيج من استمرار الزخم في قطاعات الزراعة والتعدين والنفط وتنفيذ برنامج ضبط الأوضاع. غير أن هذا التنبؤ الإيجابي قد ينعكس نتيجة التحديات التي تكتنف البيئة الأمنية والسياسية، على المستوى المحلي ومستوى المنطقة.

### سياسة المالية العامة

برغم تحسن أداء المالية العامة في النصف الأول من عام ٢٠١٤، لا تزال المساحة المتاحة من المالية العامة ضيقة والاختلالات الاقتصادية الكلية مستمرة. غير أن السلطات لا تزال ملتزمة ببذل الجهود المتضافرة التي تكتسب أهمية بالغة في استعادة استقرار المالية العامة. وفي هذا الصدد، ستلتزم السلطات ببرنامج بشأن المالية العامة يهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة، وتعبئة إيرادات إضافية وتخفيف أعباء الدين. ويهدف البرنامج إلى تضيق عجز الموازنة عن طريق كبح دعم الوقود بإلغائه تدريجياً، واحتواء فاتورة الأجور في نفس الوقت. ومن شأن ذلك أن يحرر بعض الموارد لاستخدامها في زيادة الإنفاق على القطاع الاجتماعي من أجل تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء ودعم الاستثمارات العامة لتنشيط النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتوفير فرص العمل.

ولزيادة الإيرادات العامة، ستقوم السلطات بتعزيز السياسة الضريبية وإدارة الضرائب، وترشيد الإعفاءات الضريبية، بهدف تحسين تحصيل الإيرادات. وسوف تسترشد هذه العملية بالتوصيات الصادرة مؤخراً عن المراجعة التي أجرتها لجنة الإصلاح الضريبي والجمركي، وستؤخذ التوصيات في الحسبان عند إعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق ارتفاع أسعار الوقود من خلال مجموعة إصلاحات سبتمبر ٢٠١٣ سيقدم مساهمة إيجابية في جهود تعبئة الإيرادات المحلية.

وتنفذ السلطات أيضاً إصلاحات في مجال الإدارة المالية العامة تهدف إلى تحسين تسيب الموازنة وإعداد تقارير المالية العامة، ووضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة من أجل تعزيز تخطيط الموازنة وإعدادها. وبوجه عام، سوف تيسر هذه الإصلاحات تخطيط وتنفيذ ومراقبة الموازنة، وتسهم في التخفيض المتوخى لرصيد المالية العامة الكلي.

### السياسة النقدية وسعر الصرف

برغم الانخفاضات الكبيرة في التضخم التي شهدتها الأشهر الأخيرة، لا يزال التضخم مرتفعاً للغاية. ولذلك، التزمت السلطات بتشديد موقف السياسات بما يتماشى مع مشورة الخبراء لتخفيف أي تراكم للضغوط التضخمية. كذلك تسعى السلطات إلى تقييد طرح العملة لسد عجز المالية العامة وفقاً لأهداف البرنامج، وامتصاص السيولة الزائدة الناشئة عن مشتريات البنك المركزي من الذهب بسعر الصرف في السوق الموازية، والاستعاضة عن سعر الصرف الرسمي بنمو الاحتياطي النقدي كركيزة اسمية.

واقترضت صدمة المالية العامة والأساسيات الأخرى التي يركز عليها الاقتصاد اعتماد بعض تدابير التخفيف المؤقتة، بما في ذلك دعم الواردات من الضروريات الأساسية مثل القمح والوقود والمستلزمات الطبية. وقد نشأ هذا التطور نتيجة الحاجة إلى حماية الفقراء والفئات الأضعف.



واتفقت السلطات مع خبراء الصندوق على الحاجة إلى سد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية والانتقال في نهاية المطاف إلى نظام صرف مرن. غير أن السلطات تدرك جوانب الحساسية الاجتماعية المحيطة بالارتفاع الحد في أسعار بعض السلع المستوردة. وقد أثبتت التجربة أيضا أن تخفيض قيمة سعر الصرف الرسمي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في سعر الصرف في السوق الموازية. وفي ظل هذه الظروف، فإن السلطات تشعر براحة أكبر إزاء سد الفجوة بين السعرين بحذر وبشكل تدريجي وبوتيرة تتناسب مع الظروف الاقتصادية المحلية المواتية.

### الإصلاحات الهيكلية

تتخذ السلطات عددا من الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في تنشيط الاقتصاد. ومن المتوقع أن تؤدي إصلاحات مناخ الأعمال إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي. وإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي إصلاحات القطاع المصرفي إلى تحسين الوساطة المالية وإمكانية اقتراض القطاع الخاص من البنوك التجارية. وفيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر، تطبق السلطات السياسات الواردة في التقرير المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، في حين يجري إعداد التقرير الكامل لاستراتيجية الحد من الفقر. وستواصل السلطات تنفيذ الإصلاحات في مجالات تنمية رأس المال البشري من أجل تحسين إنتاجية العمال.

### الدين العام وتخفيف أعباء الديون

وصل الدين العام في السودان إلى مستويات يتعذر الاستمرار في تحملها، ولا تزال أعباء الدين آخذة في الارتفاع مع تراكم المتأخرات والحاجة إلى الحصول على ائتمان لتمويل الإنفاق على التنمية وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي. وفي إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، تلتزم السلطات بالحد من الاقتراض الخارجي بشروط غير ميسرة، برغم أن احتمالات الاقتراض بشروط ميسرة لا تزال منخفضة، وإمكانات الحصول على الائتمان لا تزال ضعيفة. وكما نوقش باستفاضة في بياننا غير الرسمية السابقة، فإن أعباء الدين الثقيلة تؤثر سلبا على الحكومة والمواطنين. ولذلك، فإن الحاجة إلى تخفيف أعباء الدين في السودان لا تزال مسألة ملحة وحاسمة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وقد أعربت السلطات عن عدم ارتياحها لانقضاء الموعد النهائي الأصلي لاتفاق 'الخيار الصفري' بدون تخفيف أعباء ديون السودان. ومن المؤسف أن الأداء المرضي في ١٤ برنامجا يتابعها خبراء الصندوق، وتنفيذ سياسات التقرير المرحلي لاستراتيجية الحد من الفقر، وتسوية الدين الخارجي، والالتزام بالسداد للصندوق، لم تحقق أي تقدم في عملية تخفيف أعباء الدين. ومع ذلك، وافقت السلطات مع جنوب السودان على تمديد الموعد النهائي لاتفاق 'الخيار الصفري' حتى سبتمبر ٢٠١٦، في جانب منه، من أجل إتاحة الوقت أمام جنوب السودان لمواجهة التحديات الداخلية الجارية. وسوف يضاعف كلا البلدين جهودهما في التواصل مع دائني السودان.

### القرار المقترح بشأن المادة الثامنة

خلص خبراء الصندوق إلى أن بعض جوانب سياسة سعر الصرف في السودان تقتضي موافقة الصندوق بموجب المادة الثامنة، القسمين ٢(أ) و٣(١) من اتفاقية تأسيسه. ولا يزال السودان يعاني من الآثار المدمرة الناجمة عن فقدان الإيرادات النفطية بسبب انفصال جنوب السودان. ونتيجة لذلك، لا يزال البنك المركزي يواجه نقضا في النقد الأجنبي، وبالتالي تظل القدرة على أداء المدفوعات الدولية محدودة. ولذلك، فإن التدابير قصيرة الأجل المطبقة لمعالجة مشكلات ميزان المدفوعات لا تزال مهمة.

ولهذا الغرض، تطلب السلطات السودانية التي أمثلها دعما من المجلس التنفيذي في الموافقة على 'القرار المقترح' الوارد في الصفحة ٢٦ من تقرير خبراء الصندوق. ومن شأن ذلك أن يتيح للسلطات الوقت اللازم لوضع استراتيجية مناسبة للتخلص من التدخلات بالتدريج.

### النتائج المستخلصة

تتفق السلطات بوجه عام مع الخبراء على أن الجمع بين تشديد السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، والتحول إلى سعر صرف واحد مرن، يمكن أن يقطع شوطا طويلا في معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية السائدة. وفي الوقت نفسه، تدرك السلطات أنه ينبغي إصلاح سياسة سعر الصرف في سياق إطار يعالج إصلاحات سياسة المالية العامة وإصلاحات السياسة النقدية في نفس الوقت. ولتحقيق هذه الغاية، فإنها ملتزمة بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية والإصلاحات الهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على زخم النمو والحد من الفقر.

والسلطات ملتزمة أيضا بتطبيع العلاقات مع شركاء التنمية، وتتوقع تخفيف أعباء الدين شأنها شأن البلدان الأخرى التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.